سلسلة العلوم الإجتماعية

مكتبة الأسرة ٢٠٠٧

مكانة مصر

عبر العصور الحديثة



دكتور يونان لبيب رزق

مكانة مصر

عبر العصور الحديثة

مكتبة الأسرة ٢٠٠٧

القراءة للجميع

برعاية السيدة

سوزان مبارك



المشرف العام
د. ناصر الأنصاري

تصميم الغلاف
د. مدحت متولي

الإشراف الطباعي
محمود عبد المجيد

الإشراف الفني
علي أبو الخير
ماجدة عبد العليم
صبري عبد الواحد

الجهات المشاركة
جمعية الرعاية المتكاملة المركزية
وزارة الثقافة
وزارة الإعلام
وزارة التربية والتعليم
وزارة التنمية المحلية
وزارة الشباب

التنفيذ
الهيئة المصرية العامة للكتاب

مكانة مصر

عبر العصور الحديثة

دكتور يونان لبيب رزق

مكتبة ٢٠٠٧

لوحة للفنان: أحمد عبد الوهاب

كإضافة جديدة لمكتبة الأسرة قدمنا على غلاف كل كتاب لوحة تشكيلية لفنان مصرى معاصر من مختلف المدارس والأجيال وهذه اللوحات لا تعبر بالضرورة عن موضوع الكتاب.

وتتقدم مكتبة الأسرة بالشكر لقطاع الفنون التشكيلية بوزارة الثقافة ومتحف الفن المصرى الحديث على هذا التعاون.

رزق، يونان لبيب.

مكانة مصر عبر العصور الحديثة/ يونان لبيب رزق. - القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠٠٧.

١٩٢ ص : ٢٤ سم. (مكتبة الأسرة ٢٠٠٧- سلسلة العلوم الاجتماعية)

تدمك: ٣ - ٩٣٨ - ٤١٩ - ٩٧٧.

١- مصر - تاريخ - العصر الحديث.

أ - العنوان

رقم الإيداع بدار الكتب ١٩٨٦٩ / ٢٠٠٧

I.S.B.N 977-419-938-3

ديوى ٩٦٢

توطئة

تعتبر القراءة منذ فجر التاريخ أول وأهم أدوات المعرفة، وعنصرًا لا غنى عنه من عناصر بناء الحضارة، فمنذ نقش حكيم مصرى قديم وصية لابنه على ورق البردى: «يا بنى ضع قلبك وراء كتبك، واحببها كما تحب أمك. فليس هناك شىء تعلو منزلته على الكتب»، ومذ أطلق د. طه حسين مقولته: «إن القراءة حق لكل إنسان، بل واجب محتوم على كل إنسان يريد أن يحيا حياة صالحة»، ومذ كتب العقاد جملته الأسرة: «إنما أهوى القراءة: لأن عندى حياةً واحدةً فى هذه الدنيا، وحياة واحدة لا تكفينى»، ومذ قررت السيدة الفاضلة سوزان مبارك تحـويل الحلم إلى واقع مؤكد منذ ستة عشر عامًا: «إن الحق فى المعرفة يتصدر أولويات العمل، ولا يقل عن الحقوق الصحية والاجتماعية»، ومسيرة القراءة للجميع تمضى بخطوات ثابتة وواسعة لتحقيق أهدافها فيلتف القراء حول أضخم مشروع نشر فى الوطن العربى، ويطالبون خلال السنوات السابقة باستمراره طوال العام. وها هو المشروع يقرر الاستمرار طوال العام بعد انتهاء فترة العطلة الصيفية ليتحقق شعاره بالفعل.. **القراءة للحياة**.

لقد استطاعت **مكتبة الأسرة** خلال مسيرتها تمكين الشاب والمواطن من الاطلاع على الأعمال الأدبية والإبداعية والدينية والفكرية، التى شكلت وجدانه وحضارته، وعملت على إشاعة الأفكار التنويرية الحقيقية، التى عكست جهود

التنوير للشعب المصرى فى العصر الحديث، وحرصت على تقديم أحدث الإنجازات العلمية بنشر أحدث مؤلفات العلماء التى تواكب التطور العلمى والتكنولوجى فى العالم، وأقامت جسرًا مع الحضارات الأخرى من خلال إعادة طبع كلاسيكيات ودرر العالم المترجمة، التى تعرض إنجازات الشعوب الأخرى فى المجالات الأدبية والفكرية والعلمية، وعملت على تأكيد الهوية القومية من خلال نشر التراث المستنير العربى والإسلامى، الذى مَثّل نقطة انطلاق مضيئة فى مسيرة الإنسانية.

لقد أعادت مكتبة **الأسرة** للكتاب أهميته ومكانته كمصدر مهم وخالد من مصادر المعرفة، وأحدثت عبر عطائها المتميز وبنائها الدءوب الحقيقى صحوة ثقافية بالمجتمع المصرى تؤكدها المؤشرات العامة والأرقام، التى يتم رصدها وتحليلها منذ بداية المشروع، فالأرقام تسجل ارتفاعًا ملحوظًا فى نصيب المواطن المصرى من القراءة، وإصدار ملايين النسخ من الكتب ونفادها الفورى من الأسواق، وازدياد العناوين المطروحة عامًا بعد عام.

لقد بلغت عناوين مكتبة **الأسرة** أكثر من ثلاثة آلاف وخمسمائة عنوان فيما يربو عن واحد وأربعين مليون نسخة، كنتاج فكرى وإبداعى لعدد من الكُتّاب والمترجمين والرسامين يزيد عن ألفى مبدع ومفكر.

وما زالت مكتبة **الأسرة** التى أصبح لها فى كل بيت ركن مميز تواصل تقديم إصداراتها للعام الرابع عشر على التوالى، كرافد رئيسى من روافد القراءة للجميع، وصرح شامخ فى المكتبة العربية، يفتح نوافذ جديدة كل يوم على آفاق نشر الخير والمعرفة والجمال والحق والسلام.

مكتبة الأسرة

تقديم

يستدعى عنوان هذا الكتاب عند مطالعته للوهلة الأولى، أحد الأعمال الخالدة للدكتور جمال حمدان «شخصية مصر» ولا غرو فى ذلك، فكلاهما ينصب على شخصية مصر المتفردة التى حققت لها المكانة، والاضطلاع بدور الريادة، وكلا الكاتبين محب لهذا الوطن، مهموم بقضاياه، معتز بمكانته.

وإذا كانت موسوعة د. جمال حمدان - وبحكم تخصصه - تقدم لنا دراسة فى عبقرية المكان، فإن كتاب د. يونان - وبحكم تخصصه أيضًا - يحاول الإحاطة بضلعى المثلث الأخيرين (الزمان والإنسان) لتكتمل بذلك مقومات المكانة.

ومع الاعتراف بأهمية المكان يذهب د. يونان إلى أن مصر قد استمدت مكانتها من خلال وحدتها السياسية والطابع المركزى الذى تمتعت به طوال تاريخها الحديث، كما أن حالة الاستقرار التى اتسمت بها دون غيرها من الدول المجاورة قد سمحت لها بإقامة المؤسسات التعليمية والاجتماعية والخيرية ودوامها كالأزهر والأوقاف... إلى جانب ظهور المدن الكبيرة التى تنصهر فيها الكثير من الأجناس بعيدًا عن نزعات العصبية والعشائرية، ومن ثم اتسعت ساحتها لقبول الآخر واستدماجه. وهو ما أدى إلى تمدين تلك المكانة عبر الوفود الأوروبية التى تزايدت عليها منذ عصر الخديو إسماعيل.

وإذا كان المكان لا يفقد أهميته وإنما يمكن أن تتعطل فعاليته نتيجة لظروف تاريخية معينة، كما حدث فى عهدى الخديو عباس وسعيد، إلا أنه سرعان ما يعيد اكتشاف أهميته أحد أبناء المجتمع - كما يشير د. يونان - ممن يصنعون حركة التاريخ، كما فعلها محمد على ومن بعده عبدالناصر، وهو ما حدث أيضًا فى أوروبا مع هنرى الثامن فى إنجلترا ولويس الرابع عشر فى فرنسا - من أجل بناء الدولة الحديثة والتى تبدأ بتفعيل المكانة.

وهكذا يحاول الكتاب رصد ملامح «مكانة مصر» عبر الفترات التاريخية المتعاقبة. بدءًا من اكتسابها للمكانة العسكرية فى عهد محمد على، والمدنية فى عهد إسماعيل، والشعبية إبان الثورة العرابية. مرورًا باحتلال مصر وإعلان الحكاية البريطانية مع الحرب العالمية الأولى والتى اندلعت فى أعقابها ثورة ١٩١٩، وتنامى المد الوطنى حتى قيام ثورة ١٩٥٢، وما أحرزته مصر خلال تلك الحقبة من انضمامها لعصبة الأمم وانفتاحها على محيطها العربى، والذى تبلور مع نشأة جامعة الدول العربية التى ينص ميثاقها على أن يكون أمينها العام مصرى الجنسية وأن تكون مصر هى دولة المقر تأكيدًا لمكانتها، والتى تعاظمت بعد ١٩٥٢ وبلغت أوجها فى الفترة من ١٩٥٦ وحتى ١٩٦٧. مشيرًا إلى المأزق الذى واجهته تلك المكانة بعد نكسة ١٩٦٧ وحتى اغتيال السادات ١٩٨١، وما تلى ذلك من محاولات لتكريس حالة الاستقرار فى مواجهة محاولات الحصار التى تستهدف تلك المكانة أو تحاول النَّيل منها.

ويعد د. يونان لبيب رزق - أستاذ التاريخ الحديث بجامعة عين شمس - واحدًا من أبرز المؤرخين المعاصرين، أثرى المكتبة العربية بالعديد من المؤلفات المهمة، وشارك ضمن الوفد المصرى فى مباحثات طابا. وهو فى هذا الكتاب يقدم لنا رؤية بانورامية لمكانة مصر عبر العصور الحديثة، للتأكيد على المستجدات العارضة لا تصنع وضعًا دائمًا، وأن ما يتبقى فى النهاية هو حقائق الجغرافيا والتاريخ.

ومكتبة الأسرة تقدم ضمن إصداراتها هذا العام الطبعة الأولى من هذا الكتاب.

المحتويات

مقدمة

شهدت العقود الأخيرة تعدد مراكز القوى فى المنطقة التى اصطلح الأوروبيون فى وقت من الأوقات على تسميتها بـ«الشرق الأدنى» تبعا لموقعها الجغرافى من قارتهم، حتى قيام الحرب الثانية فنحت الأمريكيون تسمية جديدة بـ«الشرق الأوسط»، وهى تسمية ذات طابع استراتيجى، وذلك لتشكل إلى جانب الشرق الأدنى القديم منطقة واسعة شرقيه لتشمل باكستان وإيران والمساحة الواقعة بينهما.

وصناعة هذا التعدد تم لأسباب اقتصادية سياسية أكثر منها لأسباب تاريخية بشرية، فتفجر النفط صنع مركز قوة جديد فى منطقة الخليج تمثله الرياض، والسياسة الإمبريالية وأحلام شعب صغير يدعى أنه ابن المنطقة صنع مركز قوة فى منطقة القلب من المشرق العربى مقره تل أبيب، هذا فضلا عن مراكز قوة قديمة خارج العالم العربى فى طهران أو أنقرة التى كانت تملك دائما من المقومات التاريخية ما يمكنها من احتلال هذه المكانة إلى جانب القاهرة .

ونرى أن المركزين الجديدين الناشئين فى فلسطين (تل أبيب) والخليج (الرياض) إنما قاما على منافسة القاهرة فى مكانتها فى المشرق العربى: الأولى ترى أنها قامت لتحجز بين مصر والمشرق العربى فتحرمها من أهم أسباب التواصل الذى صنع لها هذه المكانة، خاصة عندما تقدم «النموذج الحضارى»

المتقدم بعد أن ظلت مصر تحتكر هذا المركز منذ أن أعاد محمد على مكانتها خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر. والثانية: وقد رأى المحرضون أن إشاعة ثقافتها البدوية كفيلة بإزاحة القاهرة عن مكان الصدارة الثقافية والسياسية، وأن تحتل هذه المكانة، الأمر الذى يريح هؤلاء المحرضين. وفى طليعتهم حكومة واشنطون من مخاطر. لممارسة دورها الذى تؤهله لها مكانتها، فشاركت فى السياسات المرسومة لتهميش الدور المصرى وإبعاد القاهرة، الذى كان تعاظمه فى وقت من الأوقات من عناصر القلق على ثروات حكامها.

وقد استعان الراغبون فى إنهاء الريادة المصرية التى صنعت مكانتها: تل أبيب: بقوة السلاح وبسيادة الأسطورة التى حرص عليها أبناؤها طوال الوقت، إذ يعلمون أن بقاءهم فى المنطقة مرهون بتبديد أسباب المكانة المصرية، وهو ما كرره بن جوريون فى مناسبات متعددة حتى فعلها بيجن، وأصحاب الاتجاه العربى المحافظ: بشراء بعض المصريين خاصة من رموز الفن لحرمان مصر من مكانتها فى هذا الميدان الذى كان مصدرا من أهم مصادر زعامتها .. ليس الميدان الفنى فحسب، بل الميدان الثقافى أيضا اعتبارا من الأزهر ومرورا بالجامعة المصرية ووصولا بسائر الجامعات التى انتشرت فى طول البلاد وعرضها، وقد ساعدهم على ذلك الأموال الوفيرة التى مكنتهم من دفع أبنائهم إلى الجامعات الغربية، خاصة فى الولايات المتحدة الأمريكية، أو استقدام أساتذة الجامعات المصرية وصبغتهم بالصبغة المحافظة التى تقوم على التقليد لا التجديد، ثم أخيرا استخدام القنوات الفضائية المتعددة لإنهاء السيادة المصرية الثقافية التى كانوا يعلمون أنها من أهم أسباب احتلال مصر لمكانتها فى المنطقة، وهى المكانة التى احتلتها منذ عام ١٩٣٤ بعد أن بدأت الإذاعة المصرية الحكومية تبث برامجها ليسمعها العالم العربى من بغداد إلى الدار البيضاء، وبعد سيادة أصوات الشيخ محمد رفعت وأم كلثوم ومحمد عبدالوهاب.

وقد تناسى هؤلاء جميعا عنصرا من أهم عناصر المكانة التى احتلتها مصر عبر القرون الماضية .. التاريخ والبشر، وهو العنصر غير الوافد الذى تمثله

السياسات الأمريكية والإسرائيلية الذى يأتى فجأة كالريح هادرا زاعقا ولكنه لا يلبث أن يختفى بعد أن يترك وراءه زوبعة من التراب، فهو الذى يبقى فى النهاية مهما جرى من محاولات القوى المستفيدة من استثمار فرصة تاريخية لا تتكرر كثيرًا.

ولأن الدراسة غير تقليدية فقد جاءت تقسيماتها وفقًا للموضوع ... نمو المكانة المصرية أو تقلصها وفقا للظرف التاريخى، وتركزت أساسًا حول هذا الموضوع دون أن تنزلق لدراسة جوانب التاريخ المصرى الأخرى، وهى كثر، فقد أغفلناها عامدين طالما أنها ليست متصلة اتصالا وثيقًا بالقضية التى نتناولها.

هذا ما حاولنا قوله فى دفتى هذا الكتاب، وعلى الله قصد السبيل،،

دكتور يونان لبيب رزق

الفصل الأول

مصر المكان والمكانة!

على ضوء المتغيرات السياسية يتعجل البعض بإصدار الأحكام على أن القول «بدور مصرى قيادى فى العالم العربى» لم يعد له محل من الإعراب، وأنه قول صادر عن عاطفة وطنية أكثر مما هو ناشئ عن أسباب موضوعية، وأن على القائلين به أن يتخلوا عنه فقد أصبح الزمان غير الزمان (١)، وقد أقام هؤلاء قولتهم على ما اعتبروه لونا من المستجدات التى فرضت نفسها:

● منها أن مصر نفسها قد تخلت طواعية عن هذا الدور بعد توقيع ما عرف باتفاقية السلام مع إسرائيل عام ١٩٧٩، وهى الاتفاقية التى أدت من الناحية الواقعية إلى عزل مصر عن بيئتها الطبيعة .. البيئة العربية، مما تقرر فى مؤتمر القمة فى بغداد الذى عقد بعد إبرام هذه الاتفاقية، والذى تقرر فيه تجميد عضوية مصر فى المؤسسة التى قامت على إنشائها .. جامعة الدول العربية، ثم إنه رغم تغير الظروف وعودة مصر إلى الجامعة وعودة الجامعة إلى دولة المقر، وهى مصر، فإن الحال لم يعد أبدا لما كان عليه من قبل.

● ومنها ما ترتب على ذلك من محاولة بعض الدول العربية أن تحتل مكان الريادة، فيما جربته العراق على عهد الرئيس الراحل صدام حسين، وانتهى الأمر بأن لجأ الرجل إلى مصر أثناء حربه الطويلة ضد الثورة الإيرانية، والتى استمرت لنحو ثمان سنوات، فسعى إلى القاهرة لتمده بالسلاح والذخيرة

والخبراء، وبالفلاحين فى نفس الوقت لزراعة أراضى بلاد الرافدين الخصيبة بدلا من زراعها الذين تم تجنيدهم فى جيش بلادهم.

وهى المحاولة التى تكررت بعد ذلك، ولا تزال، من الدول النفطية بعد الزيادة الطفرية فى ثرواتها كإحدى نتائج حرب أكتوبر ١٩٧٣. وهى الحرب التى تحملت مصر كافة نفقاتها ومخاطرها. وقد نسى هؤلاء، إحدى المقولات الشهيرة: "ليس بالمال وحده يصنع الإنسان". وهو ما ينطبق على الحكومات أيضا. فالمال مثلما يأتى يمكن أن يذهب أيضا، خاصة إذا ما تم إنفاقه فى غير أوجه التنمية التى يفترض أن ينفق عليها!

• المستجد الثالث نشأ عما جرى منذ مطلع التسعينيات من انتهاء العالم ثنائى القطبية، واختفاء الاتحاد السوفيتى وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالدور الأول والأخير. ولحكومة واشنطن سياسة قديمة تؤكدها الوثائق المنشورة منذ عهد الرئيس أيزنهاور حتى الآن. وهى سياسة تقوم على تقزيم الدور المصرى فى المنطقة، ليس كرها فى المصريين-لا سمح الله- ولكن لأن مصالحهم تقتضى ذلك. فدور مصرى فى قيادة الأمة يعنى ببساطة تحقيق المصالح العربية وليس مصالح دول الغرب فيها. وهو ما جربوه مرات فى عصر محمد على، وفى عهد إسماعيل، وفى أيام عبد الناصر. لا نظن أنهم راغبون فى عودته، خصوصًا عندما تتفق هذه السياسات مع تأمين إسرائيل ومع رغبات بعض الحكام العرب.

رغم ذلك فإنه فى تقديرنا أن تلك «المستجدات» السياسية أو الاقتصادية لا تصنع وضعا دائما. ولكنها يمكن أن تقود إلى وضع مؤقت تنتهى بانتهائه، إذ يبقى قبلها وبعدها حقائق الجغرافيا والتاريخ.

بالنسبة للجانب الأول الخاص بـ «المكان» فقد تكفل الدكتور جمال حمدان، أستاذ الجغرافيا الراحل، من خلال عمله «شخصية مصر» الذى اكتسب شهرة واسعة بإبرازه، حتى إنه أصبح مرجعا للباحثين فى مكانة مصر. الأمر الذى

يمكن أن نعزوه لأسباب عديدة: النظرة الجديدة التى قدمها الرجل فى كتابه، الأسلوب الذى جمع بين الإيجاز والتشويق، ثم حياة العزلة التى فرضها على نفسه بعد أن هجر الجامعة، إلى الدرجة التى أصبح معها لغزا يتوق الكثيرون إلى حله، والتى أدت إلى النهاية المأسوية التى عرفها، بعد أن أمسكت النيران بملابسه وهو يعد لنفسه طعام الإفطار!

كل تلك الأسباب أفردت لعمل الدكتور حمدان الذى اشتهر به مكانة خاصة، ومنعت كثيرين من أن يقتربوا من الموضوع على أساس أن هذا العمل قدم "القول الفصل"، وهم فى ذلك يتجاهلون حقيقة علمية بسيطة وهو أنه ليس هناك ما نسميه "قولا فصلا" فى العلم، وإلا توقف باب الاجتهاد، وإن الجغرافيا وحدها غير كافية للتفسير، وما نفعله فى هذه الدراسة أننا نقول إن «شخصية مصر» كان اجتهادا فرديا من جغرافى غلب "المكان" فى صناعة هذه الشخصية على أى اعتبار آخر، وهذا أمر طبيعى بحكم التخصص.

نتأكد من ذلك من مجموعة الفصول التى انتقاها شقيقه من أجزاء الكتاب الأربعة الأصلية ونشرها عام ١٩٩٤ تحت عنوان «مختارات من شخصية مصر» ونلاحظ أنه قد غلب عليها "المكان" على أى اعتبار آخر، فالفصل الأول عن «هبة النيل»، والفصل الثالث عن «سيناء فى الاستراتيجية والسياسة»، والرابع عن «قناة السويس» والخامس عن «النوبة والصحارى المصرية»، وهكذا.

يدعونا ذلك إلى الزعم أن غلبة العقلية الجغرافية على الرجل تركت بصمتها الواضحة على عمله العظيم الذى يحتاج إلى بصمات أخرى نرى أننا نحاول تقديمها من وجهة نظر مؤرخ هذه المرة، إذ بينما يهتم الجغرافى بالمكان يهتم المؤرخ بالزمان والإنسان، وينظر للحركة الثانية من خلال الأضلاع الثلاثة .. المكان والزمان والإنسان، ويصعب تغليب أى ضلع منها على الضلعين الآخرين، إذ يمكن أن يتمتع بلد ما، وليس مصر وحدها، بالمكان ولكن لا يحرز «المكانة» التى تتطلب توفر الضلعين الآخرين.

وفيما نزعمه ايضا ان أيا من الضلعين الآخرين لا يستطيع وحده حتى لو توفر المكان أن يصنع المكانة، ونستطيع فى هذه المناسبة أن نعقد مقارنة بين شخصيتين توفرت لهما ظروف متقاربة، وفصل بينهما أقل من نصف قرن .. الأمير المملوكى المعروف باسم «على بك الكبير»، والذى كان معروفا من قبل باسم «على بك الجن»، والذى نجح فى فصل مصر عن الدولة العثمانية لأربع سنوات (١٧٦٩-١٧٧٣) ومحمد على باشا الذى نجح خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر فى تحقيق ما فشل فيه سلفه فى النصف الثانى من القرن السابق، والتى تؤكد دراسة شخصية كل منهما على حدة أنهما كانتا متقاربتين، ولا نستطيع أن نفسّر السر فى نجاح أحدهما وفشل الآخر سوى اختلاف الزمان.

فمصر قبل ثلاثين سنة من قدوم نابليون إليها كانت غير مصر فى أعقاب خروج الحملة الفرنسية منها، وبعد أن تداعت القوائم الشرعية التى كانت يقوم عليها النظام الذى حكمهم وتحكم فيهم خلال القرون السابقة، فقد قبل المصريون بالحكم العثمانى- المملوكى رغم مظالمه بحكم أنه يوفر مطلبهم الأساسى فى حمايتهم وحماية بلاد الإسلام من «الأوربيين الكفار» الذين كان آخر عهدهم بهم من الناحية العسكرية الحملة الصليبية التى قادها ملك فرنسا «لويس التاسع» (١٢٤٨- ١٢٥٠) واستولى فيها على المنصورة والمنطقة المحيطة.

وبعد هذا الفشل، وبعد أن رأى المصريون حماتهم وهم يفرون شرقا أو جنوبا أمام كثافة النيران المتتابعة _على حد تعبير شيخنا عبد الرحمن الجبرتى- التى رماهم بها الفرنسيون، فقد العثمانيون والمماليك كل ما تمتعوا به من قبل من شرعية الوجود وممارسة كل أنواع الظلم التى مارسوها حيال الإنسان المصرى العادى، وكان على استعداد لقبول التغيير.

ولا يعنى ذلك بالطبع أن ضلع "الزمان" الذى نعول عليه كثيرا كان العنصر الوحيد الذى صنع "مكانة مصر"، فكل ما أردناه بتقديم هذا المثل أن نؤكد على وجوده .. مجرد الوجود، ذلك أن العنصرين الآخرين كانا موجودين طوال الوقت، الأمر الذى ينقلنا إلى ضلع "الإنسان".

* * *

الإنسان هنا هو التاريخ الذى صنعه الاستقرار الذى عرفت به مصر منذ أن كتب تاريخها، قبل ميلاد المسيح بنحو اربعين قرنا، ونستعين هنا بما خلص إليه لدكتور جمال حمدان فى الفصل الذى جاء بكتابه تحت عنوان «هبة النيل» من أن «مصر إذًا باختصار، ليست بيئة فيضية مثالية وحسب، وإنما هى بالتحديد أكثر الفيضانات فيضية، بمثل ما أن الهند أكثر الموسميات موسمية وإفريقيا أكثر المداريات مدارية .. إلخ، وهذا بالضبط هو ما نقصده حين نقول دائما أن مصر مختلفة بطريقة ما عن كل الآخرين، ومتميزة للغاية فى تركيبها وشكلها وتكوينها الجغرافى».

ولعل ما اكتسبته مصر من اسم "أرض الكنانة" يعود إلى أنها البقعة الفريدة فى المنطقة التى يستكن فيها الإنسان، كما تستكن السهام فى مرقدها، إذ تمتد غربها الصحراء الكبرى التى لا تصلح إلا للرعى وتتناثر فيها البقع الخضراء على شكل واحات، أما المناطق الواقعة شرقها فهى تتراوح بين الصحراء، فيما هو واقع فى شبه الجزيرة العربية التى كانت دائما منطقة طرد، وخرج منها العنصر "السامى" الذى انتشر فى المنطقة المحيطة، ثم ما يقع شمالها والمعروف عند الجغرافيين باسم "الهلال الخصيب"، ومجرد التسمية تدل على أنه ليس بدرا وإنما هلالا!.

ويبدو الاختلاف فى أمرين: أولهما: أن الهلال ليس ناتجا عن وجود نهر عملاق يتجمع حوله سائر الناس ويتحكم فى مسيرة حياتهم من خلال حكومة مركزية، وإن تناثرت الأنهار هنا وهناك. وثانيهما: غلبة الهضاب والصحارى فيما

يترتب عليه وجود فئات كبيرة من أهالى المنطقة الوعرة الذين يصعب استئناسهم أو المناطق الصحراوية الذين يحتاج إقرارهم إلى كثير من الوقت والمال مما لم يكن فى مكنة النظام العثمانى القائم، الذى اعتمد فحسب على الجامعة الدينية وأن سلطان الأستانة هو فى نفس الوقت خليفة المسلمين.

ويمكن اكتشاف ذلك بسهولة من المحاولتين اللتين عرفهما مطلع العصور الحديثة .. محاولة نابليون بغزو الشام والتى انتهت إلى فشل الذى آلت إليه حملة القائد الشهير، ليس من جراء مقاومة أحمد باشا الجزار والى عكا فحسب، وإنما نتيجة للمقاومة التى لقيتها حملته طوال الوقت من العصبيات البدوية والأسرية المنتشرة على طول طريق الحملة، وهو ما لم يصادفه فى مصر المستقرة، ومحاولة محمد على خلال ثلاثينيات القرن التاسع عشر الذى كان متفهما لجانب من هذه الحقيقة أكثر من بونابرت مما بدا فى تحالفه مع أمير جبل لبنان، بشير الشهابى، الذى كان يمثل عصبية من أقوى عصبيات الشام، لكنه لم يتفهمها بنفس القدر عندما حاول فرض نظامه الاقتصادى القائم على "الاحتكار"، والذى حذره منه ابنه إبراهيم باشا بعد أن عاين طبيعة النظام القائم فى تلك البلاد. غير أن الباشا الكبير فى القاهرة لم يستمع لنصيحة ابنه القائد البارع الذى لم يكن يملك سوى الاستجابة لأوامر أبيه، فكان ما كان من اشتعال حركات التمرد والعصيان فى سائر أنحاء تلك البلاد، والتى تشجعت بالحصار البريطانى للسواحل الشمالية وبالقوات التى أرسلها السلطان للقضاء على الوجود المصرى فى تلك البلاد، وهو ما لم يحدث فى «مصر المستقرة» التى اعتادت السلطة المركزية أن تتخذ من القرارات التى تناسبها ما شاءت دون ردود فعل واسعة.

وقد أنجب هذا الاستقرار ظاهرتين كانتا من أكثر ما ميز الشخصية المصرية.

• • •

• حالة الوحدة السياسية التى لم تتمتع بها أية دولة من الدول المجاورة، ولأسباب خاصة بنظام الدولة العثمانية. فقد كان سلطان استنبول حريصا على تقسيم البلاد العربية التى وقعت تحت حكمه المباشر إلى مجموعة من الأقسام الإدارية.ففى الشام مثلا وجد أكثر من قسم إدارى، باشوية الشام، التى ضمت احد عشر لواء، وباشوية حلب التى تشكلت من ستة ألوية. وبينما ضمت باشوية طرابلس ثلاثة ألوية، وهى الباشويات الثلاث التى أضيف إليها خلال النصف الثانى من القرن السابع باشوية عكا.

وتقدم الدكتورة لطيفة سالم فى كتابها «الحكم المصرى فى الشام» صورة مأسوية لحالة الفوضى التى ترتبت على هذه التقسيمات الإدارية، حتى إن أحد زعماء العصبيات، واسمه "أبو غوش" تحكم فى الطرق بين نابلس وغزة والقدس وفرض الإتاوات على التجار بل وعلى الأشخاص القاصدين بيت المقدس "ومن صرامته أن من يمتنع عن الدفع يسجن حتى يقوم أهله بتسديد ما عليه ثم يفرج عنه".

نفس الصورة تكررت فى العراق الذى عرف ثلاث ولايات، بغداد فى الوسط والموصل فى الشمال والبصرة فى الجنوب، ويقدم لنا غسان العطية فى كتابه : "العراق- نشأة الدولة" صورة لا تقل مأسوية عن أحوال العراق تحت الحكم العثمانى، فيقول إن سكان تلك البلاد قد انقسموا من الناحية الاجتماعية-الاقتصادية إلى ثلاثة أقسام: العشائر الرحالة، والعشائر المستوطنة والجاليات الحضرية، وأحصى من النوع الأول خمس عشائر. بينما كان عدد سكان المدن حتى بداية القرن العشرين لا يزيد عن ٢٤٪.

اختلف الحال بالنسبة لمصر فلم تستطع الدولة العثمانية طوال القرون الثلاثة التى حكمت فيها البلاد أن تجعلها سوى باشوية واحدة بحكم طابعها المركزى. وكان أقصى ما استطاعت أن تفعله فى هذا الصدد اعتبار موانى مصر الأربعة وقتئذ. الإسكندرية ودمياط ورشيد والسويس. أقساما إدارية منفصلة

يحكمها ثلاثة قبودانات، واحد للأول وآخر للرابع، وثالث للثانى والثالث، والقبودان هو القائد البحرى، وإن لم يخل هذا التقسيم الإدارى بالعلاقة بين هذه الموانى وبين بقية مصر المحروسة، إذ اعتمدت فى حياتها الاقتصادية والاجتماعية على بقية مصر.

هذا من الناحية الإدارية،أما من الناحية الاقتصادية- الاجتماعية، فقد أدت حالة الاستقرار إلى أن تتمتع بالقدرة على إقامة «المؤسسات» التى عاشت على نحو لم يعرفه أى قسم من البلاد العربية التى وقعت تحت الحكم العثمانى.

يقدم «الأزهر» نموذجا مثاليا فى هذا الصدد، الذى لم يستطع الدكتور عبد العزيز الشناوى عندما ألف كتابا عنه سوى أن يصفه بـ "الجامع والجامعة". وقد عرف التاريخ الإسلامى عددا من هذه المؤسسات لم يعش منها سوى جامعتنا العتيدة .. فى بغداد اختفت "دار الحكمة"، وفى دمشق انتهى دور "الجامع الأموى"، وفى تونس لم يعد "للزيتونة" الدور الذى طالما قامت به، ولم يبق منها جميعا سوى "القرويين" فى فاس بالمغرب ولكن شتان بين الدورين.

وإذا كان ما تعرض له المشرق العربى من الغزو المغولى الكبير هو الذى أدى فى النهاية إلى اختفاء مؤسساته العلمية أو حتى إغراقها فى النهر كما حدث بالنسبة لمكتبة بغداد الشهيرة، فإن غياب الروح المؤسسية هو الذى أنهاها قبل أن ينهيها الغزو العسكرى لقبائل دموية.

ويتأكد لنا ذلك من أن جامعة "القرويين" التى وقعت فى المغرب الأقصى، فاس، وهى لم تتعرض لمثل هذا الغزو إلا أنها قد ظلت تتطلع للأزهر لتحصل منه على كثير من تنظيماتها. وتروى لنا المراجع التاريخية حقيقتين فى هذا الشأن: أولهما: أن كثيرا من المثقفين المغاربة الذين كانوا يمرون بمصر لأداء فريضة الحج قد استقروا بها لفترة طالت أو قصرت ليحصلوا على إحدى إجازات الأزهر بعد أن يتلقوا العلم عن أحد شيوخه. وقد وصل الأمر بأحد هؤلاء، أحمد المقرى، أن طال بقاؤه بالمحروسة أربعة عشر عاما متتالية ألَّف خلالها كتابه «نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب»!

مثل آخر حين قرر السلطان محمد بن عبد الله إعادة تنظيم "القرويين"، وبعد أن وضع مشروعا لهذا التنظيم عام ١٧٨٨، أرسل نسخة منه لعلماء الأزهر يطلب منهم إعمال النظر في الأمور التي قررها "فما كان منها على صواب أثبتوه، واكتبوا عليه بخطوط أيديكم. وما كان منها على خطأ فاكتبوا عليه أيضا بخطوط أيديكم في الدفتر المذكور لنرجع عنه".

وبدت الطبيعة المتميزة للجامعة العتيدة من الإقبال عليها من سائر العالم الإسلامي وما اتبعه من نظام "الأروقة" التي ضمت القادمين لتلقي العلم فيها والتي بلغت بالنسبة لغير المصريين ثمانية عشر رواقا: الشوام، المغاربة، الأتراك، الحرمين، اليمنية، البرنية، الجبرتية، البربر، السليمانية، الجاوة، الدكارنة، صليح، الأكراد، البغدادية، الهنود، السنارية، الصين وأخيرا جنوبي إفريقية. حتى إنه يمكن القول إن أيا من أبناء العالم الإسلامي من شرقه إلى غربه لم يكن ممثلا في الجامعة الإسلامية الكبيرة.

وقد بدت تلك المكانة من أن أيا من هؤلاء الذين كانوا يستكملون تعليمهم في الجامعة العتيدة، يكتسبون مكانة علمية واجتماعية كبيرة لدى عودتهم إلى بلادهم يحملون لقب "الأزهري"، وهو ما لا يمكن الزعم أن أية جامعة إسلامية أخرى قد حظيت به.

ويذكر أحد الرحالة المغاربة الذين تلقوا تعليمهم في الأزهر تفرده بسمة خاصة لم تتوفر في أي بلد آخر غير مصر، وهي أنه رغم اختلاف المذاهب فليست هناك عداوات بين أصحابها، خاصة في الأوساط الشعبية، وأن أقصى ما لاحظه في هذا الشأن المناقشات الحادة التي تحدث بين المثقفين في بعض الموضوعات التي يدافع فيها كل منهم عن رأيه معتمدا على براهين مستقاة من القرآن والسنة، مما يمثل جانبا آخر من شخصية مصر.

نعني بهذا الجانب ما عرفت به هذه الشخصية من -قبول الآخر-، وهو ما لم يتوفر لأي بلد من البلدان المجاورة حيث تغلب العصبيات العشائرية والأسرية.

وهى الغلبة التى لا تستريح لهذا القبول، ويرتبط ذلك بما عرف عن ذلك الوطن، باعتبار كونه منطقة جذب، من قدرة على دمج الوافدين إليه من سائر البلدان المحيطة، حتى إن البعض كثيرا ما يصف مصر بـ "بوتقة الانصهار Melting Pot" التى يتعايش داخلها بشر أتوا من أعراق متعددة فأثرت فيهم حتى لو أخذت منهم بعض ثقافتهم، فهى فضلا عن لغتها الفرعونية القديمة (هيروغليفية أوديموطيقية) ، أخذت من فترة الحكم اليونانى بعض حروف الكتابة وظهرت معها "اللغة القبطية"، ولم يمنعها هذا بعد ذلك من الأخذ باللغة العربية بعد انتشار الإسلام فيها.

وحتى نتفهم هذا القول فإن العربية لم تشهد نهضتها أكثر مما شهدتها على أيدى المصريين، ففضلا عن مجمع اللغة العربية الذى قبل بين أعضائه لغويين من سائر أنحاء العالم العربى، فقد قام المصريون بإحياء التراث العربى، وكان من الطبيعى أن يظهر بينهم الأسماء التى عقد لها لواء الزعامة اللغوية، ويكفى فى هذا الصدد الإشارة إلى الشاعر الذى أمره سائر الشعراء العرب عليهم فى بيروت .. أمير الشعراء أحمد شوقى بك، والأديب الذى اكتسب لقب «العميد» طه حسين باشا، ناهيك عن إمارة الشدو العربى التى عقدت لأم كلثوم ومحمد عبد الوهاب.

وينبغى أن نلاحظ أن هذا الطابع المركزى الذى تمتعت به مصر طوال تاريخها الحديث بدءا من العصر العثمانى قد استمر بعد ذلك، حتى إنه لما عرفت خلال القرن التاسع عشر التعليم الحديث فقد وفدت إليها البعثات التعليمية لتلتحق بمدارسها العليا، إذ أن كثيرا من البلدان العربية تهيبت أن ترسل أبناءها لتلقى العلم فى الجامعات الأوروبية خوفا عليهم من الفتنة، الأمر الذى استمر بعد إنشاء التعليم الجامعى الذى بدأ أهليا عام ١٩٠٨ وتحول إلى حكومى عام ١٩٢٥، فقد ظل الطلاب العرب يشكلون فصيلا مهما من طلاب هذه الجامعة حتى بدأ إنشاء الجامعات فى بلدانهم، والتى قامت أساسا بعون من الأساتذة المصريين!

ويقودنا ذلك إلى البحث فى الأسباب التى دعت إلى هذا التفرد، فإن حالة الاستقرار التى عرفتها مصر، والتى أدت إلى ظهور مثل هذه المؤسسات التعليمية، ساعدتها على قيام أنظمة تؤدى إلى دوامها، كان أهمها نظام "الأوقاف الخيرية" التى أوقفها أصحابها على وجوه الخير وكان التعليم فى طليعتها، مما وفر للأزهر وغيره من المعاهد العلمية الاعتمادات المالية اللازمة التى تمكنه من الاستمرار والإنفاق على طلابه من أبناء الأروقة الذين كان لكل منهم «جراية معلومة»!

وعلى غرار الأزهر عرفت مصر جملة من المؤسسات الاقتصادية والاجتماعية أفرزتها حاجة السكان المستقرين .. والتى قدمتها بالتفصيل الدكتورة ليلى عبد اللطيف فى كتابها تحت عنوان «المجتمع المصرى فى العصر العثمانى» الصادر فى القاهرة عام ١٩٨٧ .

كان هناك، كما تقول صاحبة الكتاب، "الوكائل التجارية" التى بنيت على نمط موحد الشكل داخل سور حيث كانت تقام مجموعة من الأبنية حول فناء مربع يقام فى وسطه حوض ماء، وحوله مخازن فسيحة مسقوفة بالحجر كى لا تؤثر فيها نار الحريق وتوجد المحلات التجارية بالدور الأرضى أما الأدوار العليا فمقسمة إلى غرف ينزل فيها التجار الغرباء والتى كانت بمثابة خانا أو فنادق لهؤلاء، وقد انتشرت هذه الوكائل فى العاصمة وسائر الموانى المصرية، وقد اعترف كتاب «وصف مصر» الذى وضعه علماء الحملة الفرنسية بأن هذه الوكائل «على قدر من الفخامة».

وكان هناك «الأسبلة» التى وفرت للفقراء العاجزين عن شراء الماء من السقايين الحصول عليه منها، هذا فضلا عن الحمامات العامة التى خصص بعضها للرجال وخصص البعض الآخر للنساء، الأمر الذى وإن توفر فى سائر البلدان العربية، بل وغير العربية، فى هذا العصر، ولكنه كان له فى مصر وضع مختلف، حتى إن «ابن إياس» المؤرخ الذى عاين الفتح العثمانى لمصر عام ١٥١٧

كـتب بعـد أن دخل السلطان سليم الأول إلى القـاهرة وارتاد حـمـامـا من تلك الحمامات العامة ببولاق أنه أعجب كثيرا به وانعم على الحمامى!!

ثم إن حالة «الاستقرار» التى تمتعت بها مصر عن غيرها من الدول المجاورة قد أدت إلى ظهور المدينة الكبيرة التى كانت منطقة لسكنى المصريين كما كانت جـاذبة لغـيـرهم، الأمـر الذى يقـرره الرحـالة الذين جـاءوها سـواء من الشـام أو المغرب، نختار منهم شهادة المؤرخ المغربى أبو سالم العياشى الذى قال بعد أن دخل المدينة الكبيرة «وبالجملة فمصر أم البلاد شرقا وغربا .. لكثرة الأجناس فيها، فمن طلب جنسا وجد منه فوق ما يظن، فيظن أن أغلب أهل البلد كذلك»، ويردد قولة ابن خلدون .. ومصر بخلاف ذلك كل مـا تخيلت فيها فـإذا دخلتها وجدت أكثر من ذلك.

ويسجل العياشى طبيعة الحياة المدنية لسكان القاهرة مما لم يعهد فى غيرها فيقول: «كأن الناس فيها قد حشروا إلى المحشر لا ترى أحدا يسأل عن أحد، كل واحد ساع فيما يرى فيه خلاص نفسه»، ثم يستطرد مؤكدا على هذه الطبيعة مشيرا إلى أنه «لو توانى الإنسان فى مشيه لفاته غرض من كثرة الأغراض وتزاحم الأشغال»، وهو ما نراه حتى اليوم فى القاهرة وغيرها من المدن المصرية الكبيرة، والذى يصعب وجوده فى مدينة عربية أخرى !

الفصل الثانى

تفعيل المكانة!

١٨٠٥-١٨٤٨

المكان لايفقد قيمته أبدا بحكم أنه صناعة جغرافية، والجغرافيا لا تتغير. غير أنه يمكن أن تتعطل أهميته لفترة قد تطول أو تقصر، مما قد يحدث نتيجة لظرف تاريخي معين، وهو ما حدث لمصر خلال القرون الثلاثة التى قضتها تحت الحكم العثمانى من أوائل القرن السادس عشر وحتى أواخر القرن الثامن عشر.

وما نعنيه بـ «التعطل» هنا أن المكان الذى ظل يؤهل مصر لتكون لها دائما المكانة. لم يعد يؤدى نفس الدور الذى طالما لعبه من قبل لأسباب تعلق بعضها بها واتصل البعض الآخر بانقطاع التواصل بينها وبين الشمال عبر المتوسط، وانحصاره فى العلاقة مع الشرق، فى القليل عبر هذا البحر وفى الغالب عبر الطريق البرى. الأمر الذى نلاحظه بعد أن فقدت «الإسكندرية» دورها كنافذة عريضة للدور المصرى الاقتصادى والسياسى. وكان دورا رائدا، لتلعب «دمياط» نفس الدور. وكانت نافذة أضيق كثيرا، إذ أنها لم تطل سوى على الممتلكات العثمانية.

أما الأسباب المتعلقة بها فقد نجمت عن طبيعة الحكم الذى ساد خلال تلك الفترة. خاصة إبان أواخر القرن السابع عشر والقرن الذى يليه حين أخذت قوة الدولة تذوى وبدأت تلاقى الهزائم فى أوروبا. مما تبعه أن المماليك بعد أن كانوا

يؤدون دور "الأداة" للحكم العثماني أصبحوا يؤدون دور "الشريك" وفي الغالب "الشريك المخالف" (!)، وكان الضحية أبناء الشعب المصري الذين عاشوا في أسوأ الظروف نتيجة لعمليات النهب التي تعرض لها، الأمر الذي نتج عنه قلة ظاهرة في عدد أبنائه، فقد كان متوسط هذا العدد وقت الغزو العثماني يقارب الملايين العشرة، فقل وقت الحملة الفرنسية إلى نحو ثلاثة ملايين!

أضف إلى ذلك أن أغلب هؤلاء الباقين عاش في الريف وعانى الأمرين من نظام الالتزام، حيث قام الملتزمون، أمراء المماليك وكبار التجار وبعض العلماء، وكان غالبهم يعيش خارج زمامات التزاماتهم، بالحصول على ضرائبهم، الشرعية وغير الشرعية كاملة، مسلطين في ذلك موظفيهم الذين تعودوا على التعامل مع الفلاحين بمنتهى القسوة.

هناك بعد ذلك أسباب لم يكن للمصريين ذنب فيها، ونعني بها العزلة التي فرضتها سياسة الحكم العثماني على مصر، وكانت سياسة لها أسبابها، فقد حدث بعد أن تعرضت بعض موانى الحجاز للضرب من بعض السفن الحربية البرتغالية، أن فرضت الدولة حظرا على الإبحار الأوروبي في البحر الأحمر شمال الحديدة، وحدث في نفس الوقت فرض قيود مشددة على تجارهم، خاصة من أبناء المدن الإيطالية والموانى الفرنسية الواقعة على المتوسط، حتى إنه عند قدومهم إلى الإسكندرية أو القاهرة فرضت عليهم الإقامة بحارات معينة اختلفت عن الحارات التي يقطنها المصريون في أنها كانت تغلق بعد آذان المغرب من الخارج وليس من الداخل!

حدث كل هذا بينما كانت أوروبا تموج برياح التغيير التي كان مفروضا أن يلحق بعضها بمصر، وذلك بدءا من عصر النهضة وما اكتنفه من حركة إنسانية Humanism غيرت كثيرا من مفاهيم العصور الوسطى الأخروية، ومرورا بحركة الإصلاح الديني Reform التي أنهت سيطرة الكنيسة الكاثوليكية على كثير من مظاهر الحياة الدنيوية، خاصة التعليم الذي كان يديره الرهبان من

أبنائها، ووصولا إلى حركة التنوير Enlightenment وانتهاء بالثورة الفرنسية التى أرسلت بونابرت إلى مصر حيث حدث اللقاء بعد طول فراق. وكان لقاء دراميا بكل المقاييس، إذ لم يكن لقاء بين ثقافتين بقدر ما كان لقاء بين غريبين، وغريمين فى نفس الوقت، إذ لم يكن للمصريين عهد بأية قوة عسكرية منذ حملة لويس التاسع الصليبية!

ولا نريد أن ندخل هنا فى اللجج الذى دار منذ نحو عشر سنوات (١٩٩٨) حول آثار الحملة النابليونية على مصر بمناسبة مرور مائتى عام عليها، ولكن ما لا نظن أن أحدا يخالفنا فيه أن مصر بعد الحملة اختلفت جد الاختلاف عنها قبل قدومها، فقد أعاد المصريون اكتشاف أنفسهم وانكشف لهم الوهم الذى عاشوا فى ظله، طوال القرن الثامن عشر على الأقل، أن حكامهم، من أمراء البيوت المملوكية ورجال الحامية العثمانية، قادرون على حمايتهم من الأخطار الخارجية، وبالذات من النصارى الكفار من الأوربيين، ومن ثم سقطت شرعية هؤلاء، خاصة عندما تصوروا أنهم قادرون على إعادة مصر إلى ما كانت عليه قبل قدوم الحملة، الأمر الذى عاد معه «الإنسان» المصرى للتحرك وخلع جلباب السلبية، الذى تدثر به طوال القرن الثامن عشر على الأقل.

هذا بالنسبة للمصريين، أما بالنسبة لأوروبا، فإن الحملة الفرنسية قد أدت إلى إعادة اكتشاف أهمية "المكان" الذى كانت القوى الرأسمالية قد تغاضت عنه أثناء بناء الإمبراطوريات الاستعمارية الكبرى، خاصة البريطانية والفرنسية، والتى أقامتها عبر البحار، وكان طريق «رأس الرجاء الصالح» يناسبها أكثر، فقد كانت الشركات التجارية الكبيرة التى قامت بهذه المهمة، تبحث عن المناطق الساحلية حيث تقيم مراكزها التى تتخذها للاتجار فى كل ما له قيمة بدءا من العاج ووصولا إلى البشر. غير أنه يمكن القول إن تلك الحركة التى نشطت خلال القرن السادس عشر كانت قد استقرت بعد قرنين، ولم تعد الحاجة إلى المحيطات الواسعة تعدل الحاجة إلى طرق قصيرة تؤدى إلى تلك الإمبراطوريات، وكانت مصر (المكان) تقدم نموذجا مثاليا على ذلك، الأمر الذى

توفر معه ضلعان من الأضلع الثلاثة التى تصنع (المكانة)، ولم يبق سوى الضلع الثالث حتى تكتمل المنظومة، ويتم تفعيل المكانة، وفى هذه الظروف ظهر محمد على، وفى تقديرنا أنه لو لم يفعلها لفعلها غيره فقد كانت كل الظروف مهيأة.

* * *

لا يصنع حركة التاريخ مخلوقات تهبط من السماء، سواء كان هذا المخلوق ملاك رحيم، كما يحلو لمن يصدرون الأحكام على دور الزعماء أن يصوروا بعضا من هؤلاء، ولا شيطان رجيم، كما يحلو لآخرين أن يصوروا سواء هؤلاء الحكام انفسهم أو غيرهم!

من يصنع حركة التاريخ يكون عادة أحد أبناء المجتمع الذى عايشه بكل ما فيه، ورصد بعض ما يتوجب عليه تغييره حتى جاءته الفرصة، فانتهزها وفعل ما أراد وترك الحكم للتاريخ ..حدث هذا بالنسبة لمحمد على الذى كان فى البداية والنهاية أحد قادة الجيش العثمانى الذى جاء يحرر مصر من الفرنسيين، فرأى أن يحررها بعد الانتهاء من هذه المهمة من النظام القديم الذى يسر لهؤلاء غزو مصر، وحدث هذا بعد ذلك بنحو قرن ونصف عندما فعلها جمال عبد الناصر، وكان فى البداية والنهاية أحد ضباط الجيش الملكى، وهو نفس ما حدث بالنسبة لبناة الدول فى أوروبا؛ هنرى الثامن فى إنجلترا ولويس الرابع عشر فى فرنسا.

وعندما كان يحدث ويتصدى للتغيير أحد العناصر الخارجة عن النظام القائم، فقد كان لا يلقى قبولا من العامة، خاصة مع اختلاف الثقافة والدين، ويرى بعض المؤرخين البريطانيين أن ما قام به اللورد كرومر Cromer المعتمد البريطانى فى مصر من إصلاحات قد تعادل ما صنعه أبناء أسرة محمد على، سواء من المؤسس أو حفيده إسماعيل، حتى إن بعض الكتاب وصفوه بأنه "المؤسس الثانى لمصر الحديثة" The Second Founder of Modern Egypt، غير أن هذا القول لا يلقى قبولا من المصريين، مهما كانت قيمة الإصلاحات

التى أجـراها خـلال فـتـرة تحكمـه فى أقـدارهم، والتى ناهـزت نحـو ربع القـرن (١٨٨٣-١٩٠٧)، فهى على أى الأحوال إصـلاحـات كـانت تقـتـضـيـهـا المـصـالح البريطانية فى البلاد.

لقد أدرك محمد على منذ وقت مبكر أن الظرف مواتى للتخلص من مفردات النظام القديم: السياسية: بالانفراد بالزعامة واستغلال المركزية التى تتمتع بها مصر، وقد تمثلت فيما كشفت عنه أعماله فى التخلص من فعاليات سيادة الباب العالى، وفى ضرب العلماء الذين كانوا قادرين على تحريك جماهير الحارات من أبناء الطوائف والحرافيش والحشرات على حد توصيف مؤرخ العصر، الشيخ عبد الرحمن الجبرتى، وأخيرا فى إنهاء وجود هذا العنصر الذى مسك برقاب المصريين لقرون طويلة مضت .. أمراء المماليك.

ونبدأ بحكومة الباب العالى، ولأن الرجل كان من ركائزها فى مصر فقد أدرك كيفية التعامل معها، والذى قام على مجموعة من الأسس: أن تبقى سيادتها على البلاد ممثلة فى الجزية التى تمد بها مصر خزينة الدولة العلية، وأن يصدر فرمان تولية الباشا من الباب العالى، ثم أن تقوم مصر باسم السلطان بالواجبات الملقاة عليها حيال الأماكن المقدسة الإسلامية.

ولا يعلم كثيرون أن مصر كانت مسئولة عن أغلب النفقات المطلوبة للحجاز طوال العصر العثمانى وبعده لفترة، وقد قدم الدكتور فؤاد الماوى فى عمله الفريد تحت عنوان "العلاقات الاقتصادية والمالية بين مصر والحجاز من الفتح العثمانى إلى الاحتلال الفرنسى" معلومات ضافية حول هذه النفقات، بدءا من مبالغ طائلة تصرف على قافلة الحج وأخرى تصرف على القلاع والحرس المنتشرين على طول درب الحجيج، فضلا عن الكسوة الشريفة والغلال التى ترسل إلى الحرمين وتعيينات الأشراف فيهما، والتى كانت ترسل على شكل صرتين، لكل من مكة والمدينة صرة.

وكان هذا الإدراك وما تبعه من سياسات وراء حصول محمد على من حكومة الأستانة على فرمان التولية عام ١٨٠٥ ثم على فرمان تثبيت ولايته فى العام

التالى دون أن يتأثر بحملة "قبطان باشا" التى جاءت فى ذلك العام الأخير، وفى جعبة قائدها سياسة رامية للتخلص من هذا الباشا الطموح الذى لم يجلس على كرسى الولاية فى مصر بقبول سلطانى كامل، وإحلال أحد عناصر النظام القديم محله، وكان أحد أمراء المماليك، الألفى بك، وبعد أن عرض الباب العالى على محمد على ولاية صغيرة أخرى غير مصر، سلانيك، وعلى الرغم من أن الرجل أبدى استعداده لتنفيذ المطلوب منه، إذ كان يعلم أن المواجهة مع الدولة فى ذلك الظرف، وهو لا يملك القوة التى تمكنه من هذه المواجهة لن تكون ذات جدوى، لكنه كان يعلم ايضا أنه كانت هناك وسائل أخرى تمكنه من التأثير على قرارات حكومة الباب العالى أو مندوبها فى مصر، قبطان باشا، وقد استخدمها، سواء كانت بالمال والهدايا، أو بـ "عرضحالات" العلماء وأهل الحل والعقد الذين تمسكوا بالرجل، ونجحت الخطة، خاصة بعد الوفاة المفاجئة للأمير المملوكى الذى كان مرشحا لأن يحل محله.

المفردة الأخرى الخاصة بـ "النظام القديم" بدت فى السعى للتخلص من نفوذ العلماء الذين ولوه الباشوية فى مايو عام ١٨٠٥ ودعموه حتى استقر فى منصب الباشوية ولم يعد يلقى تهديدا من الحكومة العلية، ويصور البعض أن ما جرى من هؤلاء فى تلك الحادثة الشهيرة كان أقرب لما جرى من البارونات الإنجليز عام ١٢١٥ حين أجبروا الملك جون على توقيع ما عرف فى التاريخ بـ "الماجنا كارتا"، ويستدلون على ذلك بالحديث الذى جرى بين هؤلاء وبين محمد على عندما ألبسوه الكرك والقفطان فى الحادثة المشهورة، وهو تصوير يعوزه الدقة، فعلماء الدين فى مصر حتى ولو نجحوا فى تحريك الناس فى موقف معين، فإن هذا النجاح يرتبط فى العادة بظلم غير مقبول يقع من الحاكم غير المصرى على الرعية التى تكون مؤهلة لإعلان رفضها لهذا الظلم، خاصة عندما يكون فادحا، ثم إنهم لا يملكون القوة العسكرية أو الاقتصادية التى تمكنهم من مواجهة أى من هؤلاء الحكام، الذين يمتلكون فى العادة الشرعية المستمدة من الفرمانات الشاهانية ويمتلكون فى نفس الوقت القوة العسكرية التى تمكنهم من ضرب أى عمل يقوم به المصريون ضدهم.

والدليل على الاختلاف بين الواقعتين ما حدث يوم ١٢ أغسطس عام ١٨٠٩، حين بدأ وضع القرار الذى أصدره الباشا بنفى السيد عمر مكرم إلى دمياط موضع التنفيذ، وكما يقول الشيخ الجبرتى إنه «شيعه الكثير من المتعممين وغيرهم، وهم يتباكون حوله حزنا على فراقه، وكذلك اغتم الناس على سفره وخروجه من مصر، لأنه كان ركنا وملجأ ومقصدا للناس، ولتعصبه على نصرة الحق، فسار إلى بولاق ونزل وسافر ليلته بأتباعه وخدمه الذين يحتاج إليهم فى دمياط»، بمعنى آخر أن كل ما حدث بالنسبة لهذا الزعيم كان التباكى حزنا على الفراق!

المفردة الأخيرة كانت التخلص من القوة الضاربة للمماليك، ومرة أخرى فى ظروف ملائمة وعاها الرجل، وكانت الضربة النهائية فيما جرى فى القلعة فى ٢ مارس عام ١٨١١ حين دعا الباشا عددا من أمرائهم بمناسبة توجه ابنه طوسون إلى جدة لمحاربة أعداء الدولة من الوهابيين وأعمل فيهم جنوده بنادقهم وسيوفهم فأفنوهم عن آخرهم باستثناء واحد منهم نجح فى عبور سور القلعة، فى نفس الوقت كانت قد صدرت التعليمات لجنود الباشا الموجودين فى سائر أنحاء العاصمة على التخلص ممن يجدونهم من هؤلاء الأمراء، وهى على أى الأحوال قصة معروفة، وإن كان ثمة اختلاف فهو فى الدلالات التى نخرج بها منها، ذلك أن العديدين نظروا إليها بمعيار أخلاقى، وأسموا أن ما قام به الباشا "مذبحة المماليك" وأنها قامت على الغدر بهؤلاء.

وفى السياسة لا تصلح المعايير الأخلاقية لإصدار الأحكام، والمعلوم أن الملوك فى غرب أوروبا قد استخدموا أحيانا وسائل أقسى من تلك التى استعملها محمد على لبناء الدولة المركزية، ولعل القصة الشهيرة للملك هنرى الثامن وصديق عمره السير توماس مور، الذى لم يقر سياسة الملك فى الانفصال عن الكنيسة الكاثوليكية والتى انتهت بإعدام الأخير، تقدم دليلا على ذلك.

أضف إلى هذا حقيقة أخرى وهى أن المماليك كانوا عنصر "عدم استقرار" فى الواقع المصرى طوال القرن الثامن عشر. وكان لابد من التخلص منهم لتوفير الجو العام الذى يمكن الباشا من بناء الدولة المركزية التى تطلع لتأسيسها.

* * *

بهذه العملية الدرامية يمكن القول إن قوائم النظام القديم الذى كان قائما فى المحروسة قد انهار، فقد كانت كل الظروف مهيأة لهذا الانهيار،كما سبقت الإشارة، وبدأت العملية التى يطلق عليها المؤرخون «بناء الدولة الحديثة»، وأهم ما فى الحداثة هنا «تفعيل المكانة» التى طالما حظيت بها مصر قبل العصر العثمانى، خاصة بعد توفر الضلعين الآخرين .. الزمان والإنسان.

لقد أدرك محمد على، وربما قبله، عدد من المستنيرين المصريين، مثل الشيخ حسن العطار، بل والشيخ عبد الرحمن الجبرتى، رغم محافظته ورغم ما كان يكنه لمحمد على من كراهية لأسباب شخصية .. أدركوا أن الزمن قد اختلف بعد أن شهدوا التفوق الفرنسى الظاهر سواء فى ميادين القتال أو ميادين الثقافة، حتى إن الأخير الشيخ الجبرتى، كتب فى موسوعته التى وضعها تحت عنوان "عجائب الآثار فى التراجم والأخبار" ، وبعد أن شاهد بعض التجارب الكيماوية التى قام بها علماء الحملة يعترف بمعجزه فيما جاء فى قوله إن ما رآه عندهم «لا تسعها عقول أمثالنا».

إذًا فلم يكن محمد على وحده هو الذى رأى على ضوء ما حدث أن هناك ضرورة للتغيير، وإن لاحظنا أنه بحكم وضعه العسكرى كأحد ضباط القوات العثمانية التى جاءت إلى مصر للتخلص من الفرنسيين، قد بدأ بمحاولة إعادة بناء جيش على أسس حديثة، رافضا فى هذا أن يعتمد على العنصر العسكرى الذى طالما استند إليه النظام القديم، سواء من رجال فرق الحامية (الأوجاقات) العثمانية التى وجدت فى مصر، أو المماليك، والذين لحقت بهم أسباب الضعف

سواء من جراء حروبهم المتلاحقة مع الفرنسيين أو اقتتالهم بين بعضهم البعض، أو عدم تجديد دمائهم نتيجة لانقطاع الوارد إليهم، وهو نفس ما لحق بالقوات التى أرسلتها الدولة للعمل على التخلص من الوجود الفرنسى فى البلاد، فقد كان لجميع هؤلاء ولاءاتهم الخاصة، وكانوا على استعداد أن يخرجوا على السلطة فى أى وقت، مما لا يمكن معه توفير المركزية لهذه السلطة، التى كانت أول شرط من شروط تفعيل المكانة.

ولن نتطرق هنا إلى الخطوات التى اتخذها الباشا لبناء قوة عسكرية حديثة، فهى أكثر من معروفة، ولكنا نفضل البحث عن آثار هذه العملية فى إعادة مصر إلى مكانتها التى طالما احتلتها من قبل.

معروف أن الباشا المجدد بدأ بالتخلص من النظام العسكرى القديم الذى كان قائدا لإحدى فرقه وتخلص من مجموعاته سواء فى حروبه الداخلية ضد المماليك أو فى الحملة على الجزيرة العربية ضد الثوار الوهابيين (١٨١١-١٨١٨)، وهى الحملة التى قام بها استجابة لمطلب الباب العالى بعد أن عجز حكامه فى الولايات المجاورة عن القيام بهذه المهمة، وما تلاها من حملة السودان (١٨٢٠) التى يفضل عديد من المؤرخين المصريين توصيفها بـ "إعادة تنظيم شئون الجنوب"، وهى الحملة التى فتحت باب إعادة بناء الجيش المصرى على أسس حديثة.

وفى قولة لنا فى إحدى المناسبات الخاصة بالقوات المسلحة رددنا عبارة أن "اللى بنى مصر ليس حلوانى وإنما الجيش المصرى"، وكنا نعنيها، فانطلاقا من الرغبة فى بناء جيش حديث تغيرت كثير من الأوضاع القديمة القائمة، والتى كانت تحجب "المكانة المصرية". صحيح أن السيطرة على السودان أغرت الباشا الطموح على تكوين جيش مصرى يخضع لما تخضع له الجيوش الأوروبية من تدريب وتعليم فى مدارس عسكرية متخصصة، ولا تقوم على الشجاعة والفروسية التى لم تصمد أمام قوات الحملة الفرنسية، ولأنه أراد أن يوفر للدولة

التى أقـامـهـا جـهـد الفـلاح الذى احتكر عـائده من خـلال نظام الاحتكار الذى فرضـه، فقـد فضل أن يكون الجيش الجديد من ضبـاط من الأتراك وجنود من السودانيين، غير أنه بعد أن أخفقت جهوده بالنسبة للأخيرين، اضطر إلى اللجوء لتجنيد الفلاحين المصريين، وكان لهذا التغير آثاره البعيدة المدى فيما أحرزته مصر من مكانة خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر وما بعده!

من آثاره بناء نظام تعليمى حديث، وإن جاء على شكل هرم مقلوب، فقد بدأ بالمدارس العليا، وقد استمد طلابها من أبناء الترك، لكنه لم يلبث أن دخلها أبناء الفلاحين، وكان أغلبهم من الدارسين فى الأزهر، مما دفعه إلى أن يبدأ فى فتح ما عرف بـ «المدارس التجهيزية» والتى كانت تعادل المدارس الثانوية، ثم «المدارس الابتدائية» التى تؤهل من يدخلها إلى مدارس المرحلة التى تليها.

فضـلا عن ذلك فـقـد بدأ الرجل انطلاقا من نفس الإعداد بإرسـال البـعـوث العلمية إلى دول أوروبا، خاصة إلى فرنسا وبريطانيا والنمسا، والتى تلقى أبناؤها تعليما متخصصا ورأوا معه العالم الجديد الذى لم يعد غريبا بالقدر الذى كان عليه قبل قدوم الحملة الفرنسية، وكان منهم المصريون الذين كتبوا عن هذا العالم وعلى رأسهم الشيخ رفاعة الطهطاوى الذى ذهب إماما لإحدى البعثات فوضع، بناء على نصيحة أستاذه الشيخ العطار، كتابه المشهور "تخليص الإبريز فى تلخيص باريز"!

وقد شكل هؤلاء جسرا مع أوروبا بعد أن كانت قد تقطعت أغلب هذه الجسور خلال العصر العثمانى، وهو الجسر الذى قواه استعانة الحكومة المصرية بعدد من الخبراء الأوروبيين، خاصة الفرنسيين سواء فى التعليم أو فى غيره من وجوه النشاط الاقتصادى، واشتهرت أسماء مثل سليمان باشا الفرنساوى (الكولونل سيف) المسئول عن أركان حرب الجيش الجديد، وكلوت بك ناظر مدرسة الطب، وسيريزى مؤسس ترسانة الإسكندرية، الذين كانوا من صناع التحديث للدولة الجديدة.

وقد لعب «الجيش الجديد» الدور الأساسى فى تفعيل مكانة مصر خلال هذه المرحلة، ويتصور العديدون أننا نعنى بذلك فحسب نجاح هذا الجيش فى توسيع المجال المصرى إلى ما يراه الجغرافيون «الحدود الطبيعية» التى توفر لهذا الوطن أمنه القومى، بدءا من جبال طوروس فى الشرق، وإلى أقصى ما يمكن الوصول إليه فى الجنوب على طول مجرى النيل الذى يؤمن للبلاد حاجتها المائية، وهى السياسة التى لم تقتصر على الجانب العسكرى وإنما امتدت إلى مشاريع الرى وكان أشهرها القناطر الخيرية التى شرع فى بنائها فى عهد محمد على، هذا فضلا عن المكانة التى احتلتها فى العالم الإسلامى بعد تأمين زيارة الأماكن المقدسة بتخليصها من الهيمنة الوهابية.

ما نعنيه هنا آثار هذا البناء على مختلف أوجه الحياة فى مصر؛ اقتصاديا: بمحاولة تحديث أساليب الزراعة سواء بمشروعات الرى، كما سبقت الإشارة، أو بإنتاج المحاصيل النقدية التى كانت أوروبا فى مسيس الحاجة إليها خاصة مع سياسة «الحصار القارى» التى فرضتها البحرية البريطانية على أوروبا خلال الحروب النابليونية، وهى السياسة التى حدد ملامحها القانون الذى صدر تحت عنوان «لائحة زراعة الفلاح وتدبير أحكام السياسة بقصد النجاح».

وإن كان الاقتصاديون والمؤرخون المصريون يأخذون على محمد على أنه قد اتبع سياسة "الاحتكار" فى هذا المجال والتى راح الفلاح المصرى ضحيتها، مما أدى إلى انتشار هروب هؤلاء من أراضيهم وهى الظاهرة التى كانت تسمى بـ «التسحب»، غير أن ما ينساه هؤلاء فى هذه المناسبة أن رجال الملتزم فى النظام السابق، كانوا نتيجة لفسادهم ومطالبهم المتنوعة، أكثر قسوة من رجال الباشا فى تنفيذ سياساته الاحتكارية.

المهم أن هذه السياسة قد لبت احتياجات الدولة الحديثة، فهى مع الاستمرار فى دفع المطلوب من الخزينة العثمانية، تكفلت بنفقات الجيش المصرى، ولم تكن على الشئون العسكرية فقط، وإنما امتدت لما تبعها من نفقات فلا يعلم

كثيرون أن مصر قد سبقت المكتشفين الأوروبيين لمنابع النيل بحملات كشفية متتابعة أرسلتها إلى تلك الجهات وارتبطت باسم مكتشف مصرى مشهور هو سليم قبطان.

منها أيضا الآثار الإدارية فقد أعاد محمد على تنظيم الإدارة السياسية على النحو الذى يلائم مصر، وهو الطابع المركزى، فأقام سبع إدارات حكومية جديدة عرفت باسم الدواوين، وكان أهمها فيما يتصل بموضوع "المكانة" إقامة ديوان "التجارة والأمور الإفرنكية"، بعد أن كان المسئول عن الاتصال بقناصل الدول فى القاهرة فى العصر العثمانى مجرد موظف، وكان فى الغالب من غير المصريين، حيث كان يشترط فيه معرفة اللغات الأجنبية، والفرنسية على وجه الخصوص، يحتل وظيفة «الباشترجمان». وكان الديوان الجديد يقوم بمهام متعددة سواء بالاتصال بهؤلاء الذين زادت أهميتهم مع زيادة حجم الدور المصرى فى العلاقات الدولية، وكان مسئولا عن عقد الصفقات مع الخارج، وكان له وكلاء فى بعض المواصم الأوروبية .. باختصار كان هذا الديوان الذى قام عام ١٨٢٦ المخلوق الجنينى الذى شكل بعدئذ «وزارة الخارجية المصرية» أقدم وزارات الخارجية فى العالم العربى.

من الآثار المهمة الأخرى لقيام الجيش المصرى فى «تفعيل المكانة» المصرية، ما حدث بعد دخول أبناء الفلاحين سلك الجندية، وكان محرما عليهم من قبل، وهو الأمر الذى عبر عنه محمد على نفسه قبل البدء فى مشروعه، فعندما توجه إليه بعض الزعماء بعد أن بلغت مسامعهم أخبار الحملة البريطانية المعروفة بحملة فريزر التى احتلت رشيد عام ١٨٠٧، وطلبوا منه مدهم بالسلاح للدفاع عن البلاد، جاء رده «ليس على الرعية حمل سلاح». ولكنه كما سبقت الإشارة اضطر إلى تجنيد المصريين سواء من الفلاحين أو أبناء الطوائف فى المدن بعد أن فشلت محاولته فى تلبية حاجة الجيش من السودانيين.

وأهمية هذا العمل أنه لأول مرة يشكل المصريون عنصرا من عناصر القوة العسكرية لبلادهم، صحيح أنهم بدءوا جنودا، غير أنهم فيما بعد، خاصة فى عصر سعيد، احتلوا بعض مناصب الضباط، ولو حتى من تحت السلاح، فيما جرى مع أحمد عرابى وزملائه، والذين قاموا بثورتهم لأسباب وطنية، وأسباب تتعلق باستمرار الضباط الأتراك (الشركس) فى مراكز القيادة العليا. ولأول مرة أيضا يدخل هؤلاء سلك الجندية كمصريين قبل أى اعتبار آخر. فقد كانت حملات الباشا للحصول على حاجة الجيش من الجنود لا تفرق بين المسلمين والأقباط، لينصهروا جميعا فى ميدان الحرب وتجمع بينهم مصريتهم.

من ثم كان ما حدث من ظهور "الوطنية المصرية" قبل غيرها من الوطنيات فى سائر أنحاء العالم العربى، وهى التى بدأت تتضح معالمها بعد حصول مصر على مكانة متميزة داخل العالم العثمانى بعد تسوية ١٨٤٠-١٨٤١، ثم استقرت خلال الثورة الوطنية التى عرفت بالعرابية، حتى إنها رفعت شعار «مصر للمصريين»، وتأكدت فى مطلع القرن العشرين بعد تأسيس «حزب الأمة» عام ١٩٠٧ الذى رفض فيلسوفه، أستاذ الجيل أحمد لطفى السيد، فكرة الجامعة الإسلامية التى كان ينادى بها السلطان العثمانى، بعد أن تذكر ثوب الخلافة فارتداه، رآها فضفاضة، ونادى بالوطنية المصرية التى قامت على أساسها ثورة ١٩١٩، وكانت مصر فى ذلك الأسبق فى إعادة الفعالية لمكانتها التى طالما تمتعت بها، والتى يصعب إزاحتها عنها رغم محاولة ذلك من أطراف عديدة من داخل المنطقة وخارجها!!

الفصل الثالث

ممنوع الدوران إلى الخلف!

١٨٤٨-١٨٦٣

باختفاء محمد على سنة ١٨٤٨ تصورت أطراف عديدة أن المكانة التى صنعها الرجل لنفسه ولمصر قد آذنت بالزوال، خاصة وقد خلفه حفيده عباس باشا حلمى الأول، باعتباره أرشد أبناء الأسرة العلوية، والذى استمر فى مسند الباشوية حتى عام ١٨٥٤ إلى أن توفى قتيلا فى قصره فى بنها فى ظروف غامضة، ليتبعه عمه سعيد باشا الذى استمر حكمه لتسع سنوات حتى خلفه أخوه إسماعيل عام ١٨٦٣، ويرى مؤرخون عديدون أن مصر تعرضت لنكسة خلال تلك الفترة المفصلية بين عصرى العاهلين الكبيرين، محمد على وحفيده، والتى ناهزت الخمسة عشر عاما، وأنها كانت مرشحة للدوران إلى الخلف ١٨٠ درجة، وفقدان المكانة التى استعادتها خلال عصر مؤسس الأسرة.

وقد قيل الكثير عن عباس الأول وميوله الانعزالية والعدوانية والتى بدت منذ أن ولى بعض المناصب الإدارية فى عهد جده، الأمر الذى دفع جده إلى أن يبعث إليه بالتحذير تلو التحذير على هذه الفعال، أو خلال فترة حكمه القصيرة، وعن رغبته فى التخلى عن كل الإنجازات التى صنعها مؤسس الأسرة، حتى إنه أغلق المدارس، وسرح أغلب الجيش، وتخلص من الخبراء الأوروبيين الذين استعان بهم سلفه، خاصة الفرنسيين، الأمر الذى بدا معه أن مصر فى طريق العودة إلى ما قبل قدوم الحملة الفرنسية.

ومنذ أن اطلع بعض الباحثين على كتابات المؤرخ البريطانى الشهير أرنولد توينبى Toynbee الذى تحدث عن دورات فى تاريخ قيام وسقوط الإمبراطوريات، وقد رددوا بعد ذلك عبارة "التاريخ يعيد نفسه"، وظلوا يكررونها حتى أصبحت إحدى البديهيات للمشتغلين بالكتابة التاريخية وغيرهم، وهى بديهية فى حاجة إلى إعادة نظر!

فالقول إن التاريخ يسير فى دورات مغلقة أو شبه مغلقة يعنى ببساطة أنه لا يتحرك، وتختفى بذلك المقولة أن "الإنسان حيوان له تاريخ"، لأن له ذاكرة تعى ماضيه الذى يتعلم منه، ويتحول أداءه إلى الأفضل، وتتم بذلك حركة التطور التى تميزه عن سائر المخلوقات، مما يتأكد معه أن التاريخ (لا يعيد نفسه)، ولو حدث هذا لما أصبح هناك تاريخ من أصله!

وقد حاول البعض لتطبيق هذا المفهوم الخاطئ على عصر عباس الذى توحى الكتابات العلمية وغير العلمية أنه ارتد إلى الوراء، وأن مصر كانت فى طريق العودة مرة أخرى كإحدى ولايات الدولة، وهو ما صدقه حكام قصر يلدز فى الأستانة بدورهم، وسعوا إلى تحويله إلى حقيقة قائمة.

فلم يكن قد مضى على جلوس الباشا الجديد فى مقره بالقلعة سوى عام واحد حين واصلت الدولة العثمانية حركة الإصلاح، التى كان قد بدأها محمود الثانى خلال الثلاثينيات بالتخلص من جيش الإنكشارية وبناء جيش حديث على غرار ما فعله الباشا محمد على فى مصر، فى عهد السلطان عبد الحميد، وبمبادرة من رشيد باشا الصدر الأعظم، وتحت المخاوف من الأطماع الأوروبية التى كانت قد أخذت فى التزايد .. استمرت الحركة وكان من أبرز ما فعله الرجل سن ما عرف "بالتنظيمات" التى حاول من خلالها تغيير وضع الدولة ذات الطابع الإقطاعى وبناء نظام الدولة الحديثة الذى يقود إلى المركزية.

وتأسيسا من هذا الفهم أراد رشيد باشا أن يخول حكومة الصدر الأعظم كثيرا مما كان مخولا لحكام الولايات، وهو الأمر الذى نجحت فيه بالنسبة لسائر

الولايات التى لم تكن تتمتع به ما تمتعت به باشوية مصر من وضع خاص أقرته معاهدة دولية، هى معاهدة لندن ١٨٤٠، والفرمانات التى أصدرها الباب العالى خلال ذلك العام والعام الذى يليه، فى ١٣ فبراير ١٨٤١، والذى وفر لمصر وضعا خاصا، بحصر حكمها فى أسرة محمد على، وأن يتولى هؤلاء عرش المحروسة بنفس نظام الأسرة العثمانية، الأرشد فالأرشد.

وكان عباس أول من خضع للتجربة، فهو الذى واجهها بعد الباشا مؤسس الأسرة، وبعد فترة حكم إبراهيم باشا القصيرة الذى توفى قبل أبيه، وقد تصور الرجل الذى كان أكثر عثمانية من جده ومن عمه، أنه يستطيع أن يحافظ على علاقات ودية مع حكومة الأستانة، خاصة أنه لم يخض أيا من الحروب التى اشتبك فيها جده وعمه مع الدولة، فهو قد ولد فى جدة عام ١٨١٣ عندما كان أبوه طوسون يقود الحملة المصرية للقضاء على الثورة الوهابية، وعندما اشتبكت مصر مع الدولة فى مطلع الثلاثينيات لم يكن قد تجاوز السابعة عشرة، ولكن العلاقات السياسية لا تصنعها العواطف أو الميول وإن تأثرت بها إلى حين تبين كل طرف موقعه وانبرائه للدفاع عنه.

فعلى الرغم من أن الدولة قد ناصرته فى تولى باشوية مصر، فى مواجهة تيار فى الأسرة كان ميالا إلى أن يخلف ابن إبراهيم باشا، إلهامى، أباه فى احتلال كرسى القلعة، ورغم علاقاته الطيبة بالصدر الأعظم، غير أنه رأى أن المحاولة التركية لتطبيق التنظيمات تؤدى إلى أن يكون شأن مصر فى ذلك شأن الوضع العادى لأية ولاية من ولايات الدولة فيه إخلال بما حصلت عليه مصر من وضع خاص مضمون باتفاقية دولية، خاصة وأن هذا التطبيق يؤدى إلى حرمان الباشا من أهم حقوقه التى يستطيع من خلالها فرض النظام المركزى فى باشويته .. حق «القصاص» الذى كان يؤهله للتصديق على أحكام الإعدام التى تصدر على بعض الرعايا الذين يحكمهم.

لم يجد عباس، وللحفاظ على المكانة التى احتلتها مصر فى عهد سلفيه، مندوحة من أن يبحث عن الدعم من الضمانة الدولية التى تقررت بمقتضى التسوية، وكان أمامه الدولتان العظميان اللتان بدأ الصراع بينهما حول مصر منذ قدوم نابليون إلى البلاد، بريطانيا وفرنسا، وكما تقول المصادر إن الرجل لم يكن ميالا لفرنسا، فهو بحكم تربيته التركية لم يتلق تعليما فيها، كما تلقى أغلب الذين خلفوه، سعيد وإسماعيل، وهو قد اعتقد أن حكومة باريس قد تخلت عن جده وقت أزمته مع الدولة، أضف إلى ذلك فقد كان يكره التغلغل الأوروبى فى الإدارة المصرية، الأمر الذى دفعه إلى اختيار حكومة لندن للتفاهم معها على إبطال محاولة الدولة سلب مصر الحقوق التى حصلت عليها بمقتضى التسوية، وكان القنصل البريطانى فى القاهرة المستر مرى Murray جاهزا للتفاهم وللتعاون، ولكن كله بثمنه، وكان عباس مستعدا للدفع!

فإن إعادة اكتشاف موقع مصر منذ أن جاءت الحملة الفرنسية إليها، وما تبعها من محاولة وصل البحرين، المتوسط والأحمر، عبر برزخ السويس، أقلق البريطانيين الذين احتكروا الملاحة إلى الشرق الأقصى عبر الرجاء الصالح، وكان من أسباب مشاركتهم فى إخراج الحملة، وكان أيضا من أسباب محاولة إقامة حكم موال فى القاهرة لهم فى أعقاب خروجها من خلال حملتهم عام ١٨٠٧ والتى عرفت بحملة فريزر، وكانت أخيرا من أسباب عدائهم لمحمد على، الأمر الذى اتضح فى أنهم كانوا أكثر المشاركين فى القضاء على نفوذ الرجل فى سائر أنحاء الدولة، فى المؤتمر الذى انعقد فى لندن عام ١٨٤٠ .

وكان لدى المستر مرى وحكومة لندن البديل فى استغلال الموقع المصرى بما يلائم مصالح الإمبراطورية، بمد خط حديدى من الإسكندرية إلى القاهرة إلى السويس، وهو الذى لا يضر بمصالح التجارة البحرية البريطانية، ويوفر لها سهولة وسرعة الاتصال بينها وبين الهند درة التاج البريطانى، وذلك باستخدامه لنقل الركاب والبريد الذين كانوا يلاقون عنتا فى استخدام الطريق البحرى، ويضيعون وقتا لا طائل له، خاصة وأن بريطانيا كانت أسبق فى مد الخطوط الحديدية عن فرنسا وعن غيرها من الدول الأوروبية.

ومن ثم يمكن القول إن سبق مصر في بناء أول خط حديدي في البلاد العربية أو في إفريقيا، إنما يعود إلى موقعها الجغرافي الذي كان من أضلاع مكانتها، وإلى توفر الحكومة المركزية والعنصر البشري اللذين شكلا الضلعين الآخرين من هذه المكانة.

بيد أنه على الجانب الآخر كانت هناك السياسات التي اتبعها عباس باشا، والتي يرى كثير من المؤرخين أنها أفقدت مصر بعضا من المكانة التي كانت قد أحرزتها في عهد جده، وكان منها تسريح أغلب الجيش الذي أقامه الباشا الكبير، وإغلاق المدارس العليا بعد أن اختار عددا من طلابها وألحقهم بمدرسة واحدة هي التي عرفت بـ "المفروزة"، وفصل أغلب معلميها من المصريين، حتى أنه قد أرسل رفاعة رافع الطهطاوي والمهندس الكبير محمد بيومي إلى الخرطوم لتأسيس مدرسة ابتدائية هناك، مما اعتبره الكثيرون بمثابة نفي للرجل، واستغنى في نفس الوقت عن المعلمين الأجانب وكان معظمهم من الفرنسيين.

ولا نظن أن عباس الأول الذي دخل في لجاج شديد مع الدولة العثمانية رغم ميوله إليها حول قضية التنظيمات ومحاولات الدولة فرضها على مصر، كان يقصد التفريط في مكانة مصر التي صنعتها، فهو لم يكن يملك ذلك. الأمر -في رأينا- ناشئ عن سببين؛ تهاوي نظام الاحتكار الذي أقامه محمد علي، والذي رأى خصوم محمد علي في الأستانة ولندن أنه من أهم أسباب قوتها الاقتصادية التي مكنتها من الحصول على كل النفقات العسكرية على الجيش الذي أنشأه الباشا الكبير، ومن ثم بدأت إنجلترا بالمشاركة مع الدولة في العمل على إبطال هذا النظام في سائر أنحاء الإمبراطورية العثمانية، الأمر الذي تقرر بمقتضى معاهدة "بالطة ليمان" المعقودة بين الطرفين عام ١٨٣٨ والتي أبطلت نظام الاحتكار في سائر أنحاء الإمبراطورية بما فيها مصر، وقد نجح محمد علي في إتباع سياسة مراوغة في بقية عهده تمكنه من التنصل من تنفيذ موادها. وحاول عباس في أول عهده إتباع نفس السياسة، بيد أنه لم يتمكن من ذلك طويلا.

الأمر الذى خسر معه المورد الأساسى للدولة، التى تواضع دخلها إلى حد كبير، ومن ثم لم يكن أمامه إلا أن يحدد من النفقات، ومن ثم جاء استغناؤه عن كل ما اعتقد أنه يمكن توفيره.

أما السبب الثانى فقد نشأ عما تقرر فى تسوية ١٨٤٠-١٨٤١ من تحديد عدد الجيش المصرى (١٨ ألفا) بعد أن كان قد تجاوز المائة ألف أثناء حروب الشام، ولم يكن عباس يفكر فى الخروج عن هذه التسوية، الأمر الذى يبدو فى محاولة طمأنة الدولة بكل الوسائل، إلى درجة أنه لم يتمسك حتى بالعدد المذكور، ليقل عدد الجيش فى عهده إلى آلاف لا تزيد عن إصبع اليد الواحدة، وإن كنا نلاحظ أنه قد اهتم كثيرا بمظهره من حيث الملبس والجانب الاستعراضى!

نتأكد من تلك الحقيقة عندما نلاحظ أنه خلال حرب القرم (١٨٥٣-١٨٥٦)، والتى بدأت بين روسيا وتركيا، ثم ما لبثت أن انضمت للأخيرة كل من فرنسا وبريطانيا، أن الحكومة المصرية قد تمكنت أن تجند نحو عشرة آلاف شاركت بهم فى هذه الحرب إلى جانب الدولة، وأبلوا بلاء حسنا، كما تجمع المصادر التى تناولت حرب القرم بالدراسة، ولعل تلك المشاركة وإن جرت فى ظل نجدة حكومة الأستانة، فإنها قد جاءت فى جانب منها اعترافا من هذه الحكومة بالمكانة الخاصة التى تمتعت بها مصر، والتى لم تتمتع بها سائر الباشويات التابعة للدولة.

وإذا كان لنا ثمة ملاحظة أخيرة ندفع بها اتهام عباس باشا بأنه قد فرط فى مكانة مصر، وهو الأمر الذى لم يكن ليستطيعه حتى لو أراد، فهى تتضح من علاقته ببلاد الجوار .. السودان الذى لم تمس التسوية الوضع فيه، ربما لأنه كان يمثل عبئا على خزينة الدولة لو أرادت حكمه مباشرة، هذا فضلا عن أنه لم يكن جزءا منها فى أى وقت مثل الشام وشبه الجزيرة العربية، خاصة الحجاز الذى كانت توفر السيادة على الأماكن الدينية فيها المكانة التى يتمتع بها سلطان العثمانيين وخليفة المسلمين.

* * *

تتضمن نفس الفترة المفصلية التى صور المؤرخون أن مكانة مصر قد تدهورت خلالها السنوات التسع التالية التى حكم فيها سعيد باشا البلاد.

ويؤسس هؤلاء تصورهم على أن الباشا الجديد قد خرج عن سياسة أبيه مؤسس الأسرة، خاصة فيما اتصل بعلاقته بأوروبا وتفريطه فى الحقوق المصرية، مع الفرنسيين على وجه الخصوص، ثم ما ارتآوه تبذيرا من جانبه أدخل البلاد فخ الاستدانة، والذى استثمرته الحكومات الأوروبية فيما بعد، خاصة حكومتى لندن وباريس فى التدخل فى الشئون المصرية وما اتصل بذلك من تحجيم المكانة!

وربما لم تلتبس شخصية على المؤرخين مثلما التبست شخصية سعيد باشا، إذ بينما وصف البعض عهده بـ «العصر الذهبى» للفلاح، وذلك بعد أن أطلق قدرا من حرية "ملكية العين"، بعد أن ظل السائد قبله «ملكية الانتفاع»، مما مهد بعد ذلك لظهور طبقة الملاك، فإن آخرين رأوا أن ما نجم عن تلك السياسات قد أدت إلى ظهور كبار هؤلاء الذين ظلوا يتحكمون فى رقاب الفلاح الزارع، والأسوأ من ذلك أن تلك الإصلاحات لم تدعم هذا الفلاح وتركته أسيرا لعاداته القديمة مما أوقعه رهينة فى أيدى المرابين اليهود والأجانب، وما ترتب على ذلك من رهن أرضه وبيعها، وحصول هؤلاء الأخيرين على مساحات كبيرة من تلك الأراضى.

وبينما رأى البعض أن ما فعله بفتح أبواب مصر على مصراعيها للأوروبيين، أفرادا ومؤسسات، والتى وصلت إلى ذروتها بمنح امتيازات حفر برزخ السويس وشق القناة المشهورة باسمه، نوعا من التأكيد على نظرته الواسعة لخدمة الإنسانية، كما أقنعه ديلسبس، وكما آمنت جماعة السان سيمونيون الفرنسية، التى حاولت أن تنفذ المشروع منذ عصر محمد على، ولما فشلت فى ذلك اهتمت ببناء القناطر المعروفة بالخيرية، مما أكد على مكانة مصر. فإن آخرين رأوا أن ما فعله الرجل إنما أتاح موضوعا للصراع بين القوتين الاستعماريتين

الأعظم فى ذلك العصر، بريطانيا وفرنسا، وهو الصراع الذى تعاظم شأنه فى عصر خلفه إسماعيل باشا، وانتهى إلى تحالف حكومتى لندن وباريس بالتدخل فى الشأن المصرى الخاص، الأمر الذى وصل إلى ذروته بخلع الرجل الذى كان قد نال وقتذاك، بوسائله المعروفة بدفع الأموال، لقب الخديوية.

وإذا كان المؤرخون قد انقسموا فيما بينهم حول الألغاز التى أحاطت بسياسة سعيد فإن أحد تصرفاته ظل مستغلقا على هؤلاء، سواء المتعاطفين أو المعادين، من أن الرجل قد أرسل بناء على طلب إمبراطور فرنسا "نابليون الثالث" حملة إلى العالم الجديد .. إلى المكسيك، للمساهمة فى القضاء على الثورة التى قامت ضد أحد صنائع هذا الإمبراطور، مكسمليان، وهى الحملة التى لم يعد منها إلا عدد محدود من الرجال.

وما يهمنا من تلك القضايا المختلف عليها ما اتصل بـ «مكانة مصر»، وما إذا كانت سياسات الرجل والظروف المحيطة بعهده قد أدت إلى تعزيز مكانة مصر فى المنطقة أم أنها قللت من شأنها ..

ونبدأ بـ «اللائحة السعيدية» وما ترتب عليها فى المستقبل غير البعيد من ظهور طبقة كبار الملاك، أو الأعيان بمعنى ملاك العين، فهذه الطبقة -فى رأينا- وفرت العنصر الاجتماعى لصناعة المكانة، وهو ما لم يتوفر للبلاد العربية المحيطة إلا بعد زمن طويل، فمن هذه الطبقة خرج العمل الوطنى، الذى بدأ بالثورة المعروفة بالعرابية عام ١٨٨١-١٨٨٢، التى تؤكد القراءة الاجتماعية لزعاماتها، حتى لو كانوا من العسكريين، فقد كانوا فى نفس الوقت من كبار الملاك، سواء من الأراضى التى حازوها بجهودهم الشخصية، أو ورثوها عن آبائهم، بمن فيهم عرابى نفسه، وقبله بالطبع سلطان باشا رئيس مجلس النواب الذى اجتمع لتقرير خلع توفيق، ردا على لجوئه إلى حماية الإنجليز الذين كانوا قد ضربوا الإسكندرية وقتذاك، فقد كان أكبر ملاك الصعيد.

والمفهوم أن حصول هؤلاء على مكانتهم الاجتماعية إنما نشأ عن أسباب: أهمها الهيبة التى تمتعوا بها فى أراضيهم والتى أهلتهم لمكان الزعامة، وأنهم أرسلوا أبناءهم إلى أوروبا، خاصة فرنسا، لاستكمال تعليمهم العالى، فعادوا وأصدروا الصحف وأسسوا الأحزاب،وأسموا أنفسهم «أصحاب المصالح الحقيقية»، مما لم نرصده فى البلاد العربية الأخرى التى استمد زعماؤها مكانتهم من انتمائهم لعصبيات قبلية أو أسرية، مما جعل الولاء لهذه العصبيات أسبق على الولاء للوطن، الأمر الذى أدى على المدى البعيد إلى الاختلاط بين مكانة هذه الأوطان لحساب الشرذمات التى تؤلف هذه العصبيات، وهو ما نشاهده حتى هذه اللحظة فى بعض البلاد العربية، التى وصل الأمر فيها إلى حد إطلاق تسميات ذات طبيعة أسرية على تكويناتها السياسية.

صحيح أن بعض ما نتج عن هذه "اللائحة" من حصول بعض الأجانب على مساحات من ثروة مصر من الأراضى الزراعية لم يكن مرضيا، بيد أنه ينبغى التنبيه إلى أن دخول هؤلاء فى ميدان الاستثمار الزراعى قد حدث منذ عصر محمد على من خلال منحه "الإبعاديات" لعدد من اليونانيين، وهى أراض كانت تتطلب إصلاحا رآهم كفيلين بالقيام به، وقد حدث أن أدخل هؤلاء، مثل جاناكليس وغيره، محاصيل لم يكن للمصريين عهدا به، وهى المهمة التى قامت بها بعدئذ جهات حكومية مثل مراكز البحوث الزراعية التابعة لوزارة الزراعة.

ونقول إن القطن «الطويل التيلة» الذى اشتهرت به مصر، ووفر لها مكانة اقتصادية خاصة فى السوق العالمية، إنما كان إحدى ثمار عمل هؤلاء .. بمعنى آخر أن تمكين الأجانب من بعض الأراضى المصرية لم يكن شرا بطول الخط، خاصة بعد أن تنبه المصريون إلى خطورة ذلك، وسعوا بكل جهد إلى اقتناء هذه الأراضى، وإلى القيام بالدور الذى قام به هؤلاء، فى التجديد وإدخال محاصيل غير تقليدية.

ومن «اللائحة السعيدية» بكل ما لها وما عليها، إلى الامتيازات التى منحها سعيد لحفر قناة السويس وما ترتب عليه بالنسبة لمكانة مصر فى المنطقة، مما رآه بعض المؤرخين، على رأسهم الأستاذ عبد الرحمن الرافعى، شرا مطلقا.

والذى بدا من كلماته أنه كان يتمنى لو لم تقم لهذه القناة قائمة، فهى ـ فى رأيه ـ التى أدت فى النهاية إلى الاحتلال البريطانى للبلاد وفقدانها استقلالها، أو ما يشبه الاستقلال فى كنف دولة الخلافة الإسلامية .. الدولة العثمانية.

وهذا القول صحيح خاصة إذا صدر عن مؤرخ ظل منتميا للحزب الوطنى الذى أنشأه مصطفى كامل وعاش أغلب سنى حياته مناهضا للوجود الاحتلالى، غير أنه يخضع لإعادة النظر فى ضوء النظر إلى تأثير هذه القناة على مكانة مصر فى المنطقة وفى العالم.

ولا نريد القفز على المراحل التاريخية التى انتهت بتأميم القناة عام ١٩٥٦، وهو الحدث الذى عايشه الرافعى (توفى ١٩٦٣)، ولا إلى ما أصبحت تسهم فيه رسوم المرور فى القناة من دخل محترم للدولة فى وقتنا الحالى، وإنما نريد النظر إليه على ضوء تأثيره على المكانة المصرية، والذى كان فى تقديرنا فى غاية الأهمية.

فالمصريون يتباهون حتى اليوم بموقع بلادهم الذى يربط بين القارات الثلاث، ويربط البحرين القديمين، المتوسط والأحمر، وكان يمكن أن يظل هذا الربط منقوصا إذا لم يكن قد تم حفر القناة، أما عن علاقة هذا المجرى المائى الصناعى بما تعرضت له مصر بعدئذ من تدخلات أجنبية أدت إلى الاحتلال، فهذا أمر ينبغى أن يكون محل نظر، فالحقيقة - فى تقديرنا- أن شق القناة كان سوف يحدث على أى الأحوال بحكم ما شهده العالم خلال القرن التاسع عشر من تعاظم شأن الرأسمالية العالمية، سواء قبل سعيد بذلك أو لم يقبل .. فقناة السويس باختصار ترجمة أمينة لموقع مصر المتفرد الذى تفنن الدكتور جمال حمدان فى إظهار أهميته، وكان من المستحيل فى ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية إبقاء الأصل عليه دون هذه الترجمة التى تتوافق مع تلك المتغيرات.

كل ما يمكن أن نأخذه على سعيد أنه قدم تسهيلات كبيرة لدى لسبس صديقه القديمة، عانى منها الفلاحون المصريون قبل غيرهم، وإن بقى السؤال

معلقا حول نظام السخرة Corvee الذى استخدمته الحكومات المصرية حيال هؤلاء. فنفس الفلاحين هم الذين ظل يتم تسخيرهم لدرء مخاطر الفيضان كل عام تحت اسم "العونة"، وهم الذين تم تسخيرهم أيام محمد على فى حفر الترعة التى تسمت باسم السلطان العثمانى، المحمودية، والتى راح ضحيتها ألوف من هؤلاء، وليس معنى ذلك أننا نقدم المبرر لما فعله سعيد وإنما للتدليل على أن ما جرى قد حدث فى نطاق عصر كان يقبل بمثل هذا، وإن كنا نلاحظ فى نفس الوقت أن هذا العصر قد آذن وقتئذ بالزوال، الأمر الذى دفع خليفة سعيد، إسماعيل، إلى السعى لإبطال شرط أن تمد الحكومة الشركة بمتطلباتها من العمال، وإذا كان هذا الإبطال قد أدى إلى دفع مصر لتعويض كبير عندما أراد إسماعيل التخلص منه فإنه فى نفس الوقت ألهب مشاعر المصريين ضد الشركة، وزاد من إحساسهم بأنهم بناة القناة وأصحابها.

ويتصور كثيرون أن ما فعله عبد الناصر عام ١٩٥٦ بتأميم القناة ابتكار ثورى، غير أن الدراسات التاريخية الحديثة تؤكد على أن هذه الفكرة راودت المصريين خلال النصف الثانى من الثلاثينيات، أى قبل تأميمها الفعلى بنحو عشرين عاما، بحكم ما ترتب على غزو إيطاليا للحبشة عام ١٩٣٥ من رغبة حكومة روما أن يكون لها موطئ قدم على القناة، مما أثار المصريين، خاصة بعد أن توصلوا خلال العام التالى إلى أول معاهدة مصرية-بريطانية، والتى عرفت بمعاهدة الصداقة والشرف، الأمر الذى دفع عديدين إلى التفكير فى تأميم قناة السويس، وقد عبروا عن رأيهم هذا فى مقالات فى الصحف، خاصة جريدة الأهرام.

نخلص من كل ذلك إلى الاختلاف مع موقف المؤرخ المصرى الأستاذ عبدالرحمن الرافعى، الذى صور الأمر وكأنه مرهون بإرادة سعيد باشا، والذى لم يتنبه إلى التطورات الاقتصادية العالمية التى أفرزت سياسات استعمارية فى المنطقة التى كانت تشكل أملاك «رجل أوروبا المريض»، وكانت مصر من بينها، ونضيف أن هذه السياسات هى التى صنعت مشروع حفر القناة، بغض النظر عن الاختلاف بين حكومتى كل من لندن وباريس حول حفرها، فقد كان اختلافا حول

الأولويات، وليس على موقع مصر الذى أراد كل طرف استثماره بالطريقة التى تناسبه، وهى نفس الظروف التى صنعت التدخل الأجنبى بكل تداعياته بعدئذ.

يبقى أمران فى عهد هذا الباشا وكلاهما متصل بمكانة مصر، أولهما: سياساته نحو الجنوب، فى السودان، وثانيهما: دوافعه لإرسال حملة المكسيك غير المفهومة، وكلاهما كان ذا صلة ..

بالنسبة لسياساته الجنوبية تروج القصص حول تفكير سعيد فى إخلاء السودان، وتنتشر الرواية التى تقول إن الرجل ذرف نوعا من "دموع الحكام" عندما زار السودان ورأى بؤس أهاليه، وهى قصة تستحق التأمل بحكم ما ظل يمثله السودان من عمق لمصر، هذا من ناحية، وبحكم أنه المعبر الأكبر لمياه النيل التى تمد المصريين بشريان حياتهم فى الزراعة التى يعتمدون عليها، من ناحية أخرى.

فقد ظل الجنوب فى ضمير مصر طوال الوقت منذ أن عرفت الحكومة المركزية، ويبقى على أى منها، واجب تأمينه، وهو ما فعله محمد على، وما فعله سعيد نفسه رغم ذرف الدموع، إذا صحت الواقعة، فهو قد حاول إصلاح شئون الجنوب، والدليل على ذلك ما فعله من إلغاء منصب حكمدار السودان، الذى كان عادة من أبناء العنصر التركى الذى سام السودانيين المظالم، وتقسيمه إلى خمس مديريات يكون شأنها شأن المديريات المصرية تابعة لحكومة القاهرة مباشرة، وهو ما يدل على عكس ما قيل عن رغبة الرجل فى إخلاء السودان. صحيح أنه تخلى عن هذا النظام بعد أن أثبت قصورا بسبب بعد المسافات، وعاد إلى نظام مركزية الخرطوم، واختار حكمدارا من الشخصيات المشهورة بعدلها وموضوعيتها، ولكن تبقى سياساته الدالة على فهم أهمية الجنوب لمصر.

والمعلوم أن بقاء مصر فى السودان فى عهد سعيد مثل جانبا من احتفاظ مصر بمكانتها، خاصة على ضوء ما فعله خليفته، إسماعيل، من بناء إمبراطورية إفريقية بعدئذ انطلاقا من هذا الشطر من أراضى الخديوية المصرية، بما كفل

لها من مكانة فى هذا العهد وبعده، حتى قيام الثورة المهدية عام ١٨٨١-١٨٨٢، وما تبعها من تداعيات مكنت بريطانيا من تصفية الوجود المصرى فى الجنوب، كما فعلت من قبل خلال النصف الأول من القرن تصفية هذا الوجود فى الشرق!

أما بالنسبة لحملة المكسيك التى بدت غير مفهومة لعديدين فإن الوثائق الفرنسية التى نشرت مؤخرا كشفت عن صلة حميمة لهذا العمل بالمكانة المصرية، فقد أرسل سعيد هذه الحملة بناء على طلب الإمبراطور نابليون الثالث الذى أزعجه انتشار أحد الأوبئة الجلدية بين الجنود الفرنسيين، وبعد أن تبين الأطباء المرافقين لهؤلاء أن أصحاب الجلود السوداء أقدر على مقاومة هذا المرض من أصحاب الجلود البيضاء، مما دعاه إلى طلب ثلة من أصحاب الجلود السمراء من سعيد باشا، الذى وافق على الطلب، ولم تكن هذه الموافقة بعيدة عن صراعه مع الدولة العثمانية للنيل من مكانة مصر، فهو قد سعى للحصول على تأييد الإمبراطور الفرنسى فى هذا الصراع، ومما يؤكد على صحة هذه الوثائق أن سعيدا أرسل العون المطلوب من الإمبراطور الفرنسى من الفرق السودانية بالجيش المصرى التى قادها بالتوالى البكباشى جبر الله وألماس أفندى.

ولا يبقى بعد كل ذلك إلا علاقة مصر بالحجاز، والتى ظلت «خاصة»، على الرغم من أن تسوية ١٨٤٠-١٨٤١ قد أقرت خروج قواتها من شبه الجزيرة، وتبدو هذه الخصوصية مما قام به هذا الوالى فى أوائل عام ١٨٦١ من زيارة إلى تلك البلاد، كانت أشبه بتجريدة عسكرية، كما يصفها عبد الرحمن الرافعى. فقد ذهب إليها ومعه قوة من الجيش المصرى نافت عن الألفى رجل، ردا على استدعاء الباشا إلى الأستانة، الأمر الذى توجس منه الرجل واستشعر أن المقصود منه تقديم التنازلات التى تقلل من «مكانة مصر». وبدلا من أن يلبى الدعوة ويذهب إلى عاصمة الدولة العلية قام بهذه الزيارة، التى بدأها من السويس ومنها إلى الوجه من الثغور الحجازية، ثم سارت الحملة إلى المدينة المنورة، وبعد زيارة قبر الرسول سار إلى ينبع التى قفل منها عائدا إلى مصر بحرا، وقد حققت الزيارة أهدافها من منع حكومة الباب العالى من النيل من مكانة مصر!!

الفصل الرابع

تمدين المكانة!

١٨٦٣-١٩٧٨

كانت نقطة الضعف الأساسية فى المكانة التى اكتسبتها مصر خلال النصف الأول من القرن التاسع (عصر محمد على) أنها ارتكزت على الجيش. وكان ما حدث من ضرب هذا الجيش بعد تحالف الدول الأوروبية مع حكومة الباب العالى من أهم الأسباب التى أدت إلى عدم تطور التجربة فى الفترة المفصلية التى امتدت بعد هذا العصر بين عامى ١٨٤٨ و١٨٦٣ (عهدى عباس الأول وسعيد) ، الأمر الذى لم يؤد حقيقة إلى تجميد المكانة، فعجلة التاريخ لا تعرف الجمود، ولكنها قد تعرف البطء، خاصة مع وضع العصى العثمانية فيها!

وبانتهاء عهد سعيد، ورغم اشتراك الجيش المصرى فى حرب القرم لصالح الدولة العثمانية، وفى حرب المكسيك رغبة فى الاستعانة بنفوذ الإمبراطور الفرنسى نابليون الثالث لمنع حكومة الأستانة من التعدى على ما حصلت عليه مصر بمقتضى تسوية ١٨٤٠-١٨٤١، فإن الجيش لم يعد الركيزة الوحيدة التى تقوم عليها مكانة مصر، وهو ما اتسع نطاقه حتى شمل كثيرا من جوانب الحياة المدينية فى عصر إسماعيل وما بعده.

ولسنا من أنصار أن نعزو كل تطور لـ "فضل أفندينا" فإن ذلك يجافى منطق التاريخ. كل ما فى الأمر أن يأتى الحاكم المناسب الذى يتفهم الظرف التاريخى فى الوقت المناسب. وهو ما حدث بالنسبة لإسماعيل. فقد كانت كل الظروف

تساعد على اجتياز الخطوة الثانية من خطوات بناء مكانة مصر، وتفهمها الرجل..

الدولة العثمانية استشعر القائمون عليها بالمخاطر التى بدأت تواجهها وتحرك القائمون عليها لتحديثها على نحو معقول، وقد وصلت هذه الحركة إلى قمتها عام ١٨٧٦ بالدور الذى قام به الصدر الأعظم مدحت باشا فى محاولة إصلاح انظمتها، صحيح أن القوى الرجعية قد أفشلت هذا الدور فى النهاية، ولكن الإيماءة التى تمثلها لم تكن لتغيب عن المصريين، وقد حدث خلال عصر إسماعيل ولأول مرة منذ الفتح العثمانى للبلاد أن يزور سلطان عثمانى مصر، عبد العزيز، وكانت زيارة مقصودة فقد أراد "مولانا السلطان" أن يطلع على التجربة المصرية، بل إنه شجع إسماعيل على المطالبة بأن يكون إرث العرش لأكبر أبناء الحاكم، حتى تكون تلك السابقة تكأة يعتمد عليها فى اتخاذ نفس الإجراء فى الدولة العلية، أى أننا أصبحنا فى موقف يريد سلطان الأستانة أن يعتمد على سابقة مصرية ليحذو حذوها، الأمر الذى يتضح من أنها كانت أول خطوة يخطوها إسماعيل فى الحصول على وضع أكثر خصوصية لبلاده، بعد أن قدم للباب العالى بعض الهدايا والأموال!

فى العالم العربى: كان قد تفجر قبيل تولية إسماعيل حوادث جبل لبنان المعروفة بـ «مذابح الستين» والذى كان قد شهد نهضة عربية من خلال إحياء اللغة والتخلى عن مفردات العصور الوسطى، كما كان قد عرف فى نفس الوقت دورا للإرساليات التبشيرية الفرنسية والأمريكية، الذى أدخل نوعا من التعليم الحديث فى تلك البلاد .تعليم لا يعتمد على الحكومة والشهادات الذى كان سائدا فى مصر بقدر ما يعتمد على الابتكار والعمل الحر الذى اشتهر به هؤلاء، وعندما بحث هؤلاء عن ملجأ آمن من المذابح التى اشتركت فيها القوات التركية فقد جاءوا إلى مصر بكل قيمهم وأفكارهم الجديدة وفتحوا المطابع وأصدروا الجرائد الأهلية، جنبا إلى جنب مع جريدة الوقائع المصرية، وكان أهم ما صدر فى عصر إسماعيل منها جريدة الأهرام (١٨٧٦) التى لا تزال قائمة حتى يومنا هذا.

اضف إلى ذلك قدوم الفرق المسرحية إلى مصر، ولأول مرة يشهد المصريون نوعا من التمثيل الحى بدلا من خيال الظل أو منشدى الربابة فى المقاهى الذى عرفوه من قبل، كما شهدت فى نفس الفترة قدوم الفرق المسرحية والغنائية الأوروبية التى أقام لها إسماعيل دار الأوبرا المشهورة.

ثم إن التخلى عن سياسة اضطهاد المفكرين المصريين التى اتبعها عباس انتقاما منهم باعتبارهم من تراث جده الذى نقم عليه، أو تجميدهم التى اتبعها سعيد الذى نصحه البعض بأن الشعب الجاهل أسلس قيادا من الشعب المتعلم .. نقول إن التخلى عن هذه السياسة قد أدى إلى تفجر ملكة الابتكار عند البعض ممن انحدروا منهم إلى عصر إسماعيل مثل رفاعة الطهطاوى، الذى لم يقتصر دوره على الترجمة وإنما قام على تأليف مجموعة كبيرة كان آخرها «المرشد الأمين للبنات والبنين» قبيل وفاته (١٨٧٤) بفترة قصيرة.

ويأتى فى آخر القائمة الوفد الأوروبى، الذى وإن بدأ على استحياء فى عصر محمد على فقد اتسع نطاقه فى عصر سعيد ثم بدا انهيال الأوروبيين إلى أرض الكنانة فى عصر إسماعيل، وكانت أغلب سكناهم فى المدن، الأمر الذى كان يتطلب التوسع فيها إذ لم تعد أماكن بعينها محددة لسكنى «الإفرنج». وكان أغلبهم من شعوب شمال البحر المتوسط، من اليونانيين أولا ثم من الإيطاليين بعد ذلك، وأخيرا من الرعايا الإنجليز من أبناء جزر هذا البحر مثل قبرص ومالطة اللتين كانتا قد وقعتا وقتذاك تحت التاج البريطانى.

ولا شك أن هذا الوجود، مع تسليمنا بنتائجه السلبية السياسية، فإنه على الجانب التحديثى عجل باعتناق المصريين، خاصة من الأفندية وقطاعات من كبار الملاك كثير من مظاهر الحداثة، وهو ما بدأ قبل ذلك فى الأسرة المحمدية العلوية، ولعل تلك القصة التى يرويها الأستاذ إبراهيم المويلحى فى معرض حديثه عن تربية الباشا الكبير لأبنائه أن سعيدا كان يأبى إلا الأكل على الطريقة الإفرنجية بالشوك والسكاكين أمام فارس أفندى (وهو صوفى يرى أن

الأكل بغير اليد عملا من أعمال الشيطان) مما كان يجعل فارس أفندي يمتنع عن الجلوس على المائدة التى تضمه مع سعيد بك وبقية كبار البحرية .. لعلها تشير إلى تسلل العادات الأوروبية منذ ذلك الوقت المبكر.

غير أنها مع الوجود الأوروبى الواسع تحول التسلل إلى ما يشبه الاقتحام وانتشرت المحال التى تروج للأزياء الأوروبية، ثم الأثاث الأوروبى، والمقاهى الأوروبية، وأنواع البقالة التى لم تكن معروفة من قبل، وكان من الصعب عودة المصريين الذين ارتادوا تلك المناطق واستخدموا منتجاتها العودة إلى الجلباب والقفطان والعمامة، أو المندرة التى تمتلئ بالكنب البلدى والاستامبولى، أو الجلوس على الطبلية، وهو أمر لم يحدث فجأة بالطبع فقد استغرق وقتا طويلا، ولكنه بدأ مع الوفود الأجنبى الواسع إلى مصر.

المهم أننا نريد أن نخلص من كل ذلك أن نختلف مع بعض المؤرخين الذين يصورون الحاكم، إسماعيل أو غيره، وكأنه يملك «عصا سحرية» يضرب بها الأرض فتتغير معالمها، وإن كنا نوافق أنه يملك «عصا المايسترو» الذى يستغل مجموعة من الظروف تكون بمثابة العازفين الذين يصنعون اللحن والذى كان هنا «تمدين المكانة» التى نتتبعها بامتداد عصر هذا الحاكم، ولم تختف بغيابه، رغم أن هذا الاختفاء قد حدث بـ «فعل فاعل»، فقد كان هذا الفاعل عاجزا عن وقف التمدين المصرى حتى بعد أن تدخل فى شئون البلاد وتحكم فى مصيرها، نقصد التدخل الأوروبى، ولم يكن من مصلحته على أى الأحوال أن يفعل!

* * *

القفز على أبواب القاهرة القديمة المعروفة بتقسيماتها الطائفية ولكل طائفة حارتها وأزقتها وعطفاتها كان من ابرز ما جرى فى التحرك نحو «تمدين» مصر، الأمر الذى أصبحت معه أبوابها مجرد آثار أو تسميات، وهو أمر بدأه على أى الأحوال رجال الحملة الفرنسية، غير أن ما جرى فى عصر إسماعيل لم يكن فقط مجرد تحطيم الأبواب وإنما الأهم عبورها اجتماعيا ونفسيا، وكان أهم

رموزه انتقال الحاكم من القلعة، المقر العسكرى الذى كانت يرمز للعصر الإقطاعى، إلى قصر عابدين، ولم يكن مجرد انتقال من مكان بقدر ما كان انتقالا من عصر إلى عصر.

ولنا أن نبدى هنا ملاحظة مفادها أن إسماعيل لم يكن أول الحكام المصريين الذين بنوا قصورا خارج القلعة، فقد سبقه الباشا الكبير الذى بنى قصر محمد على فى شبرا، التى كانت مجرد مزارع ممتدة فى عصره، وكان يقضى فيه بعض الوقت للترويح، وهو ما فعله عباس الذى بنى مجموعة من القصور اختار مواقعها جميعا بعيدا عن العمران تعبر عن ميوله الانعزالية؛ واحد فى العباسية وآخر فى العطف وثالث فى بنها، وهو الذى لقى فيه حتفه على أيدى بعض المقربين منه، غير أن دور هذه القصور كان الترويح عن الحاكم أو الرغبة فى اعتزال الرعية، إلا أن القلعة ظلت مقر الحكم طوال تلك السنوات. أما ما حدث فى عصر إسماعيل فقد كان مختلفا، فقد انتهى دور هذا البناء الحصين الكئيب، وحل محله سراى عابدين التى أصبحت مقرا للحكم، وأقام على غراره سراى رأس التين فى الإسكندرية .. وأهمية بناء هذه القصور التى أقامها مهندسون إيطاليون، أنها جاءت على شكل قصور أمراء المدن الإيطالية، الذين عرفوا الحكم المدينى قبل أن يعرفه أى بلد فى أوروبا.

وبعد أن كانت القلعة مقرا للحاكم وأسرته وبعض قواده العسكريين، أصبحت سراى عابدين مقرا لحاكم مدنى، بكل ما أصبحت تحمله هذه الكلمة من معنى؛ فأصبح هناك مؤسسة خديوية مسئولة عن كل ما يعن الحاكم، والتى أطلق عليها تسمية "المعية السنية"، وهى المؤسسة التى قام عليها من بعد«الديوان الملكى»، والتى لا تزال قائمة حتى اليوم تحت اسم «الديوان الجمهورى»، وإن كان قد تغير اسمها لبعض الوقت فى عهد عبد الناصر فأسميت «سكرتارية الرئيس»!

وتحفل كتابات المؤرخين التى تناولت تاريخ الحقبة من التاريخ المصرى بتفاصيل كثيرة عما أسموه بـ «أعمال العمران»، خاصة فى القاهرة والإسكندرية.

وهو الأمر الذى لا تحتمله هذه الدراسة القصيرة. ولكن ما يعنينا هنا منها الفلسفة التى قامت على أساسها هذه الأعمال. ويستطيع المرء أن يتبين بسهولة أنها كانت تسعى إلى تحقيق النقلة من نمط العصور الوسطى الذى كان يضع أمن العصبة الحاكم والمتحكمة فوق أى اعتبار، إلى العصور الحديثة حيث الحياة الإنسانية الأكثر رحابة، الأمر الذى يتبين من تصميم القصور، وتوفر أماكن الاستقبال والترويح، حتى أن إحدى قاعات عابدين كانت مخصصة لاستضافة الفرق المسرحية والأوبرالية التى تروح عن الخديوى وضيوفه.

ولا نظن أن دولة فى المنطقة بما فيها الدولة العثمانية تمتعت بهذا المفهوم فى بناء قصور الحكام. فقصر "يلدز" مقر الأسرة الحاكمة فى استنبول روعيت فيه اعتبارات الأمن أكثر من أى اعتبار آخر، ولعل الأهم من ذلك أن قصور الحكام بعد أن أقيمت فى تلك الجهات اختيرت مواقعها فى مناطق خاصة لا تختلط فيها بمبانى الآخرين، حتى لو كانوا من علية القوم، على عكس الحال بالنسبة للأحياء التى أقامها إسماعيل، حتى إن الحى الذى عرف باسمه -الإسماعيلية- قد قدم مع بنائه كل التسهيلات ليشجع الناس على البناء فيه.

وبالطبع لم تقتصر عملية التحديث على المبنى بل امتدت إلى المعنى، الأمر الذى نلاحظه فى أكثر من جانب:

من الناحية الإدارية :فقد أبقى على النظام الإدارى القديم الذى أسسه جده: مديريات، مراكز، أقسام، نواحى، وإن كانت قد أصبحت ثلاث عشرة مديرية، هذا فضلا عن تسع محافظات، وظل لحكومة القاهرة يدها القوية على كل تلك المناطق. فالحكم المركزى يبقى فى مصر قويا مهما تغير الحكام أو تبدلت الظروف، وكما سبقت الإشارة يبقى لهذه المركزية فضل فى المكانة التى ظلت تتمتع بها.

من الناحية القضائية :فقد عرفت تلك الفترة تزايد الوجود الأوروبى وما تبعه من تزايد مصالح الأجانب الذين تمتعوا بنظام الامتيازات Capitulations الذى

كان سائدا فى الدولة العثمانية، والذى كان يسمح لهؤلاء بعدم المثول أمام المحاكم الوطنية ذات الطبيعة الدينية، وأصبحت لهم محاكمهم لدى قناصل دولهم الذين كانوا يحابونهم مما خلق لونا من الفوضى أسهبت الدكتورة لطيفة سالم فى الجزء الأول من عملها المرجعى "النظام القضائى المصرى الحديث" فى تبيانه، الأمر الذى أدى فى النهاية إلى ظهور القضاء المختلط ١٨٧٥، وهو العام الذى اعتبرته صاحبة هذا العمل بداية للقضاء المصرى الحديث، فقد أعقبه بعد سنوات قليلة ظهور "القضاء الأهلى" ذى الطابع المدنى، وكان خطوة أخرى نحو تمدين المكانة المصرية.

يبقى فى نظام الحكم أن مصر كانت الدولة الأسبق فى ظهور المؤسسات التشريعية والتنفيذية التى تميز الدولة المدنية عن دول العصور الوسطى فى المناطق المحيطة.

المؤسسة التشريعية التى نقصدها «مجلس شورى النواب» الذى تأسس عام ١٨٦٦، وعلى الرغم من الأقاويل التى شاعت عن انه جاء مجلسا منقوصا، وأن إسماعيل قبل بإقامته لمجرد تحقيق قولته «أريد أن أجعل بلادى قطعة من أوروبا»، وهو قول فى تقديرنا تنقصه الدقة، فرغبة الحاكم وحده لا تصنع مؤسسة، فقد كان هناك التعليم الحديث الذى عادت إليه حيويته فى هذا العصر، وقام بتخريج المئات ممن يفهمون معنى الحياة النيابية، وأفكار الحرية والمساواة التى أبرزها رفاعة الطهطاوى فى كتابه المعروف "تخليص الإبريز فى تلخيص باريز"، وكانت هناك الطبقة الاجتماعية الجديدة من متوسطى وكبار الملاك التى ولدت فى عصر سعيد نتيجة لـ «اللائحة السعيدية»، كما سبق التنويه، وترعرعت فى عصر إسماعيل بعد دين "المقابلة" الذى اعتمد عليها فيه، والذى ترتب عليه استقرار الملكية الزراعية، وهى طبقة كانت متطلعة إلى حماية مصالحها بشكل مؤسسى، وكان المجلس الجديد المكان المناسب للدفاع عن هذه المصالح. الأمر الذى يتأكد مما فعله أعضاء المجلس الجديد عندما عقدوا دورة خاصة فى طنطا للدفاع عن هذه المصالح.

أما المؤسسة التنفيذية التى نعنيها فهى مجلس الوزراء الذى ظهر عام ١٨٧٨ تحت اسم "مجلس النظار" والذى أنشأ أول هيئة وزارية ليس فى تاريخ مصر وإنما فى تاريخ المنطقة، وأقر مبدأ المسئولية الوزارية المشتركة. والذى يلفت النظر فيه أن أحد أقسامه جاء تحت اسم "نظارة الخارجية"، والمعلوم أن وزارات الخارجية لا تنشأ فى الدول إلا بعد أن يصبح لها مكانة خاصة تمكنها من عقد صلات مع العالم الخارجى. صحيح أن مصر لم تعرف التمثيل الدبلوماسى الخارجى إلا بعد تصريح ٢٨ فبراير عام ١٩٢٢، إلا أنه كان لها صلات مع العالم عن طريق قناصل عموم الدول فى العاصمة المصرية وفى الثغر. كما أن نظارة الخارجية كانت مسئولة عن الوكلاء المصريين الذين كانت ترسلهم فى مهام خاصة للخارج. كما كانت مسئولة عن طلاب البعوث الذين كانت ترسلهم الحكومة إلى الخارج لتلقى تعليمهم.

ونتوقف فى الأوضاع الداخلية عند طبيعة التعليم الذى عاد «فصلب» طوله بعد إهمال من الحاكمين خلال الفترة المفصلية، فقد حدث تغيير فى الجانب الكمى كتفا إلى كتف مع الجانب النوعى.وقد اهتم المؤرخون بالجانب الأول فقد توقفوا طويلا عند إحياء مدرسة المهندسخانة ومدرسة الطب والولادة. غير أنهم لم يتنبهوا إلى شىء مهم وهو أن هذه المدارس فقدت صفتها العسكرية وتحولت إلى مدارس مدنية، خاصة بعد أن أضيفت إليها مدرسة دار العلوم. ولم تكن عسكرية بأى حال.

الأهم من ذلك السمتان الجديدتان فى التعليم واللتان تؤكدان على إضفاء الطابع المدنى على مكانة مصر: الأولى: تعليم البنات اللاتى لم يكن يعرفن طريق التعليم من قبل إلا فى «مدرسة القابلات» التى أنشأها محمد على واللاتى تخصصن فى توليد سيدات الأسرة الحاكمة. أما فى عصر إسماعيل، وبرعاية من زوجته «جشم أفت هانم» فقد تم تأسيس أولى مدارس البنات. وهى مدرسة السيوفية عام ١٨٧٣. الثانية: إنشاء المدارس الغربية التى قام على تأسيسها الإرساليات التبشيرية. والتى انتشرت فى طول البلاد وعرضها وبلغت خلال

سنوات قليلة نحو سبعين مدرسة، ولم يقتصر القبول فيها على أبناء الجاليات الأوروبية فى البلاد، ولكن امتدت لقبول الطلاب المصريين، خاصة مدارس الإرسالية الأمريكية، التى كان لها وجود قوى، خاصة فى تعليم البنات، سواء فى القاهرة أو أسيوط أو طنطا. وهو الأمر الذى أدخل المخاوف فى قلوب الأقباط خوفا من تحويل أبنائهم إلى المذهبين البروتستنتى والكاثوليكى، الأمر الذى دفعهم إلى إنشاء مدارس لهم بلغت فى عصر إسماعيل ١٢ مدرسة، وقد لقيت كل تشجيع من الخديو الذى حرض بطريرك الأقباط كيرلس الرابع أن يذهب فى رحلة إلى الصعيد ليوقف النشاط التبشيرى بين أقباطه، خاصة من الإرسالية الأمريكية.

وبغض النظر عن هذا الجانب من الصراع فإن التعليم الحديث فى عصر إسماعيل، سواء كان عاليا أو ثانويا أو ابتدائيا، وسواء كان تعليم بنين أو بنات، وسواء كان تعليما حكوميا أو أهليا، فإنه صب فى النهاية عن زيادة واسعة فى طبقة المثقفين ثقافة حديثة الذين أسماهم المؤرخون الأجانب أصحاب الطرابيش وأسماهم المصريون بالأفندية، على حساب المتعلمين تعليما دينيا والذين عرفوا بأصحاب العمائم، بكل ما ترتب على ذلك من تمدين «مكانة مصر».

فمن هؤلاء انبثقت الأفكار الحديثة التى جعلت لمصر كل هذه المكانة عن المناطق المحيطة، فقبل أن ينقضى عصر إسماعيل الذى شهد كل هذه المتغيرات كان المطربشون من العسكريين من هؤلاء يطاردون النفوذ الأجنبى فى مظاهرة الضباط الشهيرة وكانت الجماعات السياسية الوطنية تولد من رحم هذه المتغيرات.

وتشير الوثيقة التى نشرها الدكتور على شلش فى كتابه «مصر الفتاة _ جمعية سياسية ووثيقة إصلاحية ١٨٧٩» عام ١٩٩٠ أن الشهور الأولى التى أعقبت حكم إسماعيل قد شهدت مولد الفكرة الوطنية، وقد تضمنت برنامجا

كاملا للإصلاح السياسى بدأته بملاحظات على حالة البلاد العمومية، وتلته بفصل عن أسباب شقاء البلاد وتأثيرها، لتنقل منه أخيرا إلى تقديم برنامج للإصلاح فى سائر جوانبه، وهى أفكار تدل على ما كانت قد وصلت إليه طبقة الأفندية فى ذلك العصر من تقدم، جعل لها كل هذه المكانة الخاصة بين المثقفين فى المنطقة.

يلفت النظر أيضا فى هذا الجانب التعليمى أنه منذ ذلك الوقت المبكر رنت بعض البلاد العربية إلى مصر لتوفر لأبنائها نوعا من التعليم الحديث، ليس فقط من المناطق العربية القريبة، إذ من المعروف أن فترة الحكم المصرى فى الشام فى عصر محمد على قد عرفت تأسيس عدد من المدارس الحديثة، تقدر بخمسة، ظل أبناء البلاد يعتبرونها الأساس الذى قام عليه هذا النوع من التعليم فى بلادهم، وإنما الأهم من المناطق العربية التى بدت بعيدة كل البعد.

إذ تحفظ لنا دار الوثائق القومية فى القاهرة مجموعة من المراسلات التى تبادلها سلاطين المغرب مع إسماعيل عن طلاب من بلادهم أرسلوا بهم إلى القاهرة لإتمام تعليمهم .. ١٨٦٣: شابان ليتعلم أحدهما الجغرافيا والثانى الفلك، بعدهما بمئة من أربعة ليتعلم أحدهم الطباعة وثلاثة صناعة البارود، وثالثة سنة ١٨٦٦ من ثلاثين من الأولاد النجباء لتعلم فنون جر الأثقال وبناء الاستحكامات، وأخيرة ضمت طالبا لتعلم الطب واسمه عبد السلام العلمى الذى «نال بذلك طريف الرشاد والسداد»!

بمعنى آخر اكتسبت مصر منذ ذلك الوقت المبكر مكانتها الكبيرة كمقصد للتعلم من أبناء البلاد العربية الذين جاءوا بذواتهم أو على نفقة الحكومة لتلقى أنواع التعليم الذى لم يتوفر لهم فى بلادهم، ولم يكن ثمة غرابة مع ذلك فقد كان ذلك الوفود استمرار للوفود القديم وقت أن كان الأزهر مقصدا للمسلمين من العرب وغير العرب، كما أوضحنا فى الحلقة الأولى من هذه الدراسة.

ولا يبقى لنا من تمدين المكانة المصرية خلال النصف الثانى من القرن التاسع عشر، والذى اكتسب زخمه الأول من سياسات الخديو إسماعيل، سوى أن نسجل حقيقة على قدر كبير من الأهمية، ونعنى بها المكانة التى اكتسبتها مصر فى عالم الصحافة.

وتتوالى الملاحظات حول هذه القضية أن الصحف المصرية بقيت لفترة غير قصيرة، وربما حتى يومنا هذا أكبر من أية صحف تصدر فى أية دولة عربية، على الرغم من النفقات الهائلة التى تنفق على تلك الصحف، خاصة فى دول النفط، ولم يصدر السبب طبعا من أن مصر بحكم نشأة الحكومة المركزية فيها مبكرا عن سواها قد عرفت الطباعة وأصدرت صحيفة حكومية هى «الوقائع المصرية» منذ عشرينيات القرن التاسع عشر، والتى شهدت انتعاشا واضحا فى عصر إسماعيل بعد أن استكتبت عددا من الكتاب الواعدين، كان منهم سعد زغلول، ولكن صدر عن أسباب أخرى ..

الأهم من ذلك صدور عدد من الصحف الأهلية التى قدرها عدد من المؤرخين فى عصر إسماعيل وحده بثلاثة وعشرين صحيفة، صحيح أن جلها أصدره الشوام المهاجرون، ولكن الأمر لا يتوقف على طبيعة المولد وإنما تتحكم فيه اعتبارات أخرى جعلت للصحافة المصرية هذه المكانة العربية، التى لم يباريها فيها أحد رغم المحاولات المحمومة التى تقوم بها بعض الجهات التى وصل بها الأمر إلى منح المثقفين كثيرا من الاشتراكات المجانية ..

- من هذه الاعتبارات وجود جمهور القراء الذى يمكن الصحيفة من الانتشار ويوفر لها سبل العيش، وهو ما لم يتوفر فى أى بلد عربى بقدر ما توفر فى مصر التى عرفت التعليم منذ وقت مبكر، والذى نمت فيه أيضا جماعات من المثقفين، الحريصين على اقتناء الجريدة، مع ملاحظة أن الصحف فى ذلك العصر كان يتم الحصول عليها من خلال الاشتراكات، وهو ما لم يكن فى استطاعة أى فرد، هذا فضلا عن أصحاب الأملاك الزراعية القادرين

والراغبين أيضا فى اقتناء الصحف، خاصة مع عنايتها بالجانب الاقتصادى، أضف إلى ذلك ان التطورات الاقتصادية المبكرة التى عرفتها مصر، سـواء عن البلاد العربية المجاورة أو حتى عن الدولة العثمانية، قد وفرت عنصرا من أهم عناصر استمرار ديمومة الجريدة، ونعنى بها الإعلانات .. باختصار فقد توفرت فى مصر البيئة الحاضنة للصحف التى لم تعرفها سواها من البلدان العربية.

- أنه لم يمض وقت طويل حتى وصلت الصحف إلى أعماق الريف مما ساعد على مزيد من الانتشار والرسوخ، وقد لفت نظر بعض الرحالة الأجانب الذين تجولوا فى الريف فى عصر إسماعيل وبعده أن أحدهم ممن يقرءون وهو جالس على المصطبة، وقد تحلق حوله عدد من الفلاحين ممن لا يجيدون القراءة والكتابة، وهم يستمعون إلى الأخبار القادمة إليهم من المحروسة أم الدنيا.

- أنه رغم مولد أغلب صحف العصر من أبناء من الشوام فإنه لم يمض وقت طويل حتى تمصرت، الأمر الذى يبدو فى طبيعة اهتماماتها وغلبة الأخبار المصرية عن الشامية، ثم انه لم يمض وقت طويل حتى تسلل إليها العديد من الأقلام المصرية، خاصة بعد أن بدأ بعضها فى الإسكندرية لتكون قريبة من بلاد الآباء، ولكنه ما لبث أن انتقل إلى العاصمة بحكم أنها ظلت المصدر الأساسى للأخبار وأنها أصبحت السوق الرئيسية لشراء الصحف.

- وإذا كانت طبيعة الآباء لم تؤثر على هوية الصحف المصرية إلا أنها ساعدت فى نفس الوقت على أن تكون السوق العربية أحد أسواقها الرئيسية، الأمر الذى بدا من أنه عند نشأة جريدة الأهرام كان لها عدد من المندوبين فى أغلب المدن الكبرى فى الشوام والعراق مما ساعدها على الحصول على أخبار تلك البلاد، هذا من ناحية، وعلى أن تروج فيها من ناحية أخرى.

يبقى وقبل أن ننهى هذه الحلقة أن نشير أننا كنا عامدين فى إغفال دور مصر العسكرى فى الجنوب، والذى وصفه البعض بأنه إمبراطورية مصرية شملت كل السودان بحدوده المعروفة قبل انسلاخ الجنوب وما يهدده من انسلاخ الغرب، كما شملت معه مملكة أوغندة وبلاد الصومال وإريتريا، والتى نعمت فى ظل الحكم المصرى بقدر من الاستقرار لا تنعم به فى الوقت الحاضر. لأنه رغم ما تكبدت مصر من أجله من نفقات وأنها وفرت حقيقة لها المكانة، ولكن ليست المكانة المدنية موضوع هذه الحلقة من الدراسة.

الفصل الخامس

مصر للمصريين. شعبية المكانة!

١٨٧٨ـ١٨٨٢

على الرغم من «المكانة» التى اكتسبتها مصر خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر من جراء سياسات محمد على جنوبا وشرقا، والحروب التى خاضها ضد الدولة العثمانية صاحبة السيادة والتى كادت أن تودى بها لولا التدخل الأوروبى الذى قادته حكومة لندن . وعلى الرغم من محاولات الخديو إسماعيل لترسيخ هذه المكانة بعد أن نجح فى "تمدين" النظام المصرى، وخلع ذلك الطابع الذى اصطبغت به بامتداد فترة حكم آل عثمان، وما ترتب على ذلك من طابع مستقل من الناحية الواقعية De Facto، وتابع للدولة العلية من الناحية النظرية De Jure .

وبالرغم من أن الحاكم الأخير، إسماعيل، قد فكر أكثر من مرة فى أن يزاوج بين الواقع والنظرية . الأمر الذى رصده الدكتور ألكسندر شولش فى كتابه "مصر للمصريين- أزمة مصر الاجتماعية والسياسية ١٨٧٨-١٨٨٢" والذى ترجمه الدكتور رءوف عباس حامد إلى العربية، منها: تصريحه عام ١٨٦٩ للقنصل النمساوى بأنه إذا حاول السلطان خلعه فإنه قد يعلن استقلال مصر فى هذه الحالة ومنها الاتفاق الذى توصل إليه مع ملك إيطاليا فيكتور عمانويل والذى أقره على فكرته، ولم تنجح الفكرة نتيجة لمعارضة فرنسا. بل ووصل الأمر إلى أن أحد المشاركين الألمان فى احتفالات افتتاح قناة السويس قال: إن

إعلان استقلال مصر أصبح بالضرورة مسألة انتظار اللحظة المناسبة، بعد ما تطور البناء العضوى لشروط ذلك الاستقلال تطورا راسخا!"

نقول إنه بالرغم من كل ذلك مما يبين ما أحرزته مصر من مكانة خلال ثلاثة أرباع القرن المنقضية بين تولى محمد على (١٨٠٥) وخلع حفيده إسماعيل (١٨٧٩) والتى صنعت عودتها لمركزيتها التى تزعزت خلال القرون الثلاثة السابقة. فإن الأمر قد استغرق وقتا لتغيير عقلية المصريين من الانتماء لدولة الخلافة الإسلامية، وهو الانتماء الذى ظل سائدا لوقت طويل من قبل، إلى الانتماء لأمة متمايزة عن بقية بلاد هذه الخلافة.

فقد حدث التغيير من أعلى مع توافر الظروف التى تساعد على إحداثه، وكان يتطلب بعض الوقت حتى يتسلل الشعور بالتمايز الذى يصنع المكانة إلى الطبقات الوسطى ثم ينحدر ليصبح مطلبا شعبيا عاما، خاصة وأن الطبقة الأرستقراطية ظلت تتكون فى أغلبها من غير المصريين، ومن أخلاط مختلفة من سائر أنحاء الإمبراطورية العثمانية.

لا يعنى ذلك بالطبع أن الشعور بالخصوصية "المصرية" قد اختفى تماما عند المصريين خلال هذه الحقبة الطويلة، فقد كان ينضح بين الحين والآخر فى كتابات مؤرخى ذلك العصر، وعلى رأسهم "الشيخ عبد الرحمن الجبرتى" صاحب "عجائب الآثار فى التراجم والأخبار"، عندما كان يصف مصر بأنها أشرف الأمم، وما إلى ذلك من ألقاب كان يضفيها على هذا الوطن، وإن كان من الصعب أن نقول إنها قد وصلت إلى الشعور "بالمواطنة"، التى يصنعها الانتماء لبلد معين، قضية أخرى أرجأت الشعور بالمصرية الخالصة بدلا من الانتماء لدولة الخلافة، والتى أسميت فى وقت متأخر "بالجامعة الإسلامية"، وهى غلبة الانتماء للطائفة أو للبلدة فى الريف التى كان يعيش فيها المصرى على الانتماء للوطن. وحتى الحملة الفرنسية كانت هناك ما يشبه العزلة الكاملة لهذه الطوائف بعضها عن بعض بحكم سكنى كل طائفة فى حارة مغلقة الأبواب تعيش فيها، وهى الأبواب

التى لا تفتح إلا فى أعقاب صلاة الفجر ولكن يعاد غلقها بعد صلاة المغرب. وكانت الحارة تنقسم إلى أزقة، والزقاق يضم عددا من العطفات. صحيح أن الحملة بدأت فى تغيير نظام هذه الحارات بتحطيم أبوابها، مما أدخل كثيرا من الهواجس فى قلوب المصريين من أبنائها، بيد أن ذلك لم ينه وجود "الحارة" اجتماعيا واقتصاديا، فبحكم التاريخ الطويل كان أبناء كل حارة يتصاهرون فيما بينهم ويشكلون أسرة واحدة تتسمى فى الغالب باسم الحارة القاطنين بها، والتى كانت بدورها تتسمى باسم الطائفة التى تعيش فيها، حرفية كانت أو دينية أو عرقية . وكان من الصعب دخول أى غريب فى هذا النسيج المتكامل.

لقد تطلب الأمر وقتا لإعادة رسم الخريطة الاجتماعية _ الاقتصادية على نحو يسمح بإضعاف الانتماء الدينى تجاه دولة الخلافة من ناحية والانتماء الطائفى تجاه الحارة أو البلدة التى خرج منها مصريو ذلك العصر، من ناحية أخرى، ويحل محلها الانتماء الوطنى الذى يؤكد على «مكانة مصر».

بدأ هذا التغيير فى عصر محمد على بانخراط المصريين، سواء من الفلاحين أو من أبناء المدن فى سلك الجندية، وباختلاط هؤلاء فى الحروب المختلفة التى خاضوها تحت راية مختلفة عن راية الدولة، هى الراية المصرية، بعد أن كانوا يحاربون تحت الراية العثمانية، والأهم من ذلك ما بدأ يحدث فى عهد سعيد باشا من ترقية هؤلاء إلى رتب الضباط "من تحت السلاح".

الأكثر من ذلك لفتا للنظر ما سبقت الإشارة إليه فى فصول أخرى فى العلاقة بين الفلاح المصرى وأرضه، والتى تحولت من ملكية الانتفاع إلى ملكية العين بكل ما نشأ عن ذلك من تكوين الطبقة الوسطى بشرائحها المختلفة: العليا: من كبار الملاك الذين يملكون أكثر من خمسين فدانا، والمتوسطة: التى تشكلت من أولئك الذين يملكون مساحات أقل تصل إلى عشرين فدانا والذين تأتى بعدهم طبقة صغار الملاك.

ثم إن إظام التعليم الذى ابتدعه محمد على صنع بدوره الطبقة الوسطى فى المدينة والتى حلت محل طبقة تجار الوكائل الذين كانوا يشكلون عمودها

الفقرى فى العصر العثمانى، غير أن التوصيف هذه المرة انصرف على «المطربشين» من خريجى المدارس الابتدائية والتجهيزية (الثانوية) والعليا، وعلى الرغم من غلبة العناصر التركية فى هذه المدارس مع بداية قيامها، إلا أنه مع الوقت تسلل المصريون إليها فى أول الأمر ثم ما لبثوا أن انهالوا عليها حتى أصبحت لهم الأكثرية فى صفوف تلاميذها.

ومع قراءة الصحف الأهلية التى كانت قد بدأت فى الصدور على عصر إسماعيل ومع خروج بعض أبناء ملاك الأراضى للتعليم فى الخارج على نفقة آبائهم، عاد هؤلاء وأولئك وقد تمكنت فى نفوسهم فكرة المواطنة على نحو لم يعرفه آباؤهم.

نحاول من خلال هذه التفاصيل العديدة الاجتماعية والاقتصادية التوصل إلى الدوافع التى دفعت المصريين خلال الحركة الوطنية التى امتدت بين مظاهرة الضباط فى ١٨ فبراير عام ١٨٧٩ وإلى أن نجح البريطانيون فى احتلال البلاد فى سبتمبر عام ١٨٨٢، إلى تبنى شعار «مصر للمصريين»، الأمر الذى عبر عنه عبد الله النديم فى كتاباته وردده الضباط الذين فجروا فتيل الثورة، مما دعا بعضا ممن كتبوا عن الثورة بعد ذلك أن يختاروا هذا الشعار عنوانا لكتاباتهم، وهو ما فعله الدكتور شولش فى كتابه السابق الإشارة إليه، والذى صدرت طبعته الإنجليزية عام ١٩٨١، وما فعله قبله بنحو مائة عام (١٨٨٤) أحد الرجال الذين عاينوا الثورة وسجل أحداثها فى ستة أجزاء، فى كتابه المرجعى «مصر للمصريين، ألا وهو سليم خليل النقاش».

* * *

غلبة الانتماء «للمصرية» على الانتماء "للعثمانية" التى صنعتها المكانة التى اكتسبتها مصر خلال السنوات السابقة على أحداث ثورة ١٨٨١-١٨٨٢، كما لم تأت من فراغ، فإنها تجسدت فى كثير من مكوناتها، أهمها - فى رأينا - مكون الزعامة التى أصبحت، أو كادت أن تصبح مصرية خالصة.

ولعل عقد مقارنة بين هذا المكون وبينه فى حركة ١٨٠٥ التى أتت بمحمد على واليا على مصر تكشف هذه الحقيقة بجلاء تام: فهذه الزعامة خلال المرة الأولى كانت تتكون من علماء الدين وقاضى القضاة وبعض عناصر الإدارة التى كانت غاضبة على خورشيد باشا، وهى قد استمدت هيبتها الأساسية إما من مكانتها الدينية، وبدرجة أقل من مكانتها فى إدارة ولاية مصر المحروسة، بدليل أن قاضى القضاة مثلا كان تركيا، وبدليل أن عديدا من العلماء الذين تصدوا لخورشيد باشا فى القلعة قد انحدروا من أصول غير مصرية، الأمر الذى بينه الشيخ الجبرتى فى التراجم العديدة التى وضعها لهؤلاء .

بل نزعم أكثر من ذلك أن عامة المصريين الذين نظرت إليهم هذه الزعامة نظرة استعلائية فأسمتهم الحرافيش والحشرات، لم يتحركوا أبدا لأسباب وطنية بقدر ما تحركوا لأسباب طائفية، خاصة فيما يتصل بالضرائب غير الشرعية، أو ما أسمى بـ "الفردة"، والتى كان يفرضها هؤلاء عليهم، ولعل النداء الشهير الذى ردده أبناء القاهرة خلال الفترة القصيرة التى تولى فيها أحد الأمراء المماليك السلطة "إيش تاخد من تفليسى يابرديسى" يؤكد هذه الحقيقة، فهم لم يروا فى عثمان بك البرديسى أنه غريب عليهم بقدر ما رأوا فيه الحاكم الذى يسعى إلى "تفليسهم!!"

اختلف الحال بشكل كامل خلال الأحداث الثورية التى عرفتها الفترة التالية لخلع إسماعيل، صحيح أن أول تحركات الضباط خلال عهد هذا الخديو تمت لأسباب فئوية متعلقة بالاستغناء عن خدمات عدد كبير منهم إلا أن هذه التحركات بدءا من عام ١٨٨١ قد شابها روح من المصرية ما لبث أن وجدت البيئة المناسبة للتحول إلى أول حركة ذات انتماء وطنى خالص.

ما نقصده بـ «الروح المصرية» أن الضباط الذين ضغطوا على زناد الثورة كانوا من المصريين الرافضين للتمييز بينهم وبين الضباط الشراكسة المنحدرين من أصول تركية، إذ إنه بينما يتم رفع الأخيرون إلى أعلى الرتب التى لا تناسب

كفاءتهم، فإن المصريين كانوا يبقون طويلا فى رتب تقل عن درجتهم فى الكفاءة، فقد بقى زعيم الثورة، أحمد عرابى باشا ملازما لرتبة القائمقامية تسعة عشر عاما متتالية، الأمر الذى انسحب على غيره من الضباط المصريين المنحدرين من أصول فلاحية، والأمر الذى انسحب أيضا على شتى مناحى الإدارة، حتى أن النظام الوزارى الذى عرفته مصر عام ١٨٧٨ لم يعرف وزيرا مصريا سوى على مبارك باشا، والرجل رغم أهميته فى التاريخ المصرى فقد نظر إليه العديدون باعتباره ربيبا للقصر، مما كشفت عنه بعض تصرفاته خلال الثورة، عندما عرف رجال توفيق بعض تحركات رجال الثورة منه مسبقا، وما حدث بعد أن أوفده قادتها للخديو توفيق بالإسكندرية ليبلغوه مطالبهم، فذهب ولم يعد!

وتبدو مصرية زعامة التحرك الثورى من حقيقتين؛ أولاهما :أنها كانت ضد تحكم العنصر التركى فى الجيش أو فى الإدارة، حتى أن تقرير اللورد دفرين، السفير البريطانى فى استنبول الذى أوفدته حكومة لندن بعد ضرب الثورة، لتحرى أهم أسبابها، جاء فيه تأكيد على المظالم التى وقعت على المثقفين المصريين من الموظفين الذين حرموا من أغلب المناصب القيادية فى الإدارة ليشغلها الموظفون القادمون من شتى أرجاء الدولة العلية، أو المنحدرون من أصول تركية، هذا فضلا عن اختلاف هوية هؤلاء عن هوية المثقفين من قادة حركة عام ١٨٠٥، فبينما تلقى هؤلاء تعلما دينيا بالأساس، وكان يستحيل عليهم التفكير فى الخروج عن طاعة سلطان العثمانيين وخليفة المسلمين، فقد تلقى مثقفو الزمن الثانى تعليما مدنيا يمكن أن يقبلوا معه التبعية الدينية لاستنبول ولكن ليس بالضرورة التبعية السياسية.

بيد أن ذلك لا يعنى أن الحركة قد وصلت فى توجهاتها إلى حد رفض سيادة السلطان العثمانى، خليفة المسلمين، بشكل مطلق، فلم تكن القومية المصرية قد نضجت فى ذلك الوقت إلى هذا الحد الذى قد يتضمن رفضا لطاعة «أمير المؤمنين»، ولكنها أرادت أن توفق بين الخصوصية التى فرضتها «مكانة مصر» وبين طاعة الجالس على كرسى آل عثمان فى الآستانة، خاصة وأنها قد تخوفت

من أن خلع هذه الطاعة قد يؤدى إلى زيادة تدخل الأجانب فى الشئون المصرية بعدئذ، وكانوا مخطئين فى هذا، فسياسات الدول لا تصنعها العواطف الدينية، ولم يجرؤ أحد من المصريين على تحدى هذه الفكرة إلا بعد نحو ربع قرن من الاحتلال، وفى عام ١٩٠٧ على وجه التحديد، حين ظهر حزب الأمة عام ١٩٠٧ ونادى رئيس تحرير صحيفته "الجريدة"، الأستاذ أحمد لطفى السيد، باتباع ما أسماه سياسة المنافع لا سياسة العواطف، والتى كان يقصد بها تغليب المصلحة القومية على أية مصلحة أخرى بما فيها "الانتماء الدينى"، وهو الأمر الذى بلورته تماما أحداث ثورة ١٩١٩ .

الحقيقة الثانية: أن جانبا من تلك الثورة كان موجها إلى التدخل الأجنبى فى الشئون المصرية، وليس إلى مظالم أوقعها الحاكم الذى ولاه سلطان الأستانة، كما حدث عام ١٨٠٥، هذا التدخل الذى بدا على مستوى الدولة من كثرة الديون وما تبعها من لجان أجنبية وصلت إلى ذروتها فى نهاية عصر إسماعيل بتشكيل ما عرف بالوزارة الأوروبية، وكان أهم قياداتها من عناصر غير مصرية، الرئيس: نوبار باشا الأرمنى، ناظر المالية: ريفرز ويلسون الإنجليزى، ناظر الأشغال: المسيو دى بلينير الفرنسى. ناهيك عن وفود عشرات الألوف من الأجانب الذين تغلغلوا فى شتى مناحى الحياة المصرية، ونافسوا "أولاد البلد" فى معايشهم، خاصة بعد ما أتوا به من منتوجات جديدة أقبلت عليها جماعات "المتفرنجين"، كما أسماهم أبناء ذلك العصر، الذين انصرفوا عن منتجات أبناء بلدهم، وكان هؤلاء يملكون قدرة شرائية لا يملكها غيرهم، ولن نضيف إلى ذلك ما هو معلوم من امتيازات المحاكم القنصلية ونشأة المحاكم المختلطة التى كانت تنصر فى الغالب الأجنبى على الوطنى المصرى إذا ما نشب بينهما أى نزاع يقودهم إلى الالتجاء لهذه المحاكم .. نقول أن كل ذلك لم يكن قائما حتى عام ١٨٠٥ .

ونضيف إليه ما هو أكثر وهو أن الثورات التى عرفتها القاهرة أو الأقاليم خلال وجود الحملة الفرنسية فى البلاد إنما نشأ ت عن أسباب دينية، أكثر منها أسباب وطنية. الأمر الذى يمكن التدليل عليه من أكثر من حقيقة .. أن ثورة

القاهرة الأولى قد انبعثت من الأزهر، الأمر الذى دفع الجنود الفرنسيين إلى اقتحامه وإهانة رموزه، وأن ثورة القاهرة الثانية قد اشتعلت مع توارد الأنباء بقرب وصول "القوات العثمانية" إلى العاصمة المصرية بعد الاتفاقية التى وقعها كليبر معهم فى العريش عام ١٨٠٠، وكانت بهذا المفهوم أقرب إلى العثمانية منها إلى الوطنية.

* * *

ويبقى هذا الكلام نظريا إلى أن تثبته الأحداث التى جرت خلال عامى ١٨٨١-١٨٨٢، والتى أكدت على شعبية "المكانة" بعد أن نجحت الزعامة الثورة فى تأكيد تمايز مصر عن بقية أنحاء الدولة العثمانية، وبعد أن نجحت تحركاتهم فى جذب أنظار الشعوب العربية، ثم الشعوب الإسلامية، وأخيرا بعض المتعاطفين من أبناء الشعوب الأوروبية الذين نظروا إليها باعتبارها حركة تحرر وطنى ضد محاولات التدخل الأجنبى، وضد السيطرة العثمانية من جانب آخر.

ويبقى الأمر ملتبسا بالنسبة لعلاقة الثورة بالدولة العثمانية، وتلقى الدكتورة لطيفة محمد سالم فى عملها تحت عنوان «القوى الاجتماعية فى الثورة العرابية _ الجذور والأحداث» كثيرا من الأضواء على هذه العلاقة، فقد حاولت أن تشرح طبيعة المشاعر المصرية تجاه الأتراك فيما جاء فى قولها: «معروف أن المصريين يبغضون الأتراك، وهم دائمو الثورات عليهم. خاصة قبل حكم محمد على، وكان شعور عرابى الشىء نفسه فهو لم يضمر لهم أى حب، ففى نظره أنهم أساءوا حكم مصر قرونا طويلة. ولذلك فلن يسمح لهم بالتدخل فى شئون مصر الداخلية، لكنه فرَّق بين الحكومة العثمانية وبين السلطة الدينية، فالسلطان يجب إطاعته طالما كان عادلا».

وعبر عن رأيه فى ذلك بالقول: كلنا أبناء السلطان يجب علينا أن نعيش كأسرة فى منزل واحد، وكما أن أعضاء الأسرة يكون لكل منهم غرفة ينظمها حسبما يهوى (ولا يحق لرب البيت أن يستبيح حرماتها). فكذلك لكل شعب من

الشعوب الإسلامية بلاد يعيش فيها وينظمها وفقا لما يريد، وقد كسبت مصر (استقلالها) بالفرمانات وستحافظ على ذلك*.

وعلى الرغم من أن الباب العالى قد تكدر من سياسة زعامة الثورة من المصريين فى التخلص من الضباط الشراكسة، فإنه قد تصور أنه يمكن اجتذاب هؤلاء إلى صفوفه، خاصة وقد جمع بينه وبينهم الخوف من التدخل الأوروبى الذى كانت تعانى منه الدولة العثمانية بنفس القدر، الأمر الذى بدا فى المقابلة التى جمعت بين المندوب السلطانى، درويش باشا، وعرابى نفسه فى ١٠ يونيو ١٨٨٢ والتى قدمت لنا الدكتورة لطيفة نصها، فقد قال درويش لعرابى:

«انت .. انت وحدك الآمر الناهى فى مصر، أنت مع كونك لست إلا ناظر الجهادية بيدك السلطة العليا بأسرها، وهذا ما أغضب الدولة ... استعف من وظيفتك العسكرية بحجة حضورى حيث إنى مشير مرسل من قبل السلطان، وكن نائبا عنى مأمورا تحت قيادتى لكى تسهل علىَّ المخابرة مع الأجانب. عليك ان تذهب مع الضباط الكبار من إخوانك إلى الأستانة حيث إن مولانا الخليفة العادل يرى الخير من مفاوضته معكم».

وإذا نم هذا الطلب من جانب المبعوث العثمانى عن شىء، فهو ينم عن اعتقاد دوائر الدولة العلية باستمرار تبعية مصر لها. ويدل على رغبتها فى اغتنام الفرصة ليؤكد سيادتها على مصر. وهو ما رفضه عرابى فيما جاء فى نص رده المراوغ على طلب درويش باشا .. قال:

«لست حريصا على السلطة التى تريد أن تنسبها إلىَّ. هى سلطة غير مغتصبة. (الأمة) هى التى أفضت إلى بها. فالواجب أن ينظر إلى الأمة ويُفكر فى شكواها .. إن مالت وكولفن وسنكريش عاملونا معاملة الخارجين عن النظام. وذلك فى بلدنا. وهم الأجانب الذين لا يحترمون لنا شيئا. ونحن نحترم لهم كل شىء».

غير أن هذا الرد المراوغ أصبح أكثر صراحة عندما طلب درويش باشا من عرابى التوجه إلى استنبول لشكر السلطان على منحه إياه "النيشان المجيدى"، وليتسلمه منه، فجاء رد الزعيم المصرى: «إن الناس متعلقة بى وازدحامهم علىَّ فى كل وقت بحيث إنهم لا يمكنونى تناول لوازماتى المعيشية، وأخشى أن يحيلوا بينى وبين ذلك إذا عُلم أنى أريد السفر خارج القطر المصرى لما يتوقعون مما يحيق بهم من الضرر فى المستقبل، ويترتب على ذلك حدوث فتنة داخلية».

غير أنه قد تأكد فشل محاولة الجانبين .. السلطان فى استغلال الفرصة لتأكيد سيادته على البلاد، والثورة التى أرادت أن تؤكد طبيعة «شعبية المكانة» التى اكتسبتها مصر فى ميادين القتال، الذى دار بعضه ضد قوات الدولة ذاتها، أو إنقاذا لهم من المآزق السياسية التى أوقعتها فيها الأطماع الأوروبية .. نقول إنه قد تأكد فشل المحاولة بعد أن نجحت الضغوط الأوروبية فى دفع السلطان عبد الحميد الثانى بإعلان «عصيان عرابى».

ووصل المنشور إلى مصر فى وقت قاتل عشية معركة التل الكبير، وقد حفل بما وصفه بأخطاء عرابى حتى وصل إلى الهدف المنشود، وهو ما جاء بالحرف الواحد فى نهاية المنشور "فقد أعلن عصيانه ونتج عن هذه الحالة وهذا السلوك أن يجرى بطبيعة الحال ما يتناسب مع عمله ويعامل كثائر وعاص، ويترتب على ذلك الاعتراف بشخص الخديوى العالى الذى يتمتع بثقة الحكومة الشاهانية".

ولعل أخطر ما نجم عن هذا المنشور الذى طبع منه مليون نسخة، ووصل إلى العام والخاص فى خارج مصر وداخلها، ما اتصل بقضية مصدر الشرعية .. الفرمانات الشاهانية أم إرادة الشعب المصرى، وهو التساؤل الذى كان حائرا فى ذلك الوقت، حتى إن بعضا من كبار الزعماء المصريين قد انحازوا إلى الشرعية الخديوية على رأسهم على باشا مبارك ومحمد باشا سلطان، أكبر مالك أرض فى الصعيد ورئيس مجلس النواب فى عهد الثورة، والذى تولى أعوانه توزيع هذا المنشور فى سائر أنحاء القطر. كما انحازت إليه بعض الصحف، خاصة الأهرام

التى كان قد قفل صاحباها، سليم وبشارة تقلا، راجعين إلى موطنهم فى الشام عقب احداث الإسكندرية فى ١١ يونيو عام ١٨٨٢، ثم ما لبث الأخير أن عاد إليها ليصدر جريدته من ورقة واحدة ويروج للشرعية القانونية الصادرة عن الفرمانات الشاهانية وليس للشرعية الشعبية التى أرستها أحداث الثورة.

وليس من شك ان الفرمان السلطانى الشهير قد أثر على (مكانة) الثورة التى كانت قد احتلتها فى العالم الخارجي: العربى والإسلامى.

ونستعين فى ذلك بمضمون الوثائق الذى قدمه لدكتور عبد المنعم الجميعى فى كتابه "الثورة العرابية فى ضوء الوثائق المصرية. منها البرقية المرسلة من الخديو إلى الصدر الأعظم بشأن انتشار الروح القومية فى مصر والهتاف بحياة العرب والتى يتضح منها أن مسألة القومية بدأت تنتشر لدرجة أن البعض هتف بحياة العرب، الأمر الذى علق عليه صاحب الكتاب بأن بذور فكرة القومية العربية فى العصر الحديث كانت كامنة فى نفوس المصريين فى ذلك الوقت". وهو استخلاص يتطلب الحذر، على الرغم من أنه الحقها ببرقية بين ذات الطرفين جاء فيها أن غرض العرابيين هو الوحدة العربية والقضاء على الأتراك والشراكسة، ومن أجل ذلك سعى العرابيون إلى إدماج أهالى الحجاز والشام وطرابلس الغرب ضمن اتحاد عربى "فالتقى عرابى بالحجازيين وأوضح لهم أنه ينتسب إلى الأشراف وانه ينفذ تعليمات الرسول عليه الصلاة والسلام".

ونحن إذا كنا لا نشكك فى صحة هذه الوثائق إلا أنه ينبغى التنبيه إلى أن ما احتوته كان يعبر عن رأى عدو الثورة الأول: الخديو توفيق، وأن سببا من أهم الأسباب التى دعته إلى التهويل من حجم الثورة نجم عن رغبته فى بث المخاوف فى قلوب المسئولين فى الصدارة العظمى من مخاطر اتخاذ موقف مهادن من عرابى، لما سيلحق بممتلكات الدولة فى المشرق العربى من نتائج سلبية.

ربما كان ما جاء فى كتاب «القوى الاجتماعية فى الثورة العرابية» أكثر إقناعا، فصاحبة الكتاب لم تر أن قائد الثورة هو الذى سعى للترويج لحركته بين العرب

أو المسلمين. وإنما قد جذبت أنظار هؤلاء أحداثها التى وصل صداها إلى بلادهم. ورغبوا أن يكونوا فى عونها.

فقد تحدثت فى مواقع من كتابها عن انتقال الأفكار المصرية إلى سوريا عن طريق المعبر الذى يمر منه مراسلو الثورة إلى الأستانة. وقد ظهر موقفهم عندما علموا أن هناك جنودا عثمانية تعسكر فى اللاذقية. وأنها ستبحر إلى مصر لقمع الثورة «فقاطعتهم وعنفتهم للخروج لحرب إخوانهم المسلمين. وعندما تعامل معهم أحد التجار وباع لهم ما يريدونه أحرقت متاجره جميعا». وهو ما ردده قائد الأسطول النمساوى فى البحر المتوسط فى تقرير له يصف ما يحدث فى يافا تحدث فيه عن عطف أهلها الشديد على عرابى وحبهم له. وأن الرجال حملوا السلاح وأعدوا الكتائب غير أن جنود السلطان التركى منعتهم من الإبحار إلى مصر.

أما فى المغرب والهند فقد كان التعاطف ذا طبيعة دينية. ولأنهم لم يكنوا أى ولاء للسلطان العثمانى. فقد فصلوا بين الثورة المصرية وبين كونها تمردا على خليفة المسلمين. بالنسبة للأولين ذكرت إحدى صحف الثورة. الفسطاط. أن ذوى الحمية من المغاربة المقيمين فى القاهرة لما سمعوا بقدوم بوابير الدولتين (الأسطولين البريطانى والفرنسى) ورأوا معارضة أحمد باشا عرابى وإجراءاته العادلة شرعوا فى التختيم على عرض يقدمونه إلى سعادة ناظر الجهادية مضمونه أنهم لما تحققوا إخلاصه فى خدمة الوطن والدين. تاقت أنفسهم أن يكونوا فى زمرة أعوانه الصادقين. فهم يعرضون عليه خدمتهم ويضعون بين يديه أرواحهم.

وقد انتقلت نفس المشاعر إلى عديد من طوائف الشعب التونسى. الذى كان يتعرض لهجمة استعمارية مماثلة. ولأبناء طرابلس الغرب. ووصل إلى المسلمين فى الهند مما أوردته الكاتبة بالتفصيل فى عملها العلمى.

ولا يبقى بعد كل ذلك سوى القول إن أحداث الفترة المنقضية بين عامى ١٨٧٨ و١٨٨٢ قد أدت إلى إبراز (المكانة الشعبية) التى اكتسبتها مصر وقتئذ، بعد المكانة العسكرية التى أحرزتها فى عصر محمد على، والمكانة المدنية التى فرضت نفسها فى عهد إسماعيل، هذا بغض النظر عن تحالف الدولة العثمانية والقوى الأوروبية لضرب هذه المكانة.

الفصل السادس

المكانة.. محفوظة!!

١٨٨٢-١٩١٤

فى مشهد مأسوى فى العاصمة المصرية فى يوم ١٤سبتمبر عام ١٨٨٢ تقدم الأميرالاى أحمد عرابى باشا ناظر الجهادية وقائد القوات الوطنية، فى الثورة المصرية التى أطلق عليها البعض اسمه .. تقدم إلى الجنرال ولنجتون قائد القوة البريطانية التى كانت قد نجحت فى تشتيت جيشه فى التل الكبير فى اليوم السابق يسلمه سيفه دليلا على تسليمه لهذه القوة الأوروبية، مما يمكن اعتباره بداية لعصر جديد يتصور الكثيرون أنه كان إيذانا بانهيار (المكانة) التى حازتها مصر بامتداد سنوات القرن السابقة، وهو لشديد الغرابة ما لم يحدث!

فقد جرت العادة عندما تنجح قوات إحدى الدول الإمبريالية خلال تلك الفترة فى الهيمنة على مستعمرة ما، أن تفرض عليها لونا من التبعية تراوح بين الضم كإحدى مستعمرات التاج بالنسبة لبريطانيا، أو أراضى فرنسية فيما وراء البحار فيما فعلته فرنسا مع الجزائر، أما إذا لم تنجح القوة الاستعمارية فى هذا الشكل من الضم السافر الذى كان يتطلب ألا تكون الأراضى محل السيطرة تابعة لدولة معترف بها، فيما كان يطلق عليها أراضى لا مالك لها No Man`s Land فقد ابتكرت لونا آخر من العلاقة هى التى عرفت بالحماية Protectorate وكانت تفرضه الدولة الإمبريالية على البلد الذى له صاحب، بمعنى أن له حكومة قائمة تملك درجة من الاعتراف الدولى. وذلك بمقتضى معاهدة تعقدها القوة

الاستعمارية مع حاكم البلد المستقل، بعد أن تكون قد تطورت العلاقات بين الطرفين على نحو يدعو مثل هذا الحاكم إلى طلب الحماية، فيما فعلته فرنسا مع تونس قبل دخول القوات البريطانية إلى القاهرة بعام واحد. ولم تخضع مصر لأى من الشكلين من أشكال الهيمنة التى كانت معروفة وقتئذ!!

وبالنسبة للهيمنة البريطانية على وجه الخصوص، كان يتم تتبيع البلد الواقع تحتها إما لوزارة الهند India office أو لوزارة المستعمرات Colonial Office، ولما كانت مصر لا تخضع لأى من هذه الأوضاع، الأمر الذى خلق حيرة فى دوائر الحكومة البريطانية فى لندن والتى رات الحل بأن تشكل لجنة برئاسة اللورد دفرين، السفير البريطانى فى الأستانة، ليكتب تقريرا لوضع الأسس التى يمكن أن تسير عليها العلاقات بين البلدين بعدئذ.

فمن الناحية القانونية De jure ظلت الخديوية المصرية جزءا من الإمبراطوية العثمانية، ولكن ليس من الناحية الواقعية De facto، الأمر الذى خلق لها وضعا فريدا فى العلاقات مع القوى الاستعمارية الطامعة، فقد كانت هذه القوى تتطلع إلى الدولة العثمانية بوصفها "رجل أوربا المريض" الذى حان الوقت لاقتسام أملاكه، وتتصارع فيما بينها لتحقيق هذا المسعى، مما خلق فى السياسات الأوروبية ما عرف بـ «المسألة الشرقية"The Eastern Question، بيد أنه بحكم الوضع الخاص لمصر ظهر فى تلك السياسات ما عرف بـ "المسألة المصرية The Egyptian Question"، الأمر الذى حولها كأحد موضوعات العلاقات الدولية، مما أدخلها فى اختصاص وزارة الخارجية Foreign Office على عكس الحال مع بقية البلاد العربية التى شكلت جزءا من الإمبراطورية العثمانية، والتى وقعت تحت السيطرة الاستعمارية بعد الحرب العظمى، وخضعت للهيمنة البريطانية أو الفرنسية، فقد أصبحت تابعة لوزارتى المستعمرات فى البلدين. وكان هذا أول مظاهر التفرد المصرى، والاعتراف بـالمكانة الخاصة.

ولم يكن من مندوحة مع ذلك سوى البحث عن صيغة غير الصيغتين اللتين سادتا من قبل مع البلاد التى أخضعتها الدولتان الاستعماريتان: الضم أو الحماية، وقد استقر الرأى فى النهاية على توصيف الوجود البريطانى فى أرض الكنانة بـ"الاحتلال"Occupation، والمعلوم أن الاحتلال من جانب دولة لأى بلد أو بعض اراضيه أمر موقوت ينتهى بزوال أسبابه، وهو الأمر الذى يؤكد مرة أخرى الحفاظ على «المكانة» المختلفة.

يدل على ذلك أكثر من حقيقة خلال تلك الفترة التى امتدت لنحو ثلث قرن بين وقوع الاحتلال (١٨٨٢) وقيام الحرب العظمى (١٩١٤)، والتى تصور البريطانيون مع قيامها أنه يمكن تغيير الوضع فأعلنوا الحماية على البلاد، ودفعوا الثمن بعد انقشاع ظروف الحرب، فلم تصلح مصر أى وقت لأن تكون إحدى مفردات الإمبراطوريات الاستعمارية، حتى لو كانت بريطانيا.

من هذه الحقائق: استمرار عرش مصر الذى يعتليه الخديو، حتى لو تم هذا الاعتلاء بفرمان من الباب العالى، الأمر الذى حدث خلال تلك الفترة مرة واحدة، بعد الوفاة المفاجئة للخديو توفيق عام ١٨٩٢، فقد حدث أن تصور سيد قصر يلدز فى الأستانة، السلطان عبد الحميد الثانى، أن الاحتلال البريطانى لمصر، وعلى ضوء الأوضاع الجديدة، يخوله أن يصدر فرمان التولية للوريث الشرعى للعرش المصرى مع بعض قيود، وأصدر فرمانا يحرم مصر من جزء من أراضيها التى كانت قد حددتها تسوية ١٨٤٠-١٨٤١، وقد وقع اختياره على القسم الشرقى من سيناء، فأرفق الفرمان بخريطة توضح أن الحدود الشرقية للبلاد تمتد من العريش إلى رأس محمد، أى أنه أخرج كل خليج العقبة من الأراضى المصرية، مما أدى إلى أزمة سياسية أطرافها الأستانة والقاهرة ولندن، وانتهت الأزمة بأن سلمت حكومة الأستانة بأن هناك خطا فاصلا Separating Line، وإن لم تسمه حدودا، بين مصر وبين الأراضى الخاضعة لها فى الشام والحجاز، وأهمية ما جرى فى هذه المناسبة، والذى تأكد بالتحول من "تعيين" هذا الخط على الخريطة، إلى "تعليمه" على أرض الواقع بعد أزمة أخرى جرت

عـام ١٩٠٦ بين البلدين، أنه تم "تأطيـر" الأراضى المـصـرية، وهو التـأطيـر الذى تحول إلى حـدود مصر الشرقية، مما اعترفت به عصبة الأمم عـام ١٩٢٢، وكانت مصر فى ذلك سباقة على أية دولة من الدول المجاورة.

من هذه الحـقـائق أيضـا مـا هو مـتـصل بوضع مـصـر الدولى، فـقـد اضطرت حكومـة لندن إلى الحـفـاظ على شكل الوجود السـيـاسى الأجنبى فى العـاصـمـة والمـدن المـصـرية الكبيـرة، ولأهمـيـة هذه القـضـيـة فى صناعـة "مكانة مـصـر السياسية" نعود لأصولها، فمع بناء الدولة الحديثة فى النصف الأول من القـرن التاسع عشـر لم يعد ممثل الدولة الأجنبية فى مـصـر مجرد قنصل، مثله مثل سـائر القناصل المنبـثـين فى سـائر أرجـاء الدولة وإنمـا أصـبـح "قنصـلا عـامـا ومـعـتـمـدا سـيـاسـيـا". ممـا يكشف عـمـا أصبح يتـمـتع به هؤلاء من صـلاحـيـات ديبلوماسية جنبا إلى جنب مع وظائفهم القنصلية، وتوقفت بذلك تبعية القناصل لممثلى دولهم فى الأستانة وتحولت إلى علاقة مباشـرة مع وزارات الخارجية فى لندن وباريس وفيينا وبطرسبرج وغيرها.

فى نفس الوقت زاد حـجم التـمـثـيل الأجنبى فى البـلاد حتى إنه كـان هناك ممثلون لأربع عشـرة دولة فى منتصف الثلاثينيات، ممـا دفع الحكومة المصـرية إلى أن تنشئ إدارة من أهم إداراتها للتـعـامل مع هؤلاء، وهى الإدارة التى تشكلت عام ١٨٢٦ تحت اسم "ديوان الخارجية". وكانت أول وزارة خارجية لبلد استمر من الناحية القانونية ولاية عثمانية.

بعـد الاحـتـلال البـريطانى لم تسـتطع حكومـة لندن أن تغيـر من هـذا الوضع القائم، صحيح أن الممثل البريطانى الذى كان يقيم فى قصر الدوبارة تمتع بوضع سياسى خاص، غيـر أن وضـعـه الديبلومـاسى كـان شـأنه شـأن الآخـرين. هذا من ناحية القناصل أما من ناحية الوزارة ، فلم تستطع حكومة لندن أن تلغى رمزا من أهم رموز المكانة المصرية ممثلا فى هذه الوزارة، وحدث عندما تجرأت بإلغائها بعد قيام الحرب العظمى وإعـلان الحماية البريطانية على البـلاد عام ١٩١٤، أن

كان ذلك الإلغاء من أهم أسباب غضب المصريين الذين رأوا فى هذه المؤسسة تجسيدا لاستقلالهم، وأن إلغاءها يشكل لونا من العدوان على هذا الاستقلال، وهو ما أدركته السلطات البريطانية بعد قيام ثورة ١٩١٩، فكان أول ما فعلته أن أعادت هذه الوزارة بمقتضى تصريح ٢٨ فبراير عام ١٩٢٢ .

بمعنى آخر أنه رغم الاحتلال البريطانى للبلاد فقد احتفظت مصر بمكانتها الخاصة التى ميزتها عن سائر الدول المحيطة، سواء تلك التى وقعت تحت الهيمنة الاستعمارية، أو بقيت تحت حكم الإمبراطورية العثمانية المتهالكة.

* * *

وبينما تحكمت الحكومة البريطانية فى شتى مناحى البلاد التى هيمنت عليها، فهى لم تتجح فى ذلك بالنسبة لمصر التى كانت قد قطعت شوطا كبيرًا فى عالم التحديث الذى تم على الطريقة المصرية، وليس بناء على السياسات التى وضعتها لندن.

وتقدم لنا نشأة الجامعة المصرية عام ١٩٠٨ نموذجا لذلك فقد نشأت الفكرة فى مصر بمبادرة شعبية لم يكن للحكومة فضل فيها .. بالعكس فقد عرقلت بعض دوائرها، خاصة دار المعتمد البريطانى فى عهد كرومر، الفكرة بكل ما أوتيت من حيل ..

ونرى أن مصر قد تفردت عن العالم العربى بأن نشأة الجامعة فيها لم تكن وليدة ظروف الاستقلال، بالعكس فقد تمت فى ظل أشد فترات الهيمنة الاستعمارية، ثم أنها من جانب آخر لم تكن صنيعة لقرار حكومى، مما ينم عن أنها قد تأسست نتيجة لحاجة مجتمعية، ومثل هذا النوع من المؤسسات يقيض له طول العمر، هذا من جانب، ويقيض له سرعة التطور من جانب آخر.

ويتأكد الدور المعوق لسلطات الاحتلال من حقيقتين يعرفهما المتابعون للتاريخ المصرى خلال تلك الحقبة: أولاهما :أنه مع تنامى الدعوة لإنشاء الجامعة ، والتى عرفت فى بداية الترويج لها باسم "المدرسة الكلية المصرية"

فقد طرحت دار المعتمد البريطانى بالقاهرة مشروعها بنهضة الكتاتيب بديلا عن تلك المدرسة الكلية، وكانت حجتها فى ذلك أن بلدا تنتشر فيه الأمية على نحو لحق بأكثر من ٩٠ فى المائة من سكانه لن تكون الجامعة ذات فائدة تذكر بالنسبة لأبنائه، المطلوب أولا مناهضة الأمية بالكتاتيب ثم يأتى فى مرحلة آجلة المشروع الذى يتنادى به المصريون .. أما مدى هذا الأجل فأمر لا يعرفه إلا الله!

الحقيقة الثانية :تجلت فى الاستقبال الفاتر للورد كرومر للمشروع فيما عبر عنه فى تقريره الصادر عام ١٩٠٦ والذى جاء فيه بالحرف الواحد أنه لما كان إخراج المشروع إلى حيز التنفيذ "يقتضى زمانا فإنى أشير على أصحابه أن يدرسوا تاريخ إنشاء المدارس الجامعة فى البلدان الأخرى ويبذلوا الجهد فى إفهام المصريين الغرض الحقيقى الذى يتوخونه ويجدر بهم أيضا إعمال الفكرة فى بعض التفاصيل الخاصة بالمشروع وأهمها أمر تدبير الطلبة وتعيين اللغة التى تتخذ أساسا للتعليم وإعداد الأساتذة والمعلمين للجامعة فى المستقبل يتلوها أمر الشئون المالية وعلاقة الجامعة بنظارة المعارف والمدارس الفنية العالية وتأليف مجلس إدارة لها ووضع نظام لإدارة الطلبة والسكن وغير ذلك من الأمور" .. وحلنى حتى يتم تحقيق كل ذلك!

والمعلوم أن تلك المعارضة الكرومرية ظلت تراوح المشروع بين اليأس والأمل حتى أن جريدة مثل الأهرام كتبت تعلق على عودة انعقاد اللجنة التى تألفت بشأنه بعد طول توقف بقولها أن الكثيرين "ظنوا أن مشروع الجامعة المصرية قد أدرج فى أكفانه ككثير من المشاريع وقام البعض يتساءلون عما تفعله اللجنة". والمعلوم أيضا أن المشروع لم ينفض هذه الأكفان إلا بعد رحيل كرومر. وبعد أن اعتمد خلفه السير إلدون جورست سياسة تقوم على تهدئة المصريين وعلى التعاون مع الخديو الذى اغتنم الفرصة ليمد يد المعونة للقائمين على تأسيس الجامعة.

الملاحظة الثالثة: متعلقة بطول فترة الحمل للمشروع فقد صدرت أول دعوة له عام ١٩٠٠ ، وولد بعد ذلك بسبعة أعوام، الأمر الذى تسبب فى تنازع عدد من الآباء على ادعاء أبوتهم له، وأملت سلطات الاحتلال طوال الوقت أن تدفن الخلافات المصرية-المصرية المشروع قبل ولادته ..

الأستاذ دونالد ملكولم ريد الباحث الأمريكى الذى وضع مؤلفا تحت عنوان "جامعة القاهرة وصناعة مصر الحديثة Cairo University and the Making of Modern Egypt " والصادر عام ١٩٩١ رصد عددا من هؤلاء الآباء ·· فقد روج أنصار أسرة محمد على للدور الفاعل الذى قام به البرنس أحمد فؤاد (الملك فؤاد الأول بعد ذلك) الذى رأس لجنة الجامعة خلال العامين السابقين على ولادتها وارتأوه الأب الأول للجامعة، ولعل ذلك ما دعا هؤلاء إلى إطلاق اسم الرجل على تلك المؤسسة التعليمية بعد وفاته بعامين (١٩٣٨). أنصار الحزب الوطنى تحمسوا لفكرة أن مصطفى كامل هو صاحب الفكرة واستدلوا على ذلك بمجموعة من مقالاته ·· أحدها نشر عام ١٩٠٠ بعد فترة قصيرة من صدور اللواء وتضمنت الدعوة لإنشاء "المدرسة الكبرى" على حد تسميته، آخر نشر عام ١٩٠٤ أكد فيه على دعوته لقيام الجامعة والتى أسماها هذه المرة "بالمدرسة الكلية"، تبعه باقتراح بتسميتها بكلية محمد على تكريما لمؤسس الأسرة الحاكمة. أنصار حزب الأمة قبل الحرب الأولى والوفد بعدها أكدوا على الدور الذى لعبه كل من سعد زغلول وقاسم أمين ومحمد عبده فى ولادة المشروع ·· ويبقى بعد كل هذه المجموعة من الآباء جرجى زيدان مؤسس مجلة الهلال والذى كان أول من دعا للفكرة فى مجلته عام ١٩٠٠ وأسماها «المدرسة الكلية المصرية»، وأكد على ضرورة إنشائها لتمد البلاد بالمتعلمين تعليما عاليا باللغة العربية، وحتى يكف المصريون عن إرسال أبنائهم إلى أوروبا لهذا الفرض.

ونحن هنا لا نرجح كفة أحد من هؤلاء الداعين على الآخر كما حدث وقت قيام الجامعة، وإنما نرى أن صدور الدعوة من جهات متعددة إنما يكشف عن الحاجة المجتمعية للمؤسسة الجديدة، ويكشف فى نفس الوقت عن الأسباب

التى أدت إلى إخفاق محاولة اللورد كرومر بكل ما له من حول وطول فى إفشال مسعى هؤلاء، ويشير فى النهاية أن بعضا من مكونات (المكانة) التى صنعتها مصر قبل الاحتلال البريطانى للبلاد من تعليم عال حديث، ومن بعثات سافرت إلى الخارج، ومن طبقة أعيان قادرة على تمويل المؤسسة الجديدة، ومن صحافة تنادى بضرورة وجود الجامعة فى مصر .. كل هذه المكونات كانت أقوى من سياسة الهيمنة الاستعمارية التى ترى أن جانبا من عملها فى أى بلد تسيطر عليها أن تصوغ عقول البشر فيه بشكل يكفل لها ولاءهم!

ويتفرع عن قضية إنشاء الجامعة المصرية، رغم أنف سلطات الاحتلال، قضيتان ذات صلة بالمكانة؛ الأولى: أنه بحكم كونها الجامعة الأولى فى المنطقة فقد ظلت مقصدا للطلاب من الأقطار المجاورة التى لم تعرف الجامعات إلا فى وقت متأخر كثيرا عنها، والثانية: أنه قد جرت محاولة خلال تلك السنوات لنجلزة التعليم دون العالى، وهى المحاولة التى ارتبطت باسم المستشار الإنجليزى لوزارة المعارف، المستر دوجلاس دنلوب، وبينما جرت مثل هذه المحاولة فى البلاد الأخرى التى وقعت تحت الهيمنة البريطانية بسهولة ويسر، فإنها قد واجهت فى مصر مقاومة شديدة، وصلت فى بعض الأحيان إلى مقاومة من داخل الحكومة نفسها التى كان يسيطر عليها المحتلون. ولعل الصراع الذى جرى بين هذا المستشار الأشهر وبين ناظر المعارف نفسه. إبان تولى سعد زغلول باشا لهذا المنصب خلال السنوات الأربعة الممتدة بين عامى ١٩٠٦ و١٩١٠، تكشف عن هذه الحقيقة .. والفضل كله لـ «مكانة مصر» التى كانت قد احتلتها خلال السنوات السابقة على الاحتلال. فلم يكن سعد باشا فى هذه المناسبة أكثر من ممثل أمين لهذه المكانة !

* * *

من القضايا الأخرى التى طرحت نفسها خلال نفس الفترة المعروفة بـ«الاحتلال»، والتى لم تأخذ نصيبها من السمعة التاريخية،[٦] أنها قد عرفت خروج

أول «وفد» مصرى إلى لندن للتفاوض فى جلاء القوات البريطانية عن مصر عام ١٩٠٨، وهو الوفد الذى تراسه أحد أعيان المصريين، إسماعيل باشا أباظة، عضو مجلس شورى القوانين والذى اكد أن الفكرة قديمة وأنه وزملاؤه فى المجلس قد تباحثوا فيها منذ وقت طويل.

ولسوء الحظ فإن «الحزب الوطنى» الذى اعترض على أسلوب المفاوضة مع المحتلين إلا بعد جلائهم، قد هاجم هذا الوفد، وأن مؤرخه الأستاذ عبد الرحمن الرافعى، الذى اعتمد على كتاباته أغلب المؤرخين المصريين بعد ذلك، قد تبنى وجهة نظر الحزب فتجاهل المحاولة أو هاجمها، على الرغم مما تشير إليه من أن مصر حافظت على مكانتها رغم الهيمنة البريطانية.

فقد تصور المصريون لوقت غير قصير بعد دخول القوات البريطانية إلى العاصمة المصرية أنها فى مهمة مؤقتة هى إخماد عصيان عرابى، كما ادعت حكومة لندن، غير أنه بعد فشل المفاوضات التى جرت مع الجانب العثمانى (وولف _ مختار) عام ١٨٨٦ لتنفيذ «الانجلاء البريطانى» على حد تعبير الصحف المصرية، وبعد أن بدأ يشتد عود الحركة الوطنية، رأى بعض من أعيان المصريين أن ياخذوا الأمر بأيديهم، وأن يرسلوا وفد منهم إلى لندن.

أغراض الوفد فيما بينه رئيسه رفع صوت التضرر والاستياء: أولا :من ممانعة حكومتهم للحكومة المصرية من إجابة مطالب الجمعية العمومية، ثانيا : تبديد الخرافات والأوهام التى ألصقت بهذه المطالب الحقة العادلة من أعداء المصريين هنا وهناك، ثالثا : من السياسة التى تسير عليها الحكومة الإنجليزية فى بلادنا .

وفى مواجهة الهجوم الذى أخذت تشنه صحف الحزب الوطنى، خاصة اللواء، على «فتح باب المواصلات والزيارات بين المصريين والإنجليز» دافع أباظة باشا عن الفكرة من أن هذه الخطوة لا بد منها عاجلا أو آجلا!

مع إسماعيل باشا أباظة ضم الوفد كلا من "فضيلة السيد حسين القصبى وسعادة محمد شريعى باشا وحضرة عبد اللطيف بك الصوفانى وحضرة ناشد بك حنا ثم حضرة محمود سالم بك"، وقد ترك الأعيان القاهرة صباح الثلاثاء ١٤ يوليو متوجهين إلى لندن حيث قضوا فى العاصمة البريطانية أحد عشر يوما كاملة انتهت بلقاء مع السير إدوارد جراى وزير الخارجية البريطانية سرد إسماعيل باشا أباظة تفاصيل ما جرى فيها بإسهاب فى سلسلة التقارير التى نشرها الأهرام تحت عنوان "كلمة لا بد منها"، ومع ما امتلأت به هذه التقارير من تفصيلات اللقاءات مع اللجان البرلمانية، والدعوات التى وجهتها اللجنة للصحفيين والمعنيين بالمسألة المصرية، فإن لقاء الوفد مع وزير الخارجية السير إدوارد جراى يبقى أهم أحداث الرحلة ..

اللقاء دبره أحد أعضاء مجلس العموم البريطانى المعنيين بالقضية المصرية، واسمه المستر روبرتسون، ويتضح من رواية الرجل أن اللقاء تم بموافقة من السير جراى، بل توحى أنباء الصحف، أنه تم بإيعاز منه للنائب الإنجليزى، وأن الوفد المصرى رحب بهذه المقابلة.

وقد قدم إسماعيل باشا أباظة وصفا ممتعا له للمقابلة .. أنها تمت بعد ظهر يوم الاثنين ٢٧ يوليو سنة ١٩٠٨ بغرفة خصوصية بسراى البرلمان، وأنه بعد الترحيب بدأ الدكتور بهجت بدوى، وهو شاب مصرى كان يقيم بلندن اصطحبه الوفد معه، بدأ فى قراءة المذكرة التى رفعها الوفد للحكومة البريطانية، والتى كان قد بعث بها لوزير الخارجية قبيل سويعات قليلة، بينما عكف السير جراى على تدوين الملاحظات على ورقة أمام.

المذكرة طويلة جدا، وقد طالبت باتخاذ الطرق والوسائط الضرورية لمنح الأمة المصرية حكومة نيابية ذات سلطة وركزت على القانون الجديد لمجالس المديريات الذى كان مزمعا إصداره وقتذاك، وكيف أنه لا يختلف عن قانون ١٨٨٣ كثيرا مما يعنى أن البلاد لم تتقدم خلال ربع القرن السابق. ما طالبت

بترقية التعليم والتربية فى جميع المدارس وخصوصا العالية منها واعتبار اللغة العربية واسطة تعليم العلوم فى كافة مدارس الحكومة وزيادة إنشاء مدارس عليا لتخريج أساتذة أكفاء لتعليم جميع العلوم وزيادة عدد طلبة البعثات (الإرساليات)، كما طالبت بمساعدة الحكومة المصرية فى الحصول على مصادقة الدول لأن تسمح للمحاكم المختلطة بأن تمارس حقها الممنوح لها فى قانونها وهو النظر والفصل فى جميع الجنح والجنايات التى تقع من الأوروبيين والتى كانت تحال حتى ذلك الوقت إلى المحاكم القنصلية، وأن تهتم الحكومة بتعيين الأكفاء من المصريين فى الوظائف العالية فى بلادهم على مبدأ الأهلية والاستعداد.

ولما حاجى الوزير الوفد بأن المصريين لا يهتمون بالانتخابات العامة واستدل على ذلك بعدم الإقبال على الانتخابات التى كانت قد جرت فى العام السابق جاء رد أباظة باشا أن السير جراى اعتمد فى هذا الراى على التقارير التى جاءته من ممثله فى القاهرة، وهى تقارير مغلوطة لأنها اتخذت من القاهرة والإسكندرية وطنطا والمنصورة مثالا، بينما كان الإقبال على الانتخابات فى سائر أنحاء البلاد معقولا.

وانتهت المقابلة بعد أن قال جراى :"إنكم تطلبون أن نسير بسرعة ويظهر لى أن الحكومة تسير فى طريق الإصلاح ببطء وإنى أجاهر لكم بأن كلا الأمرين غير محمود، وخير الأعمال ما كان على منهج الاعتدال، ولهذا فإنى أعدكم بأننى سأوجه كل عنايتى واهتمامى لمطالبكم وأعمل فيها لصالح بلادكم وخير أمتكم ما يصل إليه حد استطاعتى واجتهادى" وفى مكاتبة من وزير الخارجية إلى دار المعتمد البريطانى فى القاهرة وصف أعضاء الوفد بأنهم الجناح المعتدل من حزب الإصلاح فى مصر the Moderate section of the Reform party in Egypt.

وخرج أعضاء الوفد من المقابلة ليشدوا الرحال بعد أربعة أيام إلى باريس ليتفرقوا من هناك بعضهم ذهب إلى جنيف والبعض الآخر إلى الآستانة وواصل

الرحلة إلى الإسكندرية مع أباظة باشا كل من الصوفانى بك وناشد بك، وقد وصلوها فجر يوم الاثنين ١٣ أغسطس ، ليستقلوا القطار إلى القاهرة.

وعلى الرغم مما أبدته الصحف الحزبية من هجوم على أول وفد مصرى إلى لندن بسبب تواضع المطالب التى قدمها فإن جريدة محايدة مثل الأهرام كان لها رأى آخر، وهو أن إنجلترا تتولى شئون مصر، وأن كل أمر فيها يتم بأمر حكومتها التى تبنى قراراتها على ما يصلها من رجالها فى البلاد "ولا تسمع حجة المصريين بجرائدهم لأن صوت تلك الجرائد قد لا يتجاوز الإسكندرية .. فكان من الواجب حتما أن تقام الحجة على حكومة إنكلترا بوجهها وهذا ما فعله إسماعيل باشا ورفاقه، فهل من خدمة لمصر فوق هذه الخدمة" !؟

ورفضت الأهرام انتقاد دوائر الحزب الوطنى "لوفد الأعيان" لأنهم خاطبوا النواب ووزير الخارجية وأنه كان يجب عليهم مخاطبة الأمة الإنجليزية، واعربت عن عدم فهمها "كيف يكالم خمسة أشخاص أمة إن لم تكن هذه المكالمة مع نوابها ووزرائها وجرائدها؟؟ أتظنون أن المكالمة النافعة تكون بإلقاء خطبة فى فندق أو شارع ؟؟

أخيرا، فقد عمدت الأهرام فى تاييدها لأول وفد مصرى إلى نشر عدد من رسائل القراء تؤيد جميعها ما فعله الوفد كان مما جاء فى إحداها بتوقيع "على حسن الزيادى" ما نصه "أنا الموقع عليه ادناه اضم صوتى إلى صوت عقلاء الأمة ونبهائها وأشكر من صميم قلبى المخلصين للوطن رجال الوفد المصرى السعيد الطالع والخاتمة وإنى مقر بفضلهم وأن مبداهم هو مبدأ السواد الأعظم من بنى القطر!"

وبغض النظر عن ردود الفعل المعاصرة للوفد المصرى برئاسة إسماعيل باشا أباظة، بالهجوم أو بالدفاع، فإنه يبقى من هذا الوفد مجموعة من الحقائق التى تؤكد على حفاظ مصر على (مكانتها) التى كانت قد أحرزتها قبل الاحتلال، منها أن المصريين لم يقبلوا بالوجود العسكرى البريطانى على اعتبار أنه مؤبد

كما حدث بالنسبة لبلاد أخرى، وأن هذا الوجود مؤقت، ومرهون بمجموعة الإصلاحات التى يجب الانتهاء منها سريعا. ومنها أنه بعد أن يأس المشتغلون بالعمل الوطنى من حل القضية بالوسائل الدولية، خاصة بعد أن انسحبت فرنسا من المواجهة مع البريطانيين بعد عقد الاتفاق الودى بين باريس ولندن عام ١٩٠٤، وبعد خذلان الدولة العثمانية التى جرت أثناء أزمة حدودية شهيرة، هى التى عرفت بأزمة «طابا» عام ١٩٠٦ وخضوعها للإنذار البريطانى بالانسحاب من هذه المنطقة، ولم يكن أمامهم سوى أخذ القضية بين أيديهم، وهو ما لم يفعله أى شعب آخر فى المنطقة على هذا النحو.

وقد اتخذ هذا التحول أحد سبيلين؛ إما بالهجوم المباشر على الوجود الاحتلالى، فيما حدث من الحزب الوطنى الذى انتهز فرصة حادثة دنشواى ليقيم الدنيا على رءوس المحتلين سواء فى مصر أو فى أوروبا، أو بالسعى إلى التفاهم معه فيما تجسده محاولة إسماعيل باشا أباظة ومن معه التفاوض مع حكومة الاحتلال والسير خطوة خطوة بتحقيق درجة التقدم التى تفسد حجج دار المعتمد البريطانى فى القاهرة بأنهم باقون فى مصر لإصلاح شئونها، وكلاهما يعنى أن "مكانة مصر" ظلت محفوظة طول الوقت!

الفصل السابع

مكانة مصر بين الاحتلال والحماية!

١٩١٤-١٩١٨

كان إعلان الحماية البريطانية على مصر فى ١٨ ديسمبر عام ١٩١٤ بمثابة انتهاء لوضع معقد ظلت تواجهه المحروسة لنحو ثلث قرن، فقد انقسمت السلطة على البلاد بشكل غير مسبوق؛ الدولة العثمانية: صاحبة السيادة القانونية ليس أكثر، بريطانيا: صاحبة السلطة الفعلية منذ احتلالها للبلاد عام ١٨٨٢، الخديو: صاحب السلطة الشرعية على حد توصيف الصحف المصرية.

وقد تصورت حكومة لندن بعد أن انضمت الدولة العثمانية لدول الوسط التى كانت تحاربها أن المانع من إقامة علاقة استعمارية كاملة مع مصر قد سقط، وأنه ينبغى أن تتجمع كل هذه السلطات فى يدها من خلال أحد الأنظمة الاستعمارية المعروفة وقتئذ: الضم أو الحماية، وهى إذا كانت محقة فى ذلك بالنسبة للباب العالى، فهى لم تكن محقة فيها تماما بالنسبة للمصريين، الأمر الذى أوضحه لها القائم بأعمال دار المعتمد البريطانى فى القاهرة، المستر شيتهام Cheetham، وذلك بعد استدعاء المعتمد البريطانى وقتئذ، اللورد كتشنر، إلى بلاده ليشارك فى التخطيط للحرب، إذ كان الرجل أكثر استشعارا بما يعلقه المصريون من أهمية على "مكانة بلادهم".

ونتيجة للاتصالات بين الدارين: قصر الدوبارة فى القاهرة ومقر الخارجية بلندن جاء فرض خطوة فرض الحماية البريطانية على مصر فى ١٨ ديسمبر عام

١٩١٤ ذا مذاق خاص، فهو لم يحدث نتيجة لعلاقة تعاقدية بين الطرفين، كما حدث بين فرنسا وكل من باى تونس وسلطان المغرب، فلم يكن فى مصر من يجرؤ على توقيع معاهدة بهذا الشكل، حتى لو كان من أبناء أسرة محمد على، وإنما جاء على شكل إعلان من وزارة الخارجية البريطانية دون تعليق، وهو وإن أدى إلى خلع الخديو عباس الثانى الذى كان وقتئذ فى رحلة خارج البلاد إلا أنه لم يؤد إلى إنهاء عهد هذه الأسرة فقد كانت حكومة لندن تعلم أن ما حصل عليه مؤسسها يشكل جانبا من الاستقلال المصرى، وهو ما لم يترتب عليه تغيير فى طبيعة النظام الحاكم القائم على تشكيل الوزارات ولا تبديل فى نظام الجيش .. بالعكس كان ما جرى فى كل هذه الجوانب يؤكد على مزيد من أسباب الاستقلال المصرى .. التغيير الوحيد الذى دخل فضلا عن اسم العلاقة أن دار المعتمد البريطانى تحولت لتصبح دار المندوب السامى وأنه أضيف إلى صلاحياتها القديمة الإشراف على العلاقات الخارجية حيث أصبح سيد هذا الدار وزيرا للخارجية المصرية فى نفس الوقت، الأمر الذى حزَّ كثيرا فى نفس المصريين ..

ونبدأ بالجانب الإيجابى الذى أضعف كثيرا من مفهوم الحماية التقليدى، وكانت أولى خطواته إلغاء لقب الخديو، السبب: أنه لقب عثمانى منحه سلطان الآستانة لحكام مصر، ولما كان إعلان الحماية قد استهدف تقطيع بقية العلاقات التى تربط مصر بالدولة العلية، فلم يكن منتظرا الإبقاء على اللقب الذى كان يحصل عليه الحاكم من أبناء أسرة محمد على بمقتضى فرمان شاهانى، وأما استبداله بلقب السلطان فقد كان وراءه التأكيد على القطيعة بين مصر وتركيا التى ظل حاكمها يتمتع بنفس اللقب، فلم يكن معقولا أن تحتمل دولة واحدة سلطانين فى آن واحد، يبقى تلقيب السلطان بـ"صاحب العظمة"، الأمر الذى فسرته لنا تلك الوثائق بأنه كان من الصعب أن يسمى سلطان مصر بصاحب الجلالة، فيحظى بنفس اللقب الذى يتمتع به ملك بريطانيا، كما لم يكن مطلوبا فى نفس الوقت أن يبقى صاحب السمو، خاصة وأن سائر الأمراء من أبناء أسرة محمد على كانوا يحملون هذا اللقب!

وقد رحبت الصحف المصرية بطبيعة التغيير فى هذا الجانب. حتى أن إحداها وصفته بأنه يعيد "الدولة المصرية المحضة التى أتت عقب الدولة السمنودية آخر الدول المصرية المستقلة والتى انتهت على أيدى الفرس عام ٣٢٨ قبل الميلاد، فكأنها وصلت ما انقطع منذ ثلاثة وعشرين جيلا، ثم إذا فاخرت مصر بمحمد على رأس البيت العلوى لأنه رد إلى مصر استقلالها الإدارى فكم لها أن تفاخر بحسين الأول الذى استبقى لها بحكمته ذلك الاستقلال وبنى عليه حتى صيّره سلطنة وصيّر منصبه عرشا سلطانيا"!

وقدمت الأهرام ترجمة وافية عن حياة الحاكم الجديد .. من مواليد ٢٠ ديسمبر عام ١٨٥٣، أى أنه كان قد بلغ الواحدة والستين عند اعتلائه عرش مصر، بدأ دراسته فى مصر ثم استكملها فى فرنسا "ولما حصل من العلوم والمعارف القسط الوافى الوافر عاد إلى القطر المصرى، حياته العامة بدأها مفتشا عاما لأقاليم الوجهين البحرى والقبلى ثم ولىّ مناصب إدارية متوالية، الأوقاف، المعارف، الأشغال، الحربية، البحرية .. كل هذا فى عهد والده الخديو إسماعيل باشا، الذى اصطحبه بعد ذلك إلى منفاه إلى أن عاد بعد بضع سنوات ليتولى أعمال دائرته ودائرة والده وقد تعددت أنشطته العامة فأنشأ الجمعية الزراعية الخديوية عام ١٨٩٨، فضلا عن نشاطه فى العمل الخيرى حيث أسس الجمعية الخيرية الإسلامية منذ عام ١٩٠٦ بعد وفاة مؤسسها، الشيخ محمد عبده، كما رأس جمعية الإسعاف منذ عام ١٩١٢، وتولى رئاسة مجلس الشورى خلال عامى ١٩٠٩و ١٩١٠ .

المبررات لاختيار حسين كامل جاءت فى تبليغ طويل من الحكومة البريطانية للرجل أنه "بالنظر لسن سموكم وخبرتكم قد رؤى فيكم أكثر الأمراء من سلالة محمد على أهلية لتقلد منصب الخديوية مع لقب (سلطان مصر) وإنى مكلف بأن أؤكد لكم صراحة عند عرضى على سموكم قبول عبء هذا المنصب أن بريطانيا العظمى أخذت على عاتقها وحدها كل المسئولية فى دفع أى تعد على الأراضى التى تحت حكم سموكم مهما كان مصدره".

وفى محاولة استرضاء المصريين حتى يقبلوا هذا التغيير جاء فى موقع آخر ما سوف يستتبع إسقاط السيادة العثمانية من زيادة صلاحيات السلطان الجديد "فتزول القيود التى كانت موضوعة بمقتضى الفرمانات العثمانية لعدد جيش سموكم وللحق الذى لسموكم فى الإنعام بالرتب والنياشين".

وشارك الحاكم الجديد فى مظاهرة الاسترضاء فيما بدا فى تقديم برنامجه للحكم بأنه "ستكون همة حكومتنا منصرفة إلى تعميم التعليم واتقانه بجميع درجاته وإلى نشر العدل وتنظيم القضاء بما يلائم أحوال القطر فى هذا المصر .. أما الهيئات النيابية فى القطر فسيكون من أقصى أمانينا أن نزيد اشتراك المحكومين فى حكومة البلاد زيادة متوالية".

وفى عملية تمويه ظاهرة بأن مكانة مصر لم تهتز من هذا التغيير ما صحبه من احتفالات بتولية الحاكم الجديد ففى صباح الأحد ٢٠ ديسمبر تم تعطيل "وزارات الحكومة وجميع المصالح الأميرية بالقاهرة وبسائر أنحاء القطر المصرى"، وفى ظهر نفس اليوم أطلق ٢١ مدفعا من الخرطوم ومصر والإسكندرية وبورسعيد إعلانا بتنصيب الأمير حسين كامل سلطانا على القطر المصرى، وفى الساعة العاشرة خرج موكب السلطان .. من قصر ابنه إلى قصر عابدين "مجتازا شارع سليمان باشا فشارع قصر النيل فشارع عماد الدين فشارع المغربى بين صفين من الجند البريطانى فى جانبى طريقه راكبا مركبة سلطانية يجرها أربعة جياد ومحفوف بكوكبة عظيمة من الحرس السلطانى المصرى وأخرى من فرسان الجيش البريطانى ومن خلفه مركبات أخرى سلطانية تقل أصحاب السعادة الوزراء وكبار موظفى القصر السلطانى.

وزيادة فى التمويه أدى ضباط الجيش المصرى يمين الطاعة للسلطان الجديد وكان نصه: "أقسم بالله ثلاثا وبكتبه وبرسله وذمتى وشرفى واعتقادى أن أكون صادقا مخلصا أمينا لصاحب العظمة حسين كامل سلطان مصر ولحكومته السنية مطيعا لجميع أوامره الكريمة ولجميع الأوامر الحقة التى تصدر إلى من رؤسائى منفذا لإرادة عظمته فى البر والبحر داخل وخارج القطر".

تبع ذلك استبدال الراية العثمانية ذات الهلال والنجمة التى تتوسطه إلى الراية المصرية ذات الثلاثة أهلة التى يتوسط كل منها نجمة .. ويصف مراسلو الصحف فى الإسكندرية المظاهرة التى صاحبت هذا التغيير كان مما جاء فيه: "اتشحت المدينة منذ البارحة حلة قشيبة من الرايات المختلفة الأشكال والألوان ما عدا الراية العثمانية فكان طى هذه الراية اليوم أكبر علائم هذا التغيير الخطير". ويستطرد أحد هؤلاء ممن رصدوا هذا التغيير فيقول أنه قد ورد على المحافظة "أمر من نظارة الداخلية بأن تصنع لمصالح الحكومة فى الثغر رايات جديدة بقدر عددها من طراز الراية المثلثة الأهلة والنجوم وأن تطوى الراية العثمانية اليوم الظهر تماما عند إطلاق المدافع إجلالا لإلقاء مقاليد السلطنة المصرية إلى السلطان الجديد وتنشر الراية الجديدة بدلا منها". بقى بعد كل ذلك الدعاء باسم السلطان المصرى فى المساجد فى خطب الجمعة بعد أن ظل هذا الدعاء باسم السلطان العثمانى لما يناهز الأربعة قرون، ثم بعد ذلك فى صلوات الكنائس.

وتأكيدا على تمتع الحاكم الجديد على ما كان يتمتع به الحكام السابقين من أسرة محمد على فى قصره، فقد تركت دار المندوب مهمة التغييرات فى الهيئة العاملة فى قصر عابدين للسلطان، وكان مما ساعد حسين كامل على إنجاز هذه المهمة أن عددا من رجال الخديو السابق كانوا بصحبته خلال رحلته الأخيرة إلى الخارج، الأمر الذى مكنه من وضع عدد من خلصائه فى الأماكن الشاغرة.

جانب آخر من تلك المهام انصرف إلى تقطيع الرابطة الأخيرة التى ظلت تربط مصر بالدولة العثمانية .. والمعلوم أنه بعد الاحتلال البريطانى لمصر عام ١٨٨٢ بقيت أربع من تلك الروابط .. المندوب السامى التركى الذى تم ترحيله من البلاد بعد قيام الحرب، الجزية التى كانت تدفعها المالية المصرية للخزينة العثمانية والتى توقفت عن دفعها بعد أن ضمنت مصر أحد الديون العثمانية فى مقابل هذه الجزية ، الفرمان الشاهانى الذى كان يصدر بتسمية الحاكم الجديد من أبناء أسرة محمد على لدى انتقال الحكم إلى أحد أبنائها.

بقيت من كل تلك الروابط التى لم ينجح المحتلون فى الاقتراب منها تلك الخاصة بتعيين قاضى مصر المسئول عن القضاء الشرعى فى مصر المحروسة، وقد تهيب الإنجليز من الاقتراب من تلك الرابطة لطبيعتها الدينية، ولما يمكن أن يترتب على هذا الاقتراب من إثارة المشاعر الإسلامية لدى جموع المصريين. غير أن إعلان الحماية وتولى السلطان الجديد وفر الفرصة لتقطيع تلك الرابطة، الأمر الذى بشرت به الصحف المصريين فى يوم ٢٢ ديسمبر فى خبر طويل تحت عنوان "التغيير القضائى الشرعى فى القطر المصرى - سلطان مصر يولى القضاة".

على الجانب الآخر كانت هناك المؤسسة الثانية المتمثلة فى الحكومة، وقد جاء التغيير فيها بدوره متفقا مع مزيد من تدعيم أسباب (المكانة)، فقد لاحظ المتابعون أن عند تقديم رشدى باشا رئيس النظار استقالته بعد التغييرات التى جرت فى رأس السلطة، أن السلطان حسين كامل كلفه بتأليف (وزارة) جديدة، وكانت المرة الأولى التى تستخدم فيها هذه التسمية بعد أن ظلت تحمل اسم (النظارة) منذ نشأتها عام ١٨٧٨. السبب أنه كانت هناك وزارة فى الدولة المتبوعة، العثمانية، وكان مطلوبا ألا تختلط التسميات!

ولم يكن التغيير فى الاسم فقط بل تعداه إلى الصلاحيات، فمع اتضاح نية البريطانيين على إعلان الحماية تقدم رشدى باشا باقتراح للقائم بأعمال المعتمد البريطانى فى القاهرة بإعلان إجراء واسع للحكم الذاتى فى مصر، وصرح له بأن بقاءه هو وزملاءه فى الوزارة والتعاون مع الوجود البريطانى مرهون بطبيعة رد الفعل، وقد ترتب على ذلك أن تضمن قرار إعلان الحماية وعدا بسرعة التقدم فى سبيل الحكم الذاتى ..

الأهم من ذلك أن موقف رشدى باشا كان وراء عدول تفكير بعض المسئولين بالحكومة البريطانية عن أن تكون العلاقة الجديدة مع مصر علاقة (ضم)، الأمر الذى تصبح مصر معه "مستعمرة تاج". والاكتفاء بأن تكون علاقة "حماية". وهى بالطبع أقل حميمية من العلاقة الأولى، بكل ما لها وما عليها!

وكان ما جرى سواء بالنسبة لتعيين حاكم جديد من أبناء أسرة محمد على أو ببقاء وزارة رشدى والاستجابة البريطانية لبعض مطالبها فيه توسيع لنطاق المكانة التى اكتسبتها مصر بامتداد القرن السابق، غير أن هذه الاستجابة صدرت فى جانب منها عن مخاوف من ردود الفعل المصرية لمثل تلك التغييرات، وصدرت فى جانب آخر من التهديدات التى واجهتها الأراضى المصرية والناشئة عن الزحف التركى الألمانى عبر سيناء حتى وصلت إلى الشاطئ الشرقى من قناة السويس، وتصور المصريون أنها قد صحبت معها الخديو المخلوع، الأمر الذى احتفت به قطاعات عريضة من المصريين التى رددت أهزوجتها المشهورة «الله حى عباس جى».

بيد أنه بعد زوال المخاطر التى واجهت الوضع الجديد تحولت السياسات البريطانية من دعم "المكانة" إلى الاعتداء عليها !

* * *

بدأ الاعتداء البريطانى على (المكانة) المصرية لسبب متعلق بشكل الحماية أكثر مما هو متعلق بمضمونها، فمن الناحية القانونية فإن معاهدات الحماية تقضى بأن تمتد سيطرة الدولة الحامية على الجيش والعلاقات الخارجية، ولما كانت بريطانيا تهيمن على الجيش المصرى منذ احتلالها للبلاد، وما تبعه من أن أصدر الخديو توفيق قرارا بحل الجيش الثائر، فقد تم بعد ذلك بناء قوة عسكرية محدودة بقيادة بريطانية، وهى القوة التى زاد حجمها بعد قيام الدولة المهدية فى السودان وتهديدها للحدود المصرية١٨٨٩، ثم ما تبع ذلك من قرار استعادة السودان عام ١٨٩٨ .

كان كبار ضباط الجيش الجديد من الإنجليز، هذا فضلا عن قائده العام الذى تلقب بلقب السردار، والذى أصبح بعد ذلك يجمع بين هذا المنصب وبين منصب حاكم عام السودان، وقد شغله كل من كتشنر الذى قاد حملة الاستعادة ثم تبعه السير ريجنلد وينجت الذى شغله لسبعة عشر عاما متوالية حتى تولى

منصب المندوب السامى فى القاهرة.

نقول لما كانت بريطانيا على هذا النحو تسيطر على الجيش المصرى قبل إعلان الحماية فلم يكن هناك ثمة ما يدعوها إلى إدخال أية تغييرات فى هذا الجانب، غير أنه بقيت هناك قضية "العلاقات الخارجية" التى كانت تقوم بها نظارة من أهم النظارات السبع .. الأمر الذى يبدو فى أن عديدا ممن تولوها أصبحوا رؤساء للنظار بعدئذ، بل أن بعضهم جمع بين هذين المنصبين.

وقد انقسم الرأى بين المسئولين البريطانيين حول مصير هذه الوزارة بعد إعلان الحماية، فقد كان رأى شيتام فى القاهرة أن تبقى على ما هى عليه مع إشراف غير مباشر من جانب الدولة الحامية على شئون الخارجية المصرية غير أن موقف الخارجية البريطانية كان حاسما فى هذا الشأن فقد أرسلت لممثلها فى القاهرة تنبئه فيها أن روح الحماية أن الدولة الحامية هى المسئولة وحدها ومباشرة عن العلاقات الخارجية للبلد المحمية .. ويجب أن تقتصر الاتصالات الرسمية لممثلى الدول الأجنبية على وزير الخارجية فقط، وهو المندوب السامى، وفى حالة غيابه يتم الاتصال بممثل المندوب السامى وليس بوكيل الخارجية أو رئيس الوزراء"، وتشكلت وزارة رشدى الثانية بدون وزير خارجية لأول مرة فى تاريخ النظام الوزارى المصرى منذ نشأته، مما كان رمزا للسيادة البريطانية الوافدة وإهدارا لرمز من رموز الاستقلال، وهو ما لم يتقبله المصريون بسهولة.

هذا على المستوى الرسمى، ولكن كان هناك ما نجم عن استخدام الدعم البشرى المصرى للمجهود العسكرى البريطانى خلال الحرب، فقد ارتبط هذا الدعم فى الوجدان الوطنى العام، وفى الذاكرة التاريخية لجموع المصريين، بقيامه على القهر والإجبار، إذ عمدت "السلطة العسكرية" البريطانية إلى مداهمة القرى بمعونة من رجال الإدارة، على رأسهم المأمير والعمد، من حيث ساقوا الفلاحين إلى ميادين القتال على نحو غلبت عليه السخرة، حتى انتشر فى

الريف هذا الموال الحزين الذى يشكو فيه أهلوه من السلطة "اللى خدت ولدى"!

وقصة فيالق العمال المصريين التى أسهمت بجهد واضح فى حروب الحلفاء فى سيناء والعراق ووصلوا حتى فرنسا طويلة، ولكنا نختار منها هنا ما اتصل بتأثيرها على "مكانة مصر". وقد بدأت بتشكيل أورطة من الأشغال من هؤلاء مؤلفة من ستة بلوكات للخدمة فى حملة الحلفاء على الدردنيل خلال شهر مايو عام ١٩١٥، ومع أن الحملة فشلت إلا أن العمال المصريين المستقدمين أساسا من بين صفوف الفلاحين، قد نجحوا فى القيام بواجباتهم غير القتالية على نحو دفع قواد الجيوش البريطانية إلى المطالبة بهم بإلحاح، الأمر الذى دفع إلى التوسع فى التجربة لتغطية الاحتياجات إليهم فى سائر ميادين القتال. وشرع فى تنظيم هؤلاء على شكل مجموعات تضم فى أدناها خمسين فردا يرأسها واحد منهم، وتصل فى مستواها الأعلى إلى شكل الفيالق التى تعددت نوعياتها .. أهمها فيالق العمال التى كانت تقوم بالأعمال المعاونة فى ميادين القتال، بعدها النقل بالجمال، يليها النقل الإمبراطورى ووحدات النقل بالدواب، الحمير والبغال، فضلا عن وحدات أخرى أقل أهمية: الخدمات الطبية والبيطرية، الخدمات الراكبة والشرطة، وقد بلغ عدد هؤلاء ١٩٥٣٧ فردا فى أواخر عام ١٩١٥ وبدايات العام التالى.

وقد غلب خلال العامين الأخيرين من الحرب: ١٩١٧و١٩١٨أسلوب التطوع الإجبارى، الذى عمدت السلطات العسكرية البريطانية إلى اتباعه لسببين رئيسيين .. أولهما: عزوف الفلاحين المصريين عن التطوع الاختيارى فى فيالق العمال، وثانيهما: أن تلك الفيالق بعد اتساع استخدامها وزيادة عدد أبنائها قد أصبحت تشكل عبئا على ميزانية الجيش البريطانى. وقد تفتق ذهن المنوط بهم قيادة هذا الجيش عن فكرة مؤداها إمكانية توفير جانب من هذه الميزانية من خلال تحويل العلاقة التطوعية القائمة على التراضى إلى علاقة جبرية قائمة على السخرة .

وتطورت هذه الفكرة بالحصول على احتياطى (رديف) الجيش ووفقا لما تضمنته الوثائق البريطانية فقد عبر كل من السلطان حسين كامل فضلا عن رئيس الوزراء حسين باشا رشدى عن مخاوفهما من رد فعل ذلك على المصريين، خصوصا وان قائد عموم القوة البريطانية كان قد تعهد مع قيام الحرب وإعلان الحماية الا يتحملوا أى أعباء إضافية بسببها. غير أن السلطة العسكرية البريطانية لم تنصت إليهم بل صدر القرار بأن "جميع الأنفار الموجودين بالرديف ما عدا المستخدمين منهم بمصالح الحكومة مطلوبون للخدمة العسكرية" وكان عدد الجيش المصرى وقتئذ يبلغ ١٧٥٠٠ موزعين على الأسلحة المختلفة، الأمر الذى أزعج المصريين كثيرا، وقد قامت طريقة الجمع على أساس استدعاء هؤلاء للخدمة «طبقة فطبقة حسب ترتيب رفتهم من الجيش، وتبدأ بالذين رفتوا فى آخر الكل»، أما المهام فقد كانت تتناول «أعمال النقل وإنشاء السكك الحديدية».

وفى ظل هذا النظام كان الفرد من فيالق العمل يحصل على خمسة قروش يوميا إذا خدم داخل القطر المصرى ترتفع إلى ثمانية إذا خدم خارجه، هذا فضلا عن الحصول على تعيينات وملابس تصل قيمتها إلى خمسة قروش أخرى. أما أفراد فيالق النقل بالجمال فقد كان أجر كل منهم ستة قروش يوميا بالإضافة إلى خمسة قروش أخرى قيمة التعيينات والملابس، مما لم يكن محل رضاء المستدعين الأمر الذى دفع "فريق من رجال الرديف المقيمين بثكنات عين شمس إلى ميدان عابدين ليرفعوا إلى الأعتاب السلطانية شكواهم من التأخير فى دفع المكافأة المستحقة لهم وعدم كفاية الأجور التى تقرر دفعها إليهم وعدم موافقة الغذاء. وكان صاحب الدولة رئيس مجلس الوزراء موجودا وقتئذ بسراى عابدين العامرة فأعلم الشاكين بأن الحكومة ستنظر فى شكواهم وأن الواجب عليهم أن يعودوا إلى ثكناتهم فأذعنوا لهذا الأمر وانصرفوا فى الحال بنظام تام وفى اليوم التالى عادوا إلى ميدان عابدين لتجديد شكواهم التى قدموها بالأمس فأبلغهم من جانب السلطان حضرة صاحب السعادة سر ياور سعادته أن

شكاواهم تحت النظر الآن وأنه يأمـرهم بالعـودة فى الحـال إلى مـعـسكرهم فاطاعوا وعادوا جميعا إلى ثكناتهم".

ولما لم يستمع أحد لشكاوى هؤلاء فقد تزايدت أعداد الفارين منهم حتى أن وزارة الداخلية أرسلت فى ١٩ مايو عام ١٩١٦ منشورا إلى المأمير والضباط ورجال البوليس والعمد والمشايخ "للبحث عنهم ومن يوجد منهم يضبط ويرسل فى أقرب وقت إلى حضرة قومندان قسم المحروسة بالعباسية تحت التحفظ الكافى"، وإذا كان هذا المنشور بمثابة الاعتراف بفشل "حملة الرديف" فإنه كان فى نفس الوقت بداية للفصل الثالث من فصول تجنيد المصريين للعمل فى ميادين القتال، والقائم على السخرة الكاملة، وكان أسوأ الفصول. ففضلا عما ترتب عليه من إعمال سلطات الحماية البريطانية لنفوذها على نحو أنزل أشد الأضرار بقطاعات عريضة من المصريين فقد كان نموذجا لما أصاب مصر من تزعزع فى "المكانة" ناتج عن استخدام أبنائها فى حرب ليست طرفا فيها، وكان بعد ذلك من أهم أسباب مشاركة الفلاحين فى الثورة التى أعقبت الحرب ضد هذا النظام الذى أضارهم.

ولم يكن الفلاحون وحدهم المتضررين من سياسات الحماية فقد شاركهم فى ذلك أفندية المدينة الذين ساءهم إلغاء وزارة الخارجية، كما سبقت الإشارة. غير أن الأهم من ذلك كانت مشاركة البعض من أبناء أسرة محمد على فى هذه الغضبة، وكان منهم الأمير كمال الدين ابن السلطان حسين كامل. ففى أعقاب رحيل الرجل فوجئ المصريون بالصحف تنشر رسالتين. إحداهما من الأمير لوالده والثانية تبليغ من الحكومة البريطانية إلى شقيق السلطان الراحل: الأمير أحمد فؤاد..

(الرسالة) كانت قصيرة ونصها: "ياصاحب العظمة السلطانية - ذكرتمونى عظمتكم بما اتفقتم عليه مع الحكومة البريطانية الحامية وقت ارتقاء عظمتكم عرش السلطنة من تأجيل وضع نظام وراثة العرش السلطانى إلى ما بعد بحثه

وقد تفضلتم عظمتكم فأعربتم لى عن رغبتكم فى أن تكون وراثة عرش السلطنة المصرية منحصرة فى الأكبر من الأبناء ثم من بعده لأكبر أبنائه وهكذا على هذا الترتيب - وإنى لأذكر لعظمتكم هذه المنة الكبرى لما فى هذه الرغبة من التشريف لى".

بقية الرسالة كانت موضع دهشة المصريين، فقد حوت أمرا لم يحدث من قبل فى التاريخ المصرى، ولا من بعد .. جاء فيها "على أنى مع إخلاصى التام لشخصكم الكريم وحكمكم الجليل مقتنع كل الاقتناع بأن بقائى على حالتى الآن يمكننى من خدمة بلادى بأكثر مما يمكن أن أخدمها به فى حالة أخرى. لذلك أرجو من حسن تعطفاتكم أن تأذنوا لى عن كل حق أو صفة أو دعوى كان من الممكن أن أتمسك به فى إرث عرش السلطنة المصرية بصفتى ابنكم الوحيد - وإنى بهذه الصفة أقرر الآن بتنازلى عن كل ذلك - كمال الدين".

(التبليغ) كان موجها إلى الأمير أحمد فؤاد وموقعا من السير ريجنلد وينجت المندوب السامى البريطانى فى العاصمة المصرية، والذى أعرب فيه أولا عن أسفه لوفاة السلطان الراحل، ثم انتنى إلى القول "هذا وإنى مكلف فى الوقت نفسه بأن أحيط علم عظمتكم أنه لما كان نظام الوراثة على عرش السلطنة المصرية لم يوضع للآن وكنتم عظمتكم بعد طبقة البنين الوارث الشرعى المتعين تبعا لوراثة العرش فإن حكومة صاحب الجلالة البريطانية تعرض على عظمتكم تبوء هذا العرش السامى على أن يكون لورثتكم من بعدكم حسب النظام الوراثى الذى سيوضع بالاتفاق مع حكومة صاحب الجلالة البريطانية وبين عظمتكم"!

رغم المفاجأة تكشف الوثائق السرية البريطانية أن القضية قد أثيرت بين السلطان والمندوب السامى فى مايو عام ١٩١٥ بعد أن نجا حسين كامل من محاولة لاغتياله، ففى لقاء بين السلطان والمندوب السامى البريطانى فى أعقاب تلك المحاولة أبدى الأول رغبته فى إقرار تلك القضية، وقد طرح فى

هذه المناسبة أن يكون الوريث أحد ثلاثة؛ ابنه الأمير كمال الدين. الأمير أحمد فؤاد. وأخيرا ابن عمه الأمير يوسف كمال، وفى هذه المناسبة أسر السلطان لمكماهون أنه كان يتمنى لو أن الوريث كان ابنه غير أنه عازف عن ذلك، وفى حالة إصراره على العزوف فإنه ينصح باختيار أخيه الأمير فؤاد.

فى ٢١ سبتمبر عام ١٩١٧، وقبل أقل من ثلاثة أسابيع على وفاة السلطان حسين كامل كان رأى الحكومة البريطانية قد استقر على أن يكون الأمير أحمد فؤاد هو الوريث، غير أنها اشترطت قبل ذلك أن يعلن الأمير كمال الدين عن موقفه برفض العرش إذ لم ترغب أن تضع الأخير فى موقف يبدو معه وكأنه قد سلب حقه مما قد يخلق رأيا عاما غير محبذ لأن يكون فؤاد هو الوريث، ومن ثم طلبت من ممثلها فى القاهرة أن يحصل أولا على تنازل صريح من ابن السلطان حسين.

وبعد الحصول على الموافقة المطلوبة اعتلى السلطان فؤاد الأول عرش البلاد بعد احتفالات قريبة مما جرت لسلفه، ولم يعلم كثيرون أن الأمير كمال الدين قد رفض أن يتولى عرشه تحت الحماية البريطانية، والتى كان رافضا لها منذ البداية، فقد امتنع عن حضور احتفالات تتويج أبيه، وهو موقف يحسب له على الرغم مما قيل أنه قد اتخذه بتحريض من زوجته التى لم تكن سوى شقيقة الخديو المخلوع عباس الثانى!!

الفصل الثامن

الثورة واستعادة المكانة!

١٩١٨-١٩٢٢

بينما قبل المصريون على مضض الحماية البريطانية التى فرضتها بريطانيا على بلادهم فى ١٨ ديسمبر عام ١٩١٤ على اعتبار أنه إجراء مؤقت اقتضته ظروف الحرب وما حدث فيها من انضمام تركيا إلى دول الوسط، ينقضى بانقضائها، فقد تصورت حكومة لندن أنها قد حسمت وضع مصر بفرض هذه الحماية.

فى يوم ١١ نوفمبر ١٩١٨ انتهت الحرب رسميا بإعلان الهدنة، ولم ينقض سوى ٤٨ ساعة إلا وكان ثلاثة من أعضاء «الجمعية التشريعية» فى مقدمتهم الوكيل المنتخب سعد باشا زغلول يعقدون لقاء مع المندوب السامى فى القاهرة، السير ريجنلد وينجت ليعبروا له عن موقف الشعب المصرى من الحماية التى فرضت على بلادهم دون إرادتهم، ويطلبون تصحيح الأوضاع التى نجمت عن أحداث الحرب.

يبدو هذا الاختلاف فى التوجهات من المناقشات التى جرت فى هذا الاجتماع، يوم ١٣ نوفمبر ١٩١٨، والذى كان يحتفل به لوقت طويل تحت اسم عيد «الجهاد الوطنى» .. على الجانب المصرى قال على شعراوى باشا "نريد أن نكون أصدقاء للإنجليز صداقة الحر لا صداقة العبد للعبد". الأمر الذى أثار دهشة المندوب السامى البريطانى الذى تساءل: «إذًا أنتم تطلبون الاستقلال».

فلم يعتد ممثلو الحماية أن يطالب ممثلو الشعوب المحمية بالاستقلال (!). وقبل أن يمضى وقت طويل أوضح عبد العزيز فهمى هذا المقصد فى موقعين متتاليين من اللقاء، الأول جاء فيه قوله: "الاستقلال مبدأ جميع الأمم"، وأكد فى موقع آخر استحقاق مصر له فهى "أمة متماسكة، وسكانها عنصر واحد، ذو لغة واحدة، وهم كثيرو العدد، وبلادهم غنية، وبالجملة فشروط الاستقلال التام متوفرة فى مصر".

وبعد أن بثت السلطات البريطانية العراقيل فى طريق الوفد المصرى الذى تشكل بعد هذا اللقاء للسفر إلى مؤتمر الصلح فى باريس ورفع المطالب المصرية للمؤتمر أصدرت الزعامة الوفدية فى أول يناير عام ١٩١٩ بيانا وصفته بـ"الملخص الوجيز عما تراه الأمة المصرية فى نظام مستقبلها" أوضحت فيه أسباب المطالبة بـ"الاستقلال التام"، وتؤكد فى مجموعها على الفهم العميق لمكانة مصر، وكانت أربعة:

(أ) لأن الاستقلال حق طبيعى للأمم.

(ب) لأن مصر لم تهمل قط أمر المطالبة بهذا الاستقلال بل هى سفكت فى سبيله دم أبنائها. ولقد كان ما حازته من نصر فى ميدان القتال كافيا لرد السيادة إليها لولا اجتماع الدول العظمى فى سنة ١٨٤٠ _ ١٨٤١ وإكراهها على تقليل مطامعها إلى أدنى حد ممكن وجعلها تكتفى بالاستقلال الداخلى فقط وهو مع ذلك واسع النطاق يكاد يبلغ حد الاستقلال التام.

(جـ) لأن مصر الآن خالصة من آخر رباط كان يربطها بتركيا وهو رباط السيادة الاسمية، إذ أن تركيا أصبحت بسبب نتائج الحرب لا تستطيع أن تتمسك بهذه السيادة.

(د) لأن مصر ترى أن الوقت قد حان لإعلان استقلالها التام الذى يؤيده مركزها الجغرافى وأحوالها الجنسية والأدبية.

هذا عن التصور العام للمصريين لفترة ما بعد الحرب. وقد فعلت القيادة الجديدة للحركة الوطنية، ممثلة فى سعد زغلول ورجال الوفد كل ما يمكنهم لتأكيد هذا التصور:

● مخاطبة معتمدى الدول الأجنبية فى العاصمة المصرية، وهو ما تجاوز به الوفد شروط الحماية التى تقوم على أن الدولة الحامية هى المسئولة عن هذه المهمة، وقد حفل الخطاب الموجه إلى هؤلاء بالاحتجاج على تصرفات السلطات العسكرية البريطانية معهم لأنها إجراءات مناقضة على خط مستقيم للتأكيدات المتكررة على رءوس الملأ من أن صوت الشعوب وإفصاحها بالحرية عن ميولها القومية سيكون لها الأثر الفاصل فى تقرير مستقبلها".

● وتجاوزت قيادة الوفد معتمدى الدول حين قررت أن تخاطب رؤساء الدول مباشرة، وكان هذا ما فعلته حين كتبت للرئيس الأمريكى وودرو ولسون صاحب المبادئ الأربعة عشرة التى تضمنها مبدأ حق الشعوب التى كانت خاضعة للدولة العثمانية فى تقرير مصيرها، وقد كشف هذا الخطاب تماما عن وجهة النظر المصرية فى موقوتية نظام الحماية .. جاء فيه:

«أجل أن السلطة البريطانية قد طلبت إلينا أن نبدى اقتراحات مكتوبة فى إدارة مصر بشرط أن لا تخرج عن دائرة الحماية التى رتبتها، وأنها بذلك تطلب إلينا المحال لأن مصر لم تقبل مطلقا هذه الحماية التى ليست إلا عملا من الأعمال الحربية والتى مع كونها مناقضة لآمالنا فى الاستقلال فهى مناقضة أيضا للحقوق التى كسبناها من تركيا من زمان بعيد. فإن هذه الحرب أبعد من يكون من أن تضيق دائرة تلك الحقوق بل على ضد ذلك توسع فيها إلى حد الاستقلال تطبيقا للمبادئ الجديدة التى تقضى باحترام الجنسيات».

● لمزيد من التأكيد على وحدة الموقف المصرى من استعادة «المكانة» فقد تقدم رئيس الوزراء حسين رشدى باشا، فى نفس الوقت تقريبا، يطلب للسلطان فؤاد أن يسمح له مع وزير المعارف عدلى يكن باشا، للسفر إلى باريس لعرض

مطالب المصريين على المؤتمر، وهو ما لم يعترض عليه السلطان بينما جرى باتفاق مع زعامة الوفد، غير أن المندوب السامى رفض الفكرة مما دعا رشدى باشا إلى تقديم استقالة الوزارة، والتى لم يقبلها فؤاد.

المهم فى كل هذه التحركات ما بدا من إجماع مصرى على رفض قبول الأمر الواقع الذى حاولت بريطانيا أن تفرضه مستغلة فى ذلك ظروف الحرب، الأمر الذى يقرره "عبد الرحمن فهمى" سكرتير الوفد فى مذكراته، إذ يقول عن رد فعل رسالة الاحتجاج التى قدمها الوفد لمعتمدى الدول أنه قد تناقلها "أفراد الشعب وهيئاته المختلفة، وأصبح موضع حديثهم، ومثار إعجابهم، وكان له أثر بليغ فى ازدياد حماسة الشعب والتفافه حول الوفد، وكانت النداءات التى يوجهها الوفد لرئيس جمهورية الولايات المتحدة وإلى أعضاء مؤتمر الصلح تشعل نار الحماسة فى الشعب، وتقوى الرابطة بينه وبين الوفد، وكان المظهر الخارجى البديع لهذه الرابطة الوفود التى أخذت تتدفق كالسيل الجارف على بيت الأمة لتتعرف خطى الوفد وأعماله".

وتبع ذلك ما هو معلوم من اشتعال أعمال العنف لمقاومة نظام الحماية التى اتسع نطاقها وتحولت إلى أكبر ثورة شعبية فى التاريخ المصرى الحديث، ثورة ١٩١٩ بكل ما ترتب عليها من محاولات استعادة «مكانة مصر».

* * *

دفع المندوب السامى البريطانى فى مصر السير ريجنلد وينجت منصبه ثمنا لموقفه فى لقاء ١٣ نوفمبر من الزعماء الثلاثة، فقد اتضح أن الرجل رغم خدمته الطويلة فى مصر والسودان، كرئيس للمخابرات، ثم كحاكم عام للسودان لفترة طويلة تجاوزت عقدا ونصف، فإنه لم تتوفر له الخبرة التاريخية الكافية للتعامل مع المسألة المصرية، وقد ألمح على باشا شعراوى إلى ذلك خلال المقابلة عندما حذره من أن يتعامل مع المصريين كما يتعامل مع أبناء قبيلة الجعليين، وهى قبيلة سودانية.

ولترتيب الأمور بعد استبعاد وينجت تقرر السماح للوفد المصرى بالسفر إلى باريس، وأن يحل محله اللورد اللنبى، بكل سمعته العسكرية التى اكتسبها خلال الحرب فى ميدان فلسطين والشام، ثم الأهم من كل ذلك إرسال لجنة لتقصى الحقائق عن الأسباب التى أدت إلى قيام الثورة، والتى ظلت الوثائق البريطانية تنعتها بـ"الاضطرابات"، وهى اللجنة التى تقرر أن تسند رئاستها إلى اللورد ملنر وزير المستعمرات!

وقد وضعت الحكومة البريطانية أمام اللجنة مجموعة من الأسئلة يدور عليها تقريرها يعنينا منها السؤال الثالث لصلته بقضية "المكانة" .. نص السؤال «ما هى الأسباب السياسية الأصلية التى أدت للقلاقل الحديثة وإلى أى حد كان الاستياء من شكل الحكومة الحاضر سببا فى تلك القلاقل؟».

فى إجابتها على هذا السؤال أقرت لجنة اللورد ملنر فى أكثر من موقع من تقريرها حقيقة الأهمية التى يعولها المصريون على مكانة بلادهم التى أهدرها إعلان الحماية عليها ..

جاء فى أحد هذه المواقع: "يقول المصريون الوطنيون دائما ويؤكدون أنهم فهموا أن الحماية ستكون احتياطا حربيا، وأن الوعد بالدفاع عن مصر الذى صدر الوعد به فى الفقرة الثانية من المنشور يقتصر على الدفاع فى الحرب فقط، ولكن يظهر لنا من عبارة المنشور أنه لا يفتح بابا لهذا التفسير، ولكن لا ريب فى أن المصريين أفهموا أن المساعى ستبذل بعد الحرب لتحقيق أمانيهم القومية، وأن الجهد أفرغ فى التأكيد لهم بأن حالتهم السياسية الوطنية لم تصر بعد بسط الحماية عليهم أردأ مما كانت عليه قبلها".

وجاء فى موقع آخر: «زد على ذلك أن المصريين الوطنيين يستشهدون بشواهد عديدة صرح فيها رجال الدولة البريطانيون بإنكار كل فكرة بضم البلاد أو باحتلالها احتلال دائما، وبتأييد القول الذى قاله السير إلدون جورست (المعتمد البريطانى فى القاهرة ١٩٠٧-١٩١١) وهو أن الفكرة الأساسية التى

تتوخاها الحكومة البريطانية هى إعداد المصريين للحكم الذاتى ومساعدتهم فى الوقت نفسه لكى يتمتعوا باجتناء الفوائد التى تعود عليهم من وجود حكومة صالحة فى بلادهم».

وأقر موقع ثالث من التقرير أن حركة المطالبة بالاستقلال قد زادت فى أواخر الحرب خاصة بعد نشر التصريح الإنجليزى- الفرنسى فى أوائل نوفمبر ١٩١٨ عن سورية والعراق، فقد جاء فيه أن الدولتين تنويان تحرير الشعوب التى أنقذت من الظلم العثمانى تحريرا تاما "زد على هذا أن المصريين كانوا قد شاهدوا قبل ذلك بقليل إنشاء مملكة مستقلة فى بلاد العرب التى لا يزالون يعدونها متأخرة بمراحل فى الحضارة والارتقاء عن بلادهم التى تضارع بلاد الغربيين بعض المضارعة!"

وخلصت اللجنة من هذا العرض إلى القول: "يظهر مما تقدم ذكره أنه لا بد من مراعاة هذا الشعور المتأصل فى أعماق نفوسهم عند السعى فى التوفيق بين البريطانيين والمصريين ولا غنى عن ذلك فى كل سياسة يقصد بها استمالة العناصر التى هى أكثر اعتدالا وميلا إلينا من سواها بين عناصر الوطنية المصرية حتى تعود إلينا وتنحاز إلى جانبنا، ولا يكفى لذلك إعطاء مصر كثيرا أو قليلا من الحكم الذاتى، لأن المصريين لا يعدون بلادهم من جملة الأملاك البريطانية ولا يعدون أنفسهم رعية بريطانية. وهذا الفارق يوجب التفريق والتمييز بين قضية الارتقاء الدستورى فى مصر وقضيته فى البلدان الأخرى التى مضت عليها السنون وهى جزء من الإمبراطورية البريطانية، كبلاد الهند البريطانية مثلا. فإننا نقول فى كلامنا عن هذه البلاد أنها تبلغ حالة القومية (أو حالة الأمة) تدريجا. وأما المصريون فيقولون أنهم بلغوا هذه الغاية ولا يمكن أن يرضوا بحل لمستقبل مصر إذا لم يكن مبنيا على الاعتراف بدعواهم هذه!"

وبدأت بعدئذ سلسلة من المفاوضات الطويلة بدأها الوفد مع اللورد ملنر، والتى تخللها أعمال ثورية ظلت ترفع شعار "الجلاء (التام) أو الموت الزؤام".

وعلى امتداد جولتى المفاوضات المعروفة أولاهما بمفاوضات سعد-ملنر، والثانية بـ عدلى- كيرزون كانت قضية «استعادة المكانة» تمثل الهاجس الرئيسى للمفاوض المصرى.

بالنسبة لمشروع المعاهدة الذى قدمه الوفد إلى ملنر فى ١٧ يوليو ١٩٢٠ استهله بمادتين تفيدان هذا المعنى: أولاهما: تعترف بريطانيا العظمى باستقلال مصر، وتنتهى الحماية التى أعلنتها بريطانيا العظمى على مصر فى ١٨ ديسمبر ١٩١٤، هى والاحتلال العسكرى الإنجليزى وبذلك تسترد مصر كامل سيادتها الداخلية والخارجية، وتكون دولة ذات نظام دستورى. والثانية: تجلى بريطانيا العظمى جنودها عن القطر المصرى فى ظرف ... من تاريخ العمل بهذه المعاهدة.

وقد حاول المندوب السامى البريطانى فى القاهرة، اللورد اللنبى، أن يقلل من حدتها، الأمر الذى مارس معه ضغوطا على حكومة لندن وانتهى بتبليغ قدمه اللورد اللنبى للسلطان فؤاد فى ٢٦ فبراير ١٩٢١ يقرر أن "الحماية لم تعد علاقة مرضية بين البلدين"، وكان خطوة مهمة نحو استعادة مصر لمكانتها، نص التبليغ:

إن حكومة جلالة الملك بعد دراسة الاقتراحات التى اقترحها اللورد ملنر استنتجت أن نظام الحماية لا يكون علاقة مرضية تبقى فيها مصر تجاه بريطانيا العظمى. ومع أن حكومة جلالته لم تتوصل بعد إلى قرارات نهائية فيما يختص باقتراحات اللورد ملنر، فإنها ترغب فى الشروع فى تبادل الآراء فى هذه الاقتراحات مع وفد يعينه عظمة السلطان للوصول، إذا أمكن، إلى إبدال الحماية بعلاقة تضمن المصالح الخصوصية التى لبريطانيا العظمى، وتمكنها من تقديم الضمانات الكافية للدول الأجنبية وتطابق الأمانى المشروعة لمصر وللشعب المصرى".

وقد سهل ذلك التصريح الطريق كثيرا أمام المفاوضات التى جرت فى لندن فى نوفمبر من نفس السنة والتى قدم فى نهايتها اللورد كرزون مشروع اتفاق يهدئ فى مواده الثلاثة الأولى من هواجس الجانب المصرى على المكانة ..

أولها الإقرار بانتهاء الحماية والاعتراف بمصر دولة ذات سيادة فى ظل حكومة دستورية على أن يبرم بين الجانبين معاهدة وميثاق دائمين بالسلام والمودة والتحالف، وثانيها: خاص بالعلاقات الخارجية، فقد وافق الجانب البريطانى على إعادة وزارة الخارجية المصرية، وأن يكون لمصر فى لندن أو فى غيرها من العواصم التى ترى الحاجة إلى ذلك معتمدون سياسيون يكون لهم لقب الوزير المفوض ومرتبته. وإن كانت قد وضعت شروطا فى سبيل استكمال أسباب التمثيل الخارجي: علاقة وثيقة بين المندوب السامى ووزارة الخارجية بعد عودتها، ألا تعقد الحكومة المصرية أى اتفاق مع دولة أجنبية دون استطلاع رأى الحكومة البريطانية، وأن تقوم الحكومة البريطانية بالتفاوض بالنيابة عن مصر مع الدول صاحبة الامتيازات لإلغائها.

المادة الثالثة :خاصة بالمسائل العسكرية. وفيها تعهدت بريطانيا بمساعدة مصر فى الدفاع عن مصالحها الحيوية وعن سلامة أراضيها، ويكون للقوات البريطانية أن تستقر فى أى مكان فى مصر ولأى زمان يحددان من آونة لأخرى "ويكون لها أيضا فى كل وقت ما لها الآن من التسهيلات لإحراز الثكنات وميادين التموين والمطارات ..الخ"، مما كان يعنى فى النهاية "استعادة المكانة" ولكن بشروط، أو بالأحرى استعادة بعضا من هذه المكانة، الأمر الذى لم يكن الوفد المصرى مستعدا لقبوله، وهو ما تضمنه رد عدلى باشا المؤرخ فى ١٥ نوفمبر ١٩٢١ .

فى التقرير الذى رفعه عدلى باشا إلى السلطان فؤاد أوضح أسباب رفض الجانب المصرى للمقترحات البريطانية، ودار أغلبها حول أنها لا تحقق "استعادة المكانة المصرية" كما كان مأمولا .. فالقوة العسكرية أصبحت فى نظر الحكومة الإنجليزية وسيلة لتحقيق غايات مختلفة: الدفاع عن سلامة المواصلات الإمبراطورية، مساعدة مصر فى الدفاع عن حدودها، حماية المصالح الأجنبية، مساعدة الحكومة المصرية فى قمع الفتن وحفظ النظام، وأصبح لها أن ترابط فى أى مكان. أما التمثيل السياسى فهى وإن سلمت بأن يكون لمصر وزارة

خارجية ووزير خارجية غير أنها اشترطت أن يكون هذا الوزير فى أوثق اتصال والصق علاقة مع المندوب السامى الإنجليزى، وان يكون تمثيلها السياسى موكولا إلى ممثل إنجلترا".

فى مواجهة هذا التباين فى المواقف حول "استعادة المكانة المصرية" من خلال المفاوضات خلص الجانب البريطانى إلى أن يفرض حلا منفردا، كما فعل وقت قيام الحرب الأولى، فقد أعلن الحماية دون اتفاق مع الطرف الآخر، كما كان مفروضا، ورأى مرة أخرى أن يلغيها دون اتفاق، بمعنى آخر أن العلاقة التعاقدية التى كان ينبغى أن تنشأ بين البلدين لم تكن موجودة فى البداية لأنه لم يكن هناك من الساسة المصريين من يجرؤ على وضع توقيعه على اتفاقية للحماية تلغى ما كان لمصر من "مكانة تاريخية"، الأمر الذى دعا حكومة لندن، وبإجراء منفرد مرة أخرى، إلى أن تصدر تصريحا ضمنته سياستها الجديدة لأنه لم يكن هناك سياسى مصرى، حتى من المعتدلين أمثال عدلى يكن، قادرا على التوقيع على معاهدة لا تعيد لمصر مكانتها التى فقدتها نتيجة لإعلان الحماية.

* * *

تصريح ٢٨ فبراير عام ١٩٢٢ الذى نال شهرة واسعة على اعتبار أنه جاء بمثابة اعتراف رسمى من جانب الحكومة البريطانية ليس هو العبارات القصيرة التى اشتهر بها والتى بعد أن أشارت إلى الأهمية الجوهرية للعلاقات بين البلدين للإمبراطورية البريطانية خلصت إلى ثلاثة مبادئ:

١- انتهت الحماية البريطانية على مصر

٢- وتكون مصر دولة مستقلة ذات سيادة.

٣- حالما تصدر حكومة عظمة السلطان قانون تضمينات (إقرار الإجراءات التى اتخذت باسم السلطة العسكرية) نافذ الفعل على جميع سكان مصر.

٤- تلغى الأحكام العرفية التى أعلنت فى ٢ نوفمبر سنة ١٩١٤ .

٥- إلى أن يحين الوقت الذى يتسنى فيه إبرام اتفاقات بين حكومة جلالة الملك وبين الحكومة المصرية فيما يتعلق بالأمور الآتى بيانها.

٦- وذلك بمفاوضات ودية غير مقيدة بين الفريقين تحتفظ حكومة جلالة الملك بصورة مطلقة بتولى هذه الأمور:

أ ـ تأمين مواصلات الإمبراطورية البريطانية فى مصر.

ب ـ الدفاع عن مصر من كل اعتداء أو تداخل أجنبى بالذات أو بالواسطة.

جـ ـ حماية المصالح الأجنبية فى مصر وحماية الأقليات.

د ـ السودان.

وحتى تبرم الاتفاقات تبقى الحالة فيما يتعلق بهذه الأمور على ما هى عليه الآن.

غير أن ذلك التصريح القصير كان قد مهد له تبليغ خاص من المندوب السامى إلى «حضرة صاحب العظمة السلطان» بنفس التاريخ.

أشار اللورد اللنبى فى تقريره إلى اللبس الذى حدث عند المصريين نتيجة لتبليغ كان قد قدمه للسلطان يوم ٣ ديسمبر من العام السابق، وكان أقرب إلى خطاب مَن بالتذكير بالأفضال التى قدمتها بريطانيا لمصر، مما لم يكن محل رضاء الوطنيين الذين رأوا فيه نذير شر من جانب حكومة لندن، وإنكارا للمكانة التى كانت تتمتع بها مصر قبل قدوم الإنجليز إليها ثم إعلان الحماية عليها.

فمما جاء تبريرا لهذا الإعلان أنه قد صدر لدرء الخطر عن الإمبراطورية البريطانية ومصر معا بالعمل المشترك تحت قيادة واحدة "وقد كان اتساع نطاق الحرب بدخول تركيا فيها سببا فى قتل وتشويه الآلاف من رعايا جلالة الملك فى الهند واستراليا ونيوزيلندا ومن رجال بريطانيا العظمى أيضا .. وقد اجتازت مصر هذه المحنة دون أن يمسسها ضرر. وكان ذلك بفضل جهود أولئك الجنود الذين غشوا أرضها. فكانت خسائر مصر طفيفة ولم يزد دينها. وثروتها اليوم

أعظم مما كانت قبل الحرب، فى حين أن الكساد الاقتصادى قد اشتدت وطأته على أكثر البلدان الأخرى. فليس من الحكمة أن يتغاضى الشعب المصرى عن هذه الحقائق أو ينسى من هو مدين له بذلك كله. ولولا قوة بأس الإمبراطورية البريطانية فى الحرب لأصبحت مصر ميدانا تتلاقى فيه القوات المتحاربة وتتطاحن، ولوطئت هذه القوات حقوق مصر بالأقدام وأودت برخائها"!

لعل ما جاء فى هذا التبليغ الأول وردود فعله الواسعة بين المصريين هو الذى دفع اللنبى إلى الإشارة فى مستهل التبليغ الثانى إلى أن المصريين ذهبوا فيه مذاهب تخالف افكار الحكومة البريطانية وسياستها، وهو ما أعرب عن أسفه بسببه، مؤكدا أن بريطانيا العظمى لن ترجع عن نواياها القائمة على التسامح والعطف على الأمانى المصرية، أو أنها تنوى الانتفاع بمركزها الخاص لاستبقاء نظام سياسى إدارى لا يتفق والحريات التى وعدت بها. وأنها صادقة الرغبة فى أن ترى مصر متمتعة بما تتمتع به البلاد المستقلة من ميزات أهلية ومن مركز دولى.

أنكر أيضا أن تكون إنجلترا راغبة فى التدخل فى شئون مصر الداخلية "وإن أصدق رغباتها وأخلصها هو أن تترك للمصريين إدارة شئونهم. ودلل على ذلك بأن الحكومة البريطانية تنوى عرض التصريح المرفق بهذا التبليغ للبرلمان البريطانى للموافقة عليه، وهو التصريح الذى يجب "أن يوجد حالة تسود فيها الثقة المتبادلة ويضع الأساس لحل المسألة المصرية حلا يرضى الطرفين".

وقدم تبليغ المندوب السامى بعد ذلك ما يمكن أن نسميه عربونا على الصداقة البريطانية لمصر مما جاء فى البندين ٩ و١٠ منه:

المادة الأولى: ليس ثمة ما يمنع منذ الآن من إعادة منصب وزير الخارجية والعمل لتحقيق التمثيل السياسى والقنصلى لمصر.

المادة الثانية: أما إنشاء برلمان يتمتع بحق الإشراف والرقابة على السياسة والإدارة فى حكومة مسئولة على الطريقة الدستورية فالأمر فيه يرجع إلى

عظمتكم وإلى الشعب المصرى. وإذا أبطأ لأى سبب من الأسباب إنفاذ قانون التضمينات السارى على جميع ساكنى مصر والذى أشير إليه فى التصريح الملحق بهذا، فإننى أود ان أحيط عظمتكم علما بأننى -إلى ان يتم إلغاء الإعلان الصادر فى ٢ نوفمبر سنة ١٩١٤- ساكون على استعداد لإيقاف تطبيق الأحكام العرفية فى جميع الأمور المتعلقة بحرية المصريين فى التمتع بحقوقهم السياسية".

وكان هذا التبليغ والتصريح الملحق به نهاية مرحلة بذل فيها المصريون أقصى سعيهم لاستعادة "المكانة"، مرحلة استخدم المصريون، كل ما يملكون من أسلحة، الثورة الشعبية والاتصالات السياسية، لتبدأ مرحلة جديدة من المفاوضات الطويلة ناهزت عقدا ونصف حتى تم التوصل إلى أول علاقة تعاقدية بين الطرفين عام ١٩٣٦ افتتح معها الوطنيون أنه قد تم بالفعل "استعادة المكانة"، وله قصة أخرى!

الفصل التاسع

استكمال مقومات المكانة

١٩٢٢-١٩٣٦

عرفت السنوات الخمس عشرة الفاصلة بين صدور تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ الذى أقر بأن مصر «دولة مستقلة ذات سيادة» وبين حصولها على عضوية عصبة الأمم عام ١٩٣٧، جملة من المتغيرات بالنسبة لقضية (المكانة) لم تحدث على هذا النحو فى أية فترة سابقة ..

ولم تقتصر هذه المتغيرات على الجانب السياسى رغم أهميته، وهو الجانب الذى كان يمكن أن تشاركها فى دول مجاورة، ولكن إلى حد، إنما امتد، وهذا هو الأهــم _فى رأينا- إلى الجانب الثقافى والاقتصادى، وهو ما جعل لمصر هذه المكانة المتميزة والمتمايزة فى المنطقة وأفرد لها الدور الرائد، بالفعل وليس بالقول ..

على الجانب السياسى: فى مقدمة هذه المتغيرات ما أصاب وضع «رأس الدولة»، ونقصد به الجالس على العرش، عظمة السلطان فؤاد. ففى يوم الخميس ١٦ مارس عام ١٩٢٢ نشرت الوقائع المصرية «أمرا سلطانيا كريما»، جاء فيه: نعلن على ملأ العالم أن مصر منذ اليوم دولة متمتعة بالسيادة والاستقلال ونتخذ لنفسنا لقب صاحب الجلالة ملك مصر ليكون لبلادنا ما يتفق مع استقلالها من مظاهر الشخصية الدولية وأسباب العزة القومية.

ويشير الإطلاع على الوثائق السرية البريطانية أنه لم تكن هناك ثمة مشكلة فى تغيير لقب الحاكم المصرى عام ١٩٢٢ مثل تلك التى نشبت عند تغيير ذلك اللقب قبل ثمان سنوات. فقد جاء هذا التغيير بمبادرة من السلطان فؤاد ودونما اعتراض من جانب المسئولين البريطانيين فى القاهرة. ولعدد من الأسباب ..

منها أن هذا اللقب كان قد شاع خلال الفترة التى أعقبت الحرب العظمى فى العالم العربى. الشريف حسين الذى أصبح ملكا على الحجاز بعد ثورته على الدولة العثمانية المعروفة باسم الثورة العربية الكبرى. والأمير فيصل الذى أصبح ملكا على سوريا ثم العراق فى نفس الفترة. ولم يكن من المتصور أن يتمتع حكام مثل تلك الدول الناشئة بهذا اللقب ولا يتمتع به أبناء أسرة محمد على فى مصر بعد أن قضوا فى سدة الحكم تلك الفترة الطويلة التى بدأت منذ مطلع القرن التاسع عشر وخلال الربع الأول من القرن التالى.

ومنها أنه بعد إسقاط الحماية عن البلاد بمقتضى تصريح ٢٨ فبراير عام ١٩٢٢ فقد سقطت معها الحجة البريطانية برفض تلقيب الحاكم المصرى «بصاحب الجلالة الملك» لئلا يطاول الجالس على عرش الدولة المتبوعة. فمن الناحية القانونية على الأقل لم يعد هناك تابع ومتبوع، كما كان الحال عند إعلان الحماية قبل نحو ثمان سنوات.

المهم أنه مع الأمر السلطانى رقم ١٨ لسنة ١٩٢٢ وهو آخر تلك الأوامر، بدأ عصر جديد بأوامر ملكية، وبتطوير كبير فى المؤسسة الحاكمة التى جاء على رأسها فؤاد ثم فاروق.

من الناحية الدولية، وفى نفس يوم الأمر السلطانى، بعث رئيس الوزراء عبد الخالق باشا ثروت، بصفته وزيرا للخارجية بمنشور دورى إلى ممثلى الدول فى القاهرة ضمنه ترجمة النطق الملكى على أثر إلغاء الحماية البريطانية على مصر معلنا به أن مصر أصبحت دولة متمتعة بالسيادة والاستقلال وأن السلطان اتخذ لنفسه لقب صاحب الجلالة ملك مصر "وأننى أرجوكم التكرم بتبليغ هذا النطق إلى حكومتكم وانتهز هذه الفرصة لأكرر لجنابكم عظيم احترامى!"

وكان رد الملك جورج الخامس "ملك المملكة المتحدة وإمبراطور الهند" أول ما وصل "إلى جلالة الملك فؤاد"، والذى أهداه فيه صادق التهانى "وأرجو من صميم القلب أن تسعد بلادكم بثمار الاستقلال أزمانا طويلة تمنيت وجودها بين بريطانيا العظمى ومصر"، وجاءت أسبقية الرد وصياغته على هذا النحو مقصودة من جانب وزارة الخارجية البريطانية، فيما تشير إليه الوثائق البريطانية السرية وتتابعت بعد ذلك الردود من عواهل الدول التى وصلها منشور الحكومة المصرية ..

وشرع «صاحب الجلالة ملك مصر» بعد ذلك فى ترتيب شئون البلاط الأمر الذى تضمنته مجموعة من الأوامر الملكية ، صدر أولها فى ١٣ إبريل سنة ١٩٢٢ بشأن «نظام الوراثة فى بيت محمد على»، وقد تضمن ثلاث عشرة مادة ..

أهمها من ناحية تعزيز المكانة المادة الأولى: التى نظمت طريقة انتقال ولاية الملك «من صاحب العرش إلى أكبر أبنائه ثم إلى أكبر أبناء ذلك الابن الأكبر وهكذا طبقة بعد طبقة، وإذا توفى أكبر الأبناء قبل أن ينتقل إليه الملك كانت الولاية إلى أكبر أبنائه ولو كان للمتوفى إخوة. ويشترط فى كل الأحوال أن يولد الأبناء من زوجة شرعية. فولاية الملك من بعدنا لولدنا المحبوب الأمير فاروق».

فى حالة عدم وجود الابن نصت المادة الثالثة أن يؤول العرش إلى «أكبر أبناء الإخوة الآخرين فإن لم يكن لأكبر أخوته الآخرين حسب ترتيب سن الإخوة». غير أن هذه المادة استثنت الخديو السابق عباس حلمى «فلا تثبت له ولاية الملك على ان هذا الاستثناء لا يتعداه إلى أبنائه وذريته».

وتبدو أهمية قضية وراثة العرش فى أسرة محمد على من حقيقة مفادها أن أول رموز المكانة التى تقررت بمقتضى تسوية ١٨٤٠-١٨٤١ أن يكون حكم مصر وراثيا فى هذه الأسرة، الأرشد فيها وقت رحيل سابقه، بالوفاة أو الخلع، وأن هذه الوراثة كانت تقررها قبل عام ١٩١٤ الفرمانات السلطانية، ثم أصبحت تقررها بعد ١٩١٤ وإعلان الحماية البريطانية قرارات وزارة الخارجية بلندن. أما هذه المرة فأصبح يقررها قانون يصدره الملك الجديد.

قبل انقضاء شهرين اصدر الملك فؤاد الأمر الثانى وكان خاصا هذه المرة «بنظام الأسرة المالكة»، وقد جاء فى مطلع المذكرة التفسيرية الملحقة به أن تلك الأسرة "ركن من أركان الدولة بما بينها وبين الجالس على العرش من أواصر القرابة وبما قد يؤول إليها من حقوق العرش. وهى من جهة أخرى أكبر الأسر واكرمها والمثال الذى يحتذى فى ضبط النفس وكمال السلوك".

تضمن الأمر الملكى الجديد اثنين وعشرين مادة بدأها بالقول أن "صاحب العرش رئيس الأسرة المالكة وله بهذه المثابة حق الولاية على أعضائها". ثم دلف من ذلك إلى تحديد من ينطبق عليهم وصف الأمراء .. أولاد الملك وأولادهم من الظهور، إخوة الملك وأخواته، الأشقاء أو لأب، أولاد ولاة مصر وخديويها وسلطانها وأولادهم من الظهور، من ذكر اسمه فى الكشف المرفق من ذرية محمد على من الظهور، من عدا هؤلاء من ذرية محمد على ممن يمنحهم الملك لقب الأمير أو الأميرة، زوجات الأمراء المتقدم بيانهم وأراملهم حتى يتزوجن،وأن يكونوا مسلمين كما يشترط أيضا فى الأمراء أن يكونوا مصريين".

ونظمت المادة الثامنة، ولأول مرة فى تاريخ أسرة محمد على، مجلس البلاط الملكى الذى تشكل من أمير من الأسرة المالكة يعين بأمر ملكى، رئيس مجلس الأعيان (الشيوخ)، وزير الحقانية (العدل)، رئيس ديوان الملك، شيخ الأزهر، رئيس محكمة الاستئناف الأهلية بالقاهرة وأخيرا مفتى الديار المصرية. على أن تعقد الرئاسة للأمير، وان يصدر أمر ملكى بتعيين "كاتم سر" للمجلس يحتفظ بسجلاته وأوراقه بديوان الملك.

ومثل مولد الدبلوماسية المصرية التطور الثانى من تطورات استكمال مقومات المكانة، فعلى الرغم من أن عودة الخارجية المصرية كانت تتيح "لحكومة جلالة ملك مصر" أن ترسل ببعثاتها الدبلوماسية إلى الدول التى لها تمثيل سياسى فى القاهرة، إلا أن أول مجموعة من الأوامر الملكية بالتعيين للدبلوماسيين المصريين فى الخارج صدرت يوم ١٨ سبتمبر عام ١٩٢٣، أى بعد

١٩ شهرا كاملة من تلك العودة، فقد تطلب الأمر بعض الوقت لتوفير الاعتمادات المالية اللازمة للإنفاق على المولود الجديد وإعداد الكوادر اللازمة لتحمل أعبائه.

وقد ارتبطت الدبلوماسية المصرية منذ مولدها (١٩٢٢) وحتى عقد معاهدة ١٩٣٦ بالقضية الوطنية، بحكم أن استكمال شكلها كان مرهونا باستكمال أسباب الاستقلال المصرى، ولأن مصر حصلت بمقتضى تصريح ٢٨ فبراير عام ١٩٢٢ على استقلال منقوص، فقد بقى التمثيل الدبلوماسى المصرى رهينة فى أيدى البريطانيين، فهم من ناحية ظلوا يعرقلون انضمام مصر للمنظمة الدولية التى كانت قد قامت بعد الحرب العالمية الأولى، عصبة الأمم، ثم أنهم من ناحية أخرى رفضوا أن يتم التبادل بين القاهرة وسائر العواصم على مستوى السفارات.

المستوى الذى رأت بريطانيا أن يكون عليه تبادل التمثيل الدبلوماسى المصرى مع الخارج: "معتمد سياسى له لقب وزير Minister Plenipotentiaire"، وليس سفيرا، الحالة الوحيدة التى تم استثناؤها من ذلك كان ممثل بريطانيا فى القاهرة بالطبع والذى ظل يتمتع بلقب المندوب السامى High Commissioner.

وكانت لندن وباريس العاصمتين الأولبين اللتين تقرر قيام بعثتين دبلوماسيتين فيهما، تلاهما روما بحكم أن الجالية الإيطالية ظلت تشكل أقوى وأكبر الجاليات فى القطر المصرى، هذا فضلا عما ترتب على وجود الإيطاليين على الحدود المصرية الغربية فى ليبيا مما صنع علاقات متشابكة بين الطرفين، والأخيرة فى واشنطون بعد أن تأكدت نية حكومة الولايات المتحدة الأمريكية على أن تلعب دورا فى السياسة الدولية بعد اشتراكها الفاعل فى مجريات الحرب العالمية الأولى، وفى وضع قواعد السلام من خلال المبادئ الأربعة عشرة التى كان قد أصدرها رئيسها الشهير وودرو ويلسون.

ولقد حرص سيد قصر عابدين، كائنا ما كان اسمه، على أن يمد سيطرته على مؤسسة وزارة الخارجية، حتى أننا نلاحظ أن كثيرا من رجال القصر قد أتوا من تلك المؤسسة، وكانت حجة الملوك فى ذلك أن الخارجية شأنها شأن الجيش يجب أن تبقى بعيدة عن الصراعات الحزبية، وهو الأمر الذى دفع فؤاد ثم فاروق من بعده إلى السعى بكل الوسائل لإبعاد الوفد عن التأثير فى العمل الدبلوماسى، حتى أن بعض المؤرخين قد لاحظوا أن هناك علاقة طردية بين التوسع فى ذلك العمل وبين وجود حكومات تدين بالولاء للقصر، التى كانت تطلق يد الأخير فى تعيينات الدبلوماسيين أو إقامة مفوضيات جديدة.

فى نفس الوقت تقريبا صدرت الأوامر الملكية بتعيين «الهيئة القنصلية المصرية فى البلدان الأجنبية»، والتى انتشرت كثيرا عن الهيئة الدبلوماسية، ففضلا عن لندن عُين قنصل آخر فى ليفربول، وفى فرنسا كان هناك ثلاثة .. أحدهم فى العاصمة وآخران فى مرسيليا وليون، وهو ما حدث بالنسبة لإيطاليا ففضلا عن قنصل روما كان هناك آخران فى نابولى وتريستا، أما فى الولايات المتحدة فلم يُعين سوى قنصل واحد فى نيويورك، مما يدل على ضعف الوجود المصرى فى تلك البلاد آنئذ. هذا وقد انتشر القناصل فى دول أخرى لم يكن لمصر فى عواصمها بعثات دبلوماسية: برلين، هامبورج، جنيف، فيينا وأخيرا بيريه الميناء اليونانى الشهير.

غير أن استكمال مقومات مكانة مصر الدولية كان ينقصه أمران: أولهما: التصريح بأن يكون تبادل التمثيل معها على مستوى السفارة، وهو ما تم الاتفاق عليه بمقتضى معاهدة ١٩٣٦، وإن جاء مشروطا بأن يكون للسفير البريطانى فى القاهرة الأولوية على زملائه من السفراء، وثانيهما بالحصول على عضوية المنظمة التى كانت قد تشكلت بعد الحرب العالمية الأولى: عصبة الأمم، وكان عليها أيضا الانتظار إلى حين تسوية علاقاتها مع بريطانيا.

ففى يوم الأربعاء ٢٦ مايو عام ١٩٣٧، وفى أولى الجلسات المسائية لهيئة عصبة الأمم League of Nations لذلك العام تم قبول مصر كالعضو رقم ٥٦ من أعضاء العصبة وسط مظاهر حفاوة بالغة. من هذه المظاهر ما اتصل بالإجماع الذى حظى به الطلب المصرى لعضوية المنظمة الدولية، حيث بلغ عدد الدول التى طالبت بإشراك مصر فى العصبة ثلاث وعشرين دولة.

أما الإجراءات المتبعة لقبول الطلب .. أن تجتمع اللجنة السياسية لتقرير ما إذا كانت الدولة ذات الشأن يمكن اعتبارها بحق دولة تحكم نفسها بنفسها. بعد ذلك يعرض الطلب على الجمعية العمومية للاقتراع عليه ويكفى لقبوله أن ينال تأييد ثلثى الأصوات.

فى ٢٥ مارس أبرق السكرتير العام للعصبة لوزير الخارجية المصرية ليبلغه أنه قد تقرر عقد اجتماع فوق العادة للجمعية يوم ٢٦ مايو لفحص طلبها، وفى ذات الوقت طلبت وزارة المالية من البنك الأهلى تحويل مبلغ ١٥ ألف فرنك سويسرى إلى سكرتارية العصبة قيمة ربع الاشتراك المقرر لعضويتها، ووقع الاختيار على على الشمسى باشا ليكون ممثلا لبلاده فى الاجتماع المنتظر على أن يصحبه كل من جورج دومانى بك بوظيفة سكرتير أول وصلاح الدين بك بوظيفة سكرتير ثان.

فى الساعة الحادية عشرة من صباح ٢٦ مايو ١٩٣٧ أخذ المندوبون يفدون إلى قصر العصبة، وعلى مقاعد الجمهور، عشرون طالبا مصريا جاءوا خصيصا لحضور الجلسة، وفى البداية عبر رئيس الجلسة عن سعادته لأن «الدولة التى تطرق أبوابنا اليوم تمثل العالم بجميع مظاهر أقدميته ومظاهر شبيبته. فمصر تحضر إلينا مكللة الهام بمجد لا نظير له، لأنها البلاد التى ثبت فيها كثير من المدنيات، والتى حفظت فى أرضها كثير من الشواهد البديعة الساطعة على تلك العبقرية».

رفعت الجلسة بعد ذلك لتنعقد الجلسة المسائية حيث تلا الرئيس الجديد اقتراح اللجنة العامة والقاضى بأنه بناء على الدعوة التى وجهها كثيرون من

أعضاء مجلس عصبة الأمم إلى الحكومة المصرية، وبناء على طلب القبول من جانب هذه الحكومة توصى الهيئة العامة بقبول مصر عضوا فى العصبة، وقد قبلت بموافقة خمسين صوتا من خمسين، أى بالإجماع، وتبع ذلك أن دعا الدكتور آراس، مندوب تركيا ورئيس الجلسة .. ثم دعا مندوبى مملكة مصر لدخول القاعة لاحتلال مقاعدهم.

* * *

يفوق هذه المتغيرات فى التأثير ما اتصل منها بالجوانب الثقافية والاتصالات الشعبية، وهى الجوانب التى تصنع "المكانة" بين الأمم أكثر مما تصنعها المتغيرات السياسية السابق التنويه عنها. ولما كان يصعب حصر كل مفردات هذه المكانة فنختار منها ما نعتقد أنه كان الأكثر تأثيرا .. تحول الجامعة المصرية إلى جامعة أميرية وما تبع ذلك أن أصبحت مقصدا لأبناء الشعوب العربية المجاورة لاستكمال تعليمهم المدنى، وهى لعبت بذلك دورا قريبا مما كان يلعبه الأزهر فى العصور الوسطى. بدء بث إرسال الإذاعة الحكومية والتى كانت أقوى، بمقاييس العصر طبعا، من الإذاعات الأهلية التى كانت موجودة من ذى قبل، الأمر الذى أتاح متابعتها لأبناء الشعوب العربية من حائزى جهاز الراديو. وأخيرا قيام أول شركة طيران عربية تربط بين عواصم المنطقة، وهى شركة مصر للطيران.

ونبدأ بالمفردة الأولى، فمن المعلوم أن الجامعة المصرية عندما ظهرت إلى الوجود يوم ٢١ ديسمبر عام ١٩٠٨ فقد نشأت بمبادرة أهلية مجموعة من المصريين، وأنها بدأت بداية واعدة، إلا أنها تعثرت كثيرا خلال فترة الحرب العظمى حتى أنه علت وقتئذ أصوات بوجوب إغلاقها غير أنه بعد الحرب بدأ التخطيط لتحويلها إلى جامعة غير أهلية. خاصة وقد تغيرت سياسة قصر الدوبارة وهو التغير الناتج عن إنشاء «الجامعة الأمريكية» فى العاصمة المصرية عام ١٩٢٠. بكل المخاوف التى صاحبت هذا الإنشاء من غلبة الثقافة الأمريكية

على الثقافة الإنجليزية. جانب آخر ظهر فيما عرفه الربع الأول من القرن العشرين من زيادة عدد المدارس العليا حتى أنها بلغت سبعا، ثلاث جديدة: الزراعة والتجارة وعلوم البيطرة، وأربع قديمة: الحقوق والطب والمعلمين والهندسة، هذا فضلا عن مدرستى دار العلوم والقضاء الشرعى، وكان مطلوبا قيام مؤسسة تنتظم كل هذه المدارس العليا

فى ١٢ ديسمبر عام ١٩٢٣ تم توقيع الاتفاق بين وزارة المعارف وبين إدارة الجامعة الأهلية، وقد تضمن أربع مواد كان أهمها الأولى التى احتوت على عدد من الشروط .. أن تكون الجامعة المصرية معهدا عاما محتفظة بشخصيتها المعنوية وتدير شئونها بنفسها بكيفية مستقلة تحت إشراف وزارة المعارف العمومية كما هى الحال فى جامعات أوربا، وأن تقوم الحكومة بإتمام النظام الحالى الذى لا يشمل سوى كلية فى الآداب بأن تدمج فى الجامعة مدرستى الحقوق والطب بعد تحويلهما إلى كليتين وأن تضم إليها كلية العلوم ويجوز أن يضم إليها كليات أخرى فيما بعد، وأن تحترم تعهدات الجامعة نحو أساتذتها وموظفيها الحاليين، وأخيرا: أن يكون «من مجلس إدارة الجامعة المصرية الحالى عضو أو أكثر فى مجلس إدارة قسم الآداب وفى مجلس إدارة قسم العلوم وفى مجلس إدارة الجامعة».

وتقرر أن تبدأ الجامعة الجديدة بأربع كليات ويكون وزير المعارف رئيسا لها بحكم وظيفته، وأن يكون لها "مدير هو كبير الموظفين فيما يتعلق بالسلطة الإدارية والسلطة التنفيذية والشئون التعليمية، ويرأس مجلس إدارة الجامعة"، كما يكون لها نظار (عمداء) الكليات المنوط بهم دعوة الأعضاء إلى الجلسات «وهو بحكم وظيفته عضو فى كل اللجان وهو الذى يقدم طلاب الدرجات للامتحان ويرشد طلبة الجامعة فيما يتعلق بمناهجهم الدراسية».

وقد استبشر المصريون بمولد الجامعة فى ثوبها الجديد. فتحت عنوان «الجامعة والبحث العلمى» كتب الدكتور على مصطفى مشرفة مقالا حذر فيه من تصور أن

الجامعة هى مجموعة مدارس عالية يقصد منها تخريج الشبان الفنيين من أطباء ومهندسين وغيرهم، بل أن تحيى الروح العلمية الصحيحة خاصة أنه «بين المصريين اليوم عددا غير قليل ممن مارسوا البحث العلمى فى الجامعات الغربية»، وقد أدرك القائمون على الجامعة الجديدة أنها ليست مجرد أبنية جديدة، أو طلاب يملأون قاعات تلك الأبنية .. الأهم فى تقديرهم كان إعداد هيئة تدريس مقتدرة لتدب الروح فى تلك الأبنية وتكون مصدر نفع لهؤلاء الطلاب. وكانت أول خطوة فى بناء المؤسسة الجديدة هى استحضار الأساتذة "فهم عنوانها وعليهم يتوقف عملها وصيتها ومستقبلها"، ولم يكن ثمة ما يمنع أن يكون أغلب هؤلاء الأساتذة فى البدء من الأجانب.

وقد اتخذت الجامعة الجديدة مع نشأتها قصر الزعفران مقرا لإدارتها، ومن هناك بدأت فى إصدار قراراتها التنظيمية لسير العملية التعليمية، وهى القرارات التى شكلت مجموعة الأسس التى قامت عليها الجامعة، بل بقية الجامعات المصرية، وعديد من الجامعات العربية التى قام مصريون على تأسيسها، بعدئذ..

من شروط القبول أن يكون الطالب حاصلا على شهادة الدراسة الثانوية فى قسم أدبى لكليتى الآداب والحقوق، وقسم علمى لكليات الطب والعلوم، ومنها دخول امتحان للراغبين فى دخول العلوم والطب والصيدلة .. تحريرى فى الطبيعة والكيمياء، ومعلومات عامة "يكتب الطالب فيها موضوعا من خمسة موضوعات علمية عامة وتكون الإجابة فيه باللغة الإنجليزية أو الفرنسية، وثانيهما امتحان فى اللغات، على أن يدفع الراغب فى دخول الامتحان رسما قدره جنيه واحد لا يرد لصاحبه" والمصروفات المدرسية هى ثلاثون جنيها فى السنة لكليات الآداب والعلوم والحقوق والطب وعشرون جنيها لقسم الصيدلة. وكان مبلغا كبيرا بمقاييس العصر.

وفى حفل الافتتاح تركزت كلمة مدير الجامعة، أستاذ الجيل أحمد لطفى السيد، حول قضية استقلال الجامعة حتى "لا يحد أحد من حرية التفكير فيها

وقد جرت العادة فى كثير من الأمم أن الجامعة لا تضع فى لوائحها عقوبات تاديبية اكتفاء بالقوانين العامة وبقانون الأدب واعتمادا على أن طلبة الجامعة وقد أخلصوا لبيئتهم لا يصدر منهم ما يدعو إلى العقاب"، وهو الاستقلال التى فقدته فيما بعد هى والجامعات العربية المجاورة!

وكانت أولى المشاكل التى لاحظها الطلاب أن برامج كلياتهم تتضمن علوما كثيرة ليست لها من المراجع العربية وأن بعض المواد ليس لها من مراجع وافية باللغة الإنجليزية فـفكروا أن "يستصدروا كل شهر مجلة فى مائة صفحة من القطع الكبير مملوءة بمحاضرات أساتذتهم فى علوم الفلسفة والآداب وكل ما له مساس بعلم الأخلاق والاجتماع والأدب العربى وتاريخ الشرق القديم وتاريخ الأمم الإسلامية وجغرافية الشعوب"، مما كان بمثابة شهادة الميلاد للكتاب الجامعى الذى ابتليت به الجامعات المصرية والجامعات العربية!

المفردة الثانية كانت بدء البث الإذاعى للمملكة المصرية فى يوم الخميس ٣١ مايو عام ١٩٣٤، والذى افتتح بتلاوة المقرئ الشهير محمد رفعت بعض آيات من القرآن الكريم "وكان صوته موسيقيا واضحا ذا حلاوة فى الأذن ووقع حسن فى القلوب" والقى الشاعر المعروف الأستاذ على الجارم قصيدة .تبع ذلك فاصل موسيقى للآنسة أم كلثوم "أبدعت فيه ما شاء لها صوتها الساحر وفنها الممتاز حتى جاء دور الأستاذ المفتن محمد عبد الوهاب فى الختام فحرك أوتار القلوب واستولى على الأفئدة بصوته الساحر وفنه المنتخب!"

أما عن برنامج الإذاعة الذى شد منذ ذلك الزمن البعيد أذن المستمع العربى، فقد كان يبدأ من الساعة السادسة والخامسة والأربعين دقيقة صباحا بتمرينات رياضية بعده القرآن الكريم لأحد مشايخ العصر المعروفين، وتنتهى الفترة الصباحية بعد ذلك لتبدأ فترة الضحى الساعة العاشرة بموسيقى شرقية تستغرق خمسين دقيقة. ثم فترة الظهيرة القصيرة التى تبدأ فى الثانية وتتضمن اسطوانات شرقية والنشرة التجارية الأولى تتوقف الإذاعة عن البث لتبدأ فترة

المساء والسهرة الساعة الخامسة، وكانت بمثابة الفترة الرئيسية .. تبدأ بالقرآن الكريم، وأكثر من فاصل من فواصل الاسطوانات الشرقية، وتتضمن حديثا لأحد كبار الأدباء والمفكرين مثل فكرى أباظة والدكتور زكى مبارك.

وأهم ما فى هذه المفردة خاصا بمكانة مصر العربية، وذلك باستخدام الفصحى بدلا من العامية التى درجت الإذاعات الأهلية على استخدامها مما كان محل تقريظ من أكثر من كاتب .. والجانب الأخير خاص بتأثير الإذاعة الحكومية على العالم العربى المحيط، فالإذاعات الأهلية كانت عاجزة عن تخطى الحدود المصرية، بل ربما حدود القاهرة وبعض المدن الكبرى، غير أن بعض موجات الإذاعة الجديدة مكنتها من عبور الحدود!

ذلك أن قوة المحطة الجديدة وصلت إلى ٢٠ كيلو وات، بينما لم تزد قوة أية محطة من المحطات الأهلية الموجودة عن نصف كيلو وات، الأمر الذى مكَّن صوتها من الوصول إلى سوريا وفلسطين وشرق الأردن وطرابلس على وجه خاص، هذا فضلا عن إقامة محطة تقوية فرعية فى الصعيد كان مفترضا أن يستفيد منها السودان.

وقبل أن يمضى وقت طويل بدأت ردود الفعل تتوالى، فبعد رحلة إلى كل من سوريا ولبنان عبر أحد كتاب جريدة الأهرام عن تأثير الإذاعة المصرية على أبناء تلك البلاد فوصفه بأنه أعظم عمل قامت به مصر فى سبيل الوحدة العربية «فقد يسرت بذلك سبيل تعميم الثقافة المصرية وعملت على اتصال مصر بإخوتها الأمم العربية اتصالا دائما، وقد تقبلت هذه الأمم عمل مصر بقبول حسن. فاستكثرت من آلات الإذاعة فى الأندية العامة والبيوت الخاصة، ويكاد المرء لا تفارق أذنه نغمات الإذاعة المصرية وهو سائر فى الشام أو فى لبنان. وليس بعد هذا مطمع فى الدعاية، أو غاية لمستزيد فى التقرب والتواصل».

ولإضفاء المزيد من الطابع العربى على الإذاعة المصرية طالب صاحبنا أن تراعى حق الأمم العربية فى سماع أغانيها نفسها وذلك بأن تستدعى أشهر

المغنين فى البلاد العربية إليها، وتكون بذلك قد قابلت رغبة هذه الأمم فى الاتصال بمصر برغبة حسنة منها وهيأت للمصريين سماع الأغانى العربية. وإذا أرادت المحطة أن تعجل بالفائدة فعليها أن تستحضر بعض الاسطوانات الغنائية الشهيرة فى البلاد العربية وتذيعها من الآن" _!

وخرج الأستاذ عبد القادر المازنى كاتب "البلاغ" بنفس الانطباع أثناء رحلة له فى لبنان، وذكر أنه رأى بعينه الناس وهم يحتشدون فى المساء فى المقاهى وغيرها للاستماع إلى إذاعة مصر "وأعظم ما يروقهم وأشد ما يفتنهم تلاوة القرآن الكريم، يستوى فى ذلك المسلم والمسيحى، وقد رأيتهم جالسين منصتين معجبين، وسمعت منهم عبارات الدهشة والرضى والسرور" من فلسطين: "ذاع استعمال الراديو ذيوعا عظيما فى الأيام الأخيرة حتى القرى الصغيرة. والسبب فى ذلك إنشاء محطة مصر وما يُلقى فيها من خطب نفيسة" من العراق: تغص المحال العامة التى توجد بها أجهزة للراديو خاصة للراغبين فى الاستماع، من سوريا: لقيت الإذاعة المصرية نفس الترحيب، وإن كان السوريون تقدموا بشكوى غريبة، فقد طلب المستمعون إذاعة تلاوة الشيخ محمد رفعت.

ويبقى لدينا من هذه المفردات شركة مصر للطيران التى بدأت أولى رحلاتها بين القاهرة والإسكندرية عام ١٩٣٣، وما لبثت أن توسعت فطارت منها إلى بيروت ومنها إلى بغداد وكانت مقوما آخر من مقومات صنع مكانة مصر.

الفصل العاشر

«المكانة» فى موضوع الاختبار!

١٩٣٦-١٩٥٢

تتفرد الفترة الممتدة بين دخول مصر عصبة الأمم عام ١٩٣٧ وانتهاء العصر الملكى بخلع الملك فاروق الأول عن عرش مصر بمجموعة من الخصائص تجعلنا نضعها فى سلة واحدة من حيث المكانة، صحيح أنها قد تزامنت مع عصر هذا الملك، لكنه تزامن غير مقصود، فقد تداخلت مجموعة من الحوادث، وليس شخصية الملك وحدها، أدت فى النهاية إلى تفردها.

منها قيام الحرب العالمية الثانية، وكانت أول اختبار حقيقى لمعاهدة التحالف المعقودة مع بريطانيا عام ١٩٣٦، وهو الاختبار الذى طرحت فيه الرغبة البريطانية لدخول مصر غمار حرب، التى قال عنها الشيخ المراغى، شيخ الأزهر الشهير، أنه «لا ناقة لنا فيها ولا جمل»، وكان يعبر بذلك عن مشاعر أغلب الوطنيين، وكان هذا الاختبار موضع صراع طويل.

ومنها ما بدا قرب نهاية الحرب من بروز عديد من البلاد العربية كدول مستقلة، وكان الاختبار هذه المرة أمام مصر باعتبارها أقدم وأقدر هذه الدول على لم شملها، هل هى قادرة على أن تقوم بهذا العمل، أم تترك هذه الوحدات السياسية الجديدة فى مهب رياح التغيير التى أعقبت أكبر حرب عرفتها البشرية!

وكان منها الدور المتعاظم للطبقة الوسطى المصرية الذى عبر عن نفسه بزيادة عدد المتعلمين مما كان لا بد أن يخلف أثرا على (المكانة) بزيادة حجم

الجامعة المصرية، التى سميت منذ عام ١٩٣٨ باسم الملك الراحل فؤاد الأول، وما تبع ذلك من إنشاء جامعة فى الثغر (١٩٤٢) والتى عرفت باسم جامعة فاروق الأول، وفى مستهل الخمسينيات، وفى عهد ولاية الدكتور طه حسين لوزارة المعارف نشأت جامعتان جديدتان، إبراهيم باشا الكبير(عين شمس) فى القاهرة، ومحمد على الكبير فى أسيوط.

ولم تكن زيادة عدد المتعلمين بعيدة عن تغذية مكانة مصر فى المنطقة، فكثيرون منهم ذهبوا إلى شتى نواحى المشرق العربى. خصوصا فى المناطق الفقيرة مثل شبه الجزيرة العربية، ليعلموا أبناءها تعليما حديثا، وكثير من أساتذتها توجهوا إلى البلاد التى كانت قد قطعت شوطا فى هذا الميدان من التعليم ليؤسسوا كليات جامعية جديدة، كما حدث بالنسبة للعراق وسوريا.

فضلا عن ذلك وفى ميدان الثقافة أيضا ظلت رحلات الفرق المسرحية إلى تلك البلاد تتم بشكل دورى، ومن الفرق التى اكتسبت شهرة فى هذا الصدد فرقة فاطمة رشدى وفرقة مسرح رمسيس التى أسسها عميد المسرح العربى يوسف وهبى، حيث كانت تستقبل بترحيب بالغ، وتلقى من الإقبال ما لم تكن تلقاه أية فرق مسرحية أخرى. أضف إلى ذلك سلطان الطرب الذى انتشر من خلال أجهزة الراديو، حتى أصبح بعض الفنانين المصريين. مثل كوكب الشرق السيدة أم كلثوم والأستاذ محمد عبد الوهاب أكثر شهرة من المطربين المحليين، الذين كانوا لا يكتسبون الشهرة العربية إلا إذا جاءوا إلى القاهرة، ودخلوا فى بوتقتها الفنية، ويمكن أن نضيف إلى كل ذلك الفن السابع. السينما التى انتعشت انتعاشا ظاهرا فى تلك الفترة فى مصر المحروسة، والتى أرضت أذواق المشاهدين فى البلاد العربية، وأصبح أبطال الشرائط السينمائية من المصريين أو من العرب الذى جاءوا إلى بلاتوهات القاهرة وشاركوا فى تمثيل هذه الشرائط من النجوم الذين يحظون بالشهرة فى كل بقعة من البقاع العربية وجدت فيها دار لعرض هذه الشرائط.

الاختبار الأول بدا مع النذر باشتعال الحرب فى أوربا والتى لاحت خلال شهر أغسطس عام ١٩٣٩، وكانت وزارة على ماهر باشا، التى خلفت وزارة محمد محمود الأخيرة، قد وصلت إلى السلطة بعد مجموعة من المناورات التى قام بها رئيسها، والمعلوم أن هذه الوزارة قد تشكلت من السعديين ومجموعة من المستقلين المشايعين لرئيس الوزراء فضلا عن واحد من الحزب الوطنى، وفى تلك الأثناء جرت اتصالات بين السفير البريطانى فى العاصمة المصرية، السير مايلز لامبسون ورئيس الوزراء حول الاحتمالات القائمة إذا ما نشبت الحرب، فأكد له رئيس الوزراء أن بلاده ملتزمة بما جاء فى المعاهدة أن تظاهر حليفتها فى حالة قيام «حالة دولية مفاجئة يخشى خطرها» كما نصت المادة السابعة من هذه المعاهدة.

ولم يتردد على ماهر فى تلك الظروف فى إعلان الأحكام العرفية وفرض الرقابة على المطبوعات، حتى بدأت الحرب بالفعل يوم ٣ سبتمبر، حين أعلنت كل من بريطانيا وفرنسا الحرب على ألمانيا بسبب غزوها لبولندا، وطلب لامبسون من على ماهر الوفاء بوعده، غير أن مياها كثيرة كانت قد جرت تحت الجسور خلال تلك السويعات.

صحيح أن مجلس الوزراء كان قد وافق على إعلان الحرب باستثناء مصطفى الشوربجى عضو الحزب الوطنى الذى كان قد رفض المعاهدة، لأنه كان يرفض مبدأ المفاوضات من الأصل، غير أنه على الجانب الآخر لم يكن القصر متحمسا لقبول الفكرة، الأمر الذى دعا إلى لقاء سريع بين أحد رجاله وبين على ماهر الذى وافق بعدها على أن الشروط التى تلزم مصر بإعلان الحرب غير متوافرة، وأهمها أن يكون هناك هجوم على القوات الحليفة، فضلا عن أن إيطاليا التى لم تكن قد دخلت الحرب بعد جعل احتمالات أية معارك بعيدة عن الأراضى المصرية.

وبينما كان الملك فاروق يضغط على رئيس وزرائه حتى لا يستجيب للمطالب البريطانية، كان سفيره فى لندن، حسن باشا نشأت، يبذل مساعيه لإقناع الحكومة البريطانية أنه من مصلحتها بقاء مصر على الحياد، الأمر الذى يمكنها من الحصول على الأسلحة من الولايات المتحدة الأمريكية، المحايدة حتى ذلك الوقت، والذى تمد به القوات البريطانية فى مصر أو فى غيرها!

وتشير الوثائق البريطانية إلى أن هذا الموقف قد أحدث اختلافا فى السياسات بين قصر الدوبارة الذى رأى سيده أهمية إعلان مصر الحرب على ألمانيا، بحكم ما سوف يترتب على ذلك من حذو سائر الدول العربية حذوها، فقد كان السير لامبسون يعلم أهمية مكانة مصر فى المنطقة، خصوصا وأن حكومة العراق التزمت بالموقف المصرى، وبين دوائر الحكومة فى لندن، وكانت وزارة الحربية قد كلفت بوضع تقرير عن قيمة إعلان مصر للحرب، جاء فيه أنه من الناحية العسكرية لن يؤثر كثيرا.

وعلى الرغم من ذلك فقد ظلت المباراة قائمة فى القاهرة بين السفير البريطانى ورئيس الوزراء .. كانت حجة عل ماهر فى أول الأمر أنه لكى تعلن مصر الحرب فيجب أن تتعرض بريطانيا للهجوم، وحدث، فابتكر حجة جديدة بأن الأراضى المصرية ليست مهددة لأن إيطاليا دولة المحور الثانية، التى تحشد قواتها فى ليبيا على حدود مصر الغربية لم تشارك بعد فى الحرب، إلى أن حدث وشاركت(٤)، الأمر الذى دفعه إلى اصطناع حجة أخرى وهى الانتظار إلى أن تتعرض الأراضى المصرية لهجوم تلك القوات، وحدث، ورغم ذلك لم تعلن مصر الحرب أبدا وفقا لطلب الحليف، وبالتالى لم تنفذ ما تم الاتفاق عليه فى المادة السابعة من المعاهدة والتى رغب السير لامبسون فى وضعها موضع التطبيق على وجه السرعة.

وحتى لا نغرق فى التفاصيل التى سبق لنا أن أوردناها فى دراسة علمية مطولة تحت عنوان "مصر والحرب العالمية الثانية" فإننا نقف هنا عند دلالة

هذا الموقف على (مكانة) مصر، ذلك أنه انتشر بين المصريين وقتئذ مقولة الشيخ المراغى السابق التنويه عنها، كما طرحت القضية فى مجلس الشيوخ، وكان الاتجاه السائد بتأييد الوزارة فى سياستها التى عرفت بـ «تجنيب مصر ويلات الحرب».

يتأكد أن هذا الموقف قد أصبح المبدأ العام للمصريين من متابعة تاريخ هذه القضية بعدئذ. فقد نجح لامبسون بعد إنذار للقصر فى التخلص من حكومة على ماهر، واستجاب القصر لرغبة السفارة البريطانية بتعيين واحد من الرجال ذوى العلاقة الحسنة ببريطانيا فى مكان رئيس الوزراء الذى أرغم على الاستقالة، فجاء حسن باشا صبرى ممثل مصر فى لندن قبل ذلك وصاحب العلاقات الجيدة مع رجال الحكومة البريطانية. ولم يجرؤ الرجل أن يعلن الحرب على دولتى المحور، وبعد وفاته الدرامية أثناء إلقاء خطبة العرش فى البرلمان، خلفه حسين سرى باشا، وكان بدوره من الرجال المرضى عنهم من دوائر قصر الدوبارة، ولم يستطع أن يفعل شيئا .

وانتهى الأمر بحادثة ٤ فبراير ١٩٤٢ الشهيرة، حين حاصرت الدبابات البريطانية قصر عابدين، وأرغمت الملك فاروق على استدعاء زعيم الوفد مصطفى النحاس باشا لتأليف الوزارة، وكان فى حسبان السير لامبسون أنه بهذا العمل سوف يقض أجنحة القصر المناوئ للسياسات البريطانية، وأن النحاس باشا الذى وقَّع معاهدة ١٩٣٦، والتى وصفها بـ"معاهدة الشرف والاستقلال" سوف يكون أكثر إخلاصا فى تنفيذ بنودها، وعلى الرغم من ذلك لم تنفذ الحكومة الوفدية الرغبة البريطانية بإعلان مصر الحرب، فقد كان الوفد فى نهاية الأمر حريصا على شعبيته، ولم يكن مستعدا أن يصبح مخلبا لحكومة لندن، هذا فضلا عن أن هذه الحكومة بعد مراجعات طويلة رأت الاستجابة لمطلب وزارة الحربية بعدم التصميم على إعلان مصر الحرب.

والمثير للدهشة أن هذا الموقف ارتبط مع الوقت ارتباطا حميما بـ «مكانة مصر». وساد الاعتقاد بأن هذا الإعلان بمثابة تفريط فى هذه المكانة، إلى الحد الذى حدث معه أنه، وبعد أن زالت كل المخاوف من معاناة المصريين من

«ويلات الحرب»، وبعد أن أصبح هذا الإعلان ضرورة سياسية دون أية كلفة عسكرية، بحكم ما سوف يترتب عليه من عضوية مصر فى المنظمة الدولية الجديدة، هيئة الأمم المتحدة، التى بدأت ملامحها فى الظهور. وعندما قام رئيس الوزراء الذى خلف حكومة الوفد بعد إقالتها فى أكتوبر عام ١٩٤٤، الدكتور أحمد ماهر باشا، بإعلان الحرب .. أنه دفع حياته ثمنا لذلك بعد أن وجه شاب من المنتمين للحزب الوطنى طلقات نارية إلى صدره، فى البهو الذى يفصل بين قاعتى مجلس النواب ومجلس الشيوخ، فقد شارك العيسوى الآخرين رأيهم فى أن الباشا رئيس الوزراء قد فرط فى مكانة مصر بهذا العمل!

* * *

الاختبار الثانى للمكانة خلال تلك السنوات الخمس عشرة بدا فيما دخل على خريطة المنطقة العربية من متغيرات فى أواخر الحرب: مجموعة من الدول الصغيرة تتناثر هنا وهناك رغم ما بينها من روابط ثقافية وتاريخية، وكان مطلوبا أن تتبرى إحدى هذه الدول بعمل ينتظم معه عقدها.

ولم تأت المبادرة من إحدى هذه الدول، بل صدرت من جانب وزير الخارجية البريطانية، المستر أنطونى إيدن، فبعد أن درست حكومة لندن المخاطر الناشئة عن الاضطرابات فى كل من العراق وفلسطين، وأعرب بعض أعضائها عن مخاوفه أن تتحول إلى شكل من أشكال الثورة العربية العامة فى سائر أنحاء المشرق العربى، فقد استحسنوا إيجاد شكل من أشكال الوحدة بين تلك البلاد، تنتظم فيه وتصبح فى نفس الوقت تحت السيطرة البريطانية، الأمر الذى عبر عنه تصريح وزير الخارجية فى تصريح له يوم ٢٩ مايو ١٩٤١ بقوله أن "بريطانيا تدعم الوحدة العربية على نحو يسمح للعرب بوضعها موضع التطبيق". ورشحت للقيام بهذا العمل نورى السعيد باشا القطب السياسى العراقى البارز، وكان الترشيح الخطأ!

فعندما أرسل السعيد جميل المدفعى، رئيس الوزراء العراقى السابق لعرض الفكرة بدأ التحول. فقد رفض النحاس باشا، رئيس الوزراء المصرى الفكرة

المطروحة من الجانب العراقى بعقد مؤتمر عربى على المستويين الرسمى والشعبى، واقترح اقتصاره على الجانب الرسمى، تخوفا من تدخلات الملك فاروق، الذى لم تكن العلاقة معه وقتئذ على ما يرام. وألقى وزير العدل بيانا فى هذا الشأن فى مجلس الشيوخ كان مما جاء فيه أن النحاس باشا معنى بالشئون العربية منذ وقت طويل، وأنه بعد تصريح المستر إيدن الأخير فسوف يتم التشاور مع سائر الحكومات العربية ثم دعوتها إلى مؤتمر يعقد فى القاهرة. الأمر الذى دفع السفير البريطانى فى العاصمة البريطانية أن يعلق بأن النحاس مهتم بأن يأخذ بنفسه زمام القيادة من نورى السعيد، ولم يكن رئيس الوزراء المصرى يستطيع أن يفعل غير ذلك حفاظا على (مكانة) بلاده.

بدا أكثر اتخاذ الحكومة المصرية زمام القيادة عندما سلم وزير الخارجية المصرية البعثة العربية السعودية فى القاهرة، فقد كان حريصا أن يعلم الملك عبد العزيز أن بدء الاتصالات بالعراق لا يعطى له أية أسبقية على بقية الدول العربية.

ولما كان الملك ابن سعود أكثر الحكام العرب ترددا فى قبول الفكرة، فقد أرسلت له مصر سكرتير مجلس الوزراء، على كامل حبيشة بك، ليطمئنه أنه لن يغلب على المؤتمر المزمع عقده الطابع السياسى، وأنه لن يتم أى اتفاق سياسى إلا عبر العلاقات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية، وإن كان الملك لم يبد حماسا إلا لتدعيم العلاقات الثقافية.

وفى خلال شهر أكتوبر-نوفمبر ١٩٤٣ شهدت العاصمة المصرية نشاطا ملحوظا فى المشاورات الأولية لعقد المؤتمر. فقد جاءت الأخبار أن الإمام يحيى حاكم اليمن بصدد إرسال مبعوث للاشتراك فى المشاورات، ووصل رئيس الوزراء السورى إلى القاهرة وبدأ على الفور محادثاته مع النحاس باشا، فضلا عن توجيه الدعوة للحكومة اللبنانية التى رحبت بها.

وفى تلك الأثناء، وقبل انعقاد مؤتمر أنطونيادس المشهور، بدأت تحركات من النحاس باشا لم تتفق أبدا مع سياسات الحكومة البريطانية حيال هذه القضية.

إذ بينما كانت حكومة لندن ترى اقتصار هذا المؤتمر على بلاد المشرق العربى، فقد فاجأها رئيس الوزراء المصرى عندما وجه مذكرة إلى الجنرال ديجول فى ٢٢ إبريل ١٩٤٤ سلمها إلى البعثة الفرنسية فى القاهرة يطالبه فيها أن تشارك دول شمال إفريقيا بما فيها ليبيا فى المباحثات الدائرة بشأن الوحدة العربية، ويقترح فيها إطلاق سراح زعماء تلك البلاد المسجونين والاعتراف باستقلال كل من الجزائر والمغرب وتونس.

وقد اقتنص الدكتور طه حسين الفرصة فالقى محاضرة قال فيها أن تأثير الوحدة العربية لن يكون شاملا من دون انضمام بلاد المغرب العربى، وهى المقولة التى لقيت استجابة كبيرة، وتداولتها الصحف المصرية على نطاق واسع، ووصل الأمر إلى أن تقدم عبد المجيد صالح عضو مجلس الشيوخ بسؤال للحكومة عن اشتراك بلاد شمال إفريقيا فى محادثات الوحدة العربية، الأمر الذى دعا النحاس إلى تقديم إجابة غير حاسمة جاء فيها أن الحكومة المصرية تنتهز الفرصة لتؤكد على اهتمامها برخاء كل الشعوب العربية دون تمييز بما فيها سائر بلاد شمال إفريقيا.

وبدا الخلاف بين ما كانت تريده بريطانيا وبين ما كانت تسعى إليه مصر من البرقية الشفرية التى بعثت بها وزارة الخارجية فى لندن إلى ممثليها فى كل من القاهرة وبغداد وبيروت وجدة فى ٣ يوليو ١٩٤٤؛ بترك المترددين فى تلبية الدعوة يزدادون ترددا وتشجيعهم على تأجيل موعد المؤتمر، وانتهاز فرصة معاناة النحاس خلال الاتصالات التى أجراها بتقديم النصيحة له بقصر اتصالاته على مجال التعاون الاقتصادى، مثل التنسيق بين الحكومات فى الأنظمة المالية وتسهيل المواصلات وتنظيم الجوازات والجمارك، وفى المجال الثقافى بتعاون أكبر فى المسائل التعليمية والنشاطات البحثية، وأخيرا ألا يلجأ للعلنية فى هذه المرحلة.

والملاحظ أن النحاس باشا لم يعبأ بتلك النصائح، فقد أعلن وزير العدل ممثل الحكومة فى مجلس الشيوخ أن الحكومة المصرية قد انتهت من

المشاورات مع كل من العراق والأردن والسعودية وسوريا ولبنان واليمن، والتى تقرر على ضوئها تشكيل لجنة تحضيرية للإعداد للمؤتمر العربى العام، الأمر الذى رأى معه ممثلو بريطانيا فى العواصم العربية، وهو يدق طبول القومية العربية «فهو فى الحقيقة يسعى إلى تحقيق مصالح مصرية، وخاصة ما اتصل منها بإعادة النظر فى شروط معاهدة ١٩٣٦، وعلى وجه التحديد ما تعلق منها بالسودان»!

وصدر بروتوكول الإسكندرية الذى وقعته كل الدول العربية باستثناء السعودية واليمن، وقد تضمن خمسة قرارات: قيام جامعة الدول العربية تمثل فيه الدول المشتركة فى الجامعة على قدم المساواة، وأن قرارات المجلس ملزمة لمن يقبلها، التعاون فى الشئون الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، وتدعيم هذه الروابط فى المستقبل، احترام استقلال لبنان وسيادته بالحدود القائمة، وأخيرا مطالبة بريطانيا بوقف الهجرة اليهودية إلى فلسطين والحفاظ على الأراضى العربية.

وفى اليوم التالى مباشرة أقال الملك وزارة النحاس ولم يحرك الإنجليز ساكنا وتولى القصر المسألة بن يديه، وفى أوائل مارس أعلن ميثاق الجامعة، وأهم ما يعنينا فيه خاصا بمكانة مصر المادة السادسة التى جعلت القاهرة المقر الدائم للجامعة، واختيار مصرى، عبد الرحمن عزام، كأول أمين عام لها. وهو ما ظل سائدا باستثناء الفترة التى تلت توقيع معاهدة السلام المصرية-الإسرائيلية، حين تم نقل المقر إلى تونس بصفة مؤقتة، وحين تولى تونسى، الشاذلى القليبى، شئون الأمانة العامة بصفة مؤقتة أيضا!!

* * *

عرفت تلك السنوات أيضا نشوء لون من العلاقات الثقافية بين مصر والبلاد العربية لم تكن موجودة من قبل. صحيح أن بعضا من هذه العلاقات قد عرفت خلال الفترة السابقة، فالدور المصرى فى تأسيس كلية الحقوق فى بغداد، ودور

الفقيه القانون المشهور عبد الرزاق السنهوري فى وضع القانون العراقي دور شبه معروف، وهو الدور الذى تأكد بعد ذلك من خلال استعانة هذه الكلية بعدد من أساتذة القانون المصرى، وثمة دور شبيه لعبه أساتذة الآداب بالنسبة لكلية الآداب فى دمشق، هذا فضلا عن الطلاب من تلك الأقطار الذين أخذوا يتوافدون على مصر للالتحاق بالجامعة المصرية على وجه الخصوص.

أما الدور غير المعروف فهو أن التأثير الثقافى المصرى وصل إلى بلاد لم يكن من المتصور أن يصل إليها .. فى السعودية مثلا كان للمصريين وجود فى مدارسها، خاصة فى الحجاز، بحكم العلاقة التاريخية القديمة مع هذا الإقليم من المملكة.

من هذه المدارس مدرسة «تحضير البعثات بمكة المكرمة»، فقد أرسلت الحكومة السعودية بمذكرة عام ١٩٣٨ إلى المفوضية المصرية بجدة تبلغها فيه أنه لما كانت مناهج التدريس فى هذه المدرسة تشبه فى كثير من الوجوه الدراسة المصرية، باستثناء مواد الجغرافيا والتاريخ والتربية الوطنية، فقد سألت عن قيمة الشهادة النهائية لهذه المدرسة وعما إذا كانت الحكومة المصرية تعتبرها معادلة لشهادة البكالوريا، فيباح لحامليها دخول السنة التوجيهية بدون امتحان؟، ولم تنس المذكرة السعودية أن تشير فى هذه المناسبة إلى أن الطلاب الحجازيين يتلقون دروسهم على أيدى أساتذة مصريين.

من هذه المدارس أيضا «مدرسة الفلاح» بجدة، وقد اختلفت عن السابقة عليها بأن الحكومة المصرية لم تكن تبعث لها بالأساتذة، وإنما كانت تتكفل بنفقات المعلمين المصريين الذين يعملون بها، الأمر الذى نتبينه من الخبر الذى جاء عن كل من عبد العزيز فتح الله وحسنين مطر المدرسين بالمدرسة بزيادة راتبهما جنيهين كل شهر، والذى علقت عليه جريدة الأهرام بقولها إنهما «يقومان بوظيفتيهما دون أن توفدهما وزارة المعارف وذلك وفقا للنظام المتبع كلما طلبت حكومة عربية أحد المدرسين، وهى سنة جميلة تشكر عليها الحكومة»!

ولم تقتصر العلاقات الثقافية المصرية- السعودية، بل امتدت إلى سائر الطلاب لتلقى العلم فى "الجامعة المصرية"، وإلى إرسال بعض البعثات لدراسة فنون بعينها، كما حدث حين أرسلت الحكومة السعودية خمسة أشخاص لتعلم فن الطباعة فى المطبعة الأميرية، بعضهم للطباعة الملونة والبارزة والبعض الآخر لفن التجليد بجميع أنواعه، وعمل الماكيتات، وغير ذلك من أعمال الطباعة.

المثير فى علاقات مصر الثقافية مع الأقطار العربية أنها امتدت خلال تلك الفترة إلى اليمن، فقد حدث فى مايو عام ١٩٣٨ أن تلقى وزير الصحة المصرى كتابا من زميله اليمنى راجيا فيه اختيار صيدلى مصرى ماهر ليعاون الحكومة اليمنية على إحياء هذا الفن، وإعداد صيادلة يمنيين وتدريبهم مقابل مكافأة من الحكومة اليمنية، وقد وافقت الحكومة المصرية على الفور وأرسلت أحد الصيادلة، على أن يعطى مكافأة شهرية من الحكومة المصرية أثناء وجوده هناك علاوة على ما تدفعه الحكومة اليمنية من مرتب ومكافأة.

ومن اليمن الجنوبى قررت وزارة المعارف المصرية فى نفس السنة أن تقبل خمسة عشر تلميذا من أبناء عدن بمدارسها الداخلية، وهم التلاميذ الذين أوفدهم "نادى الإصلاح" بها، وقد زار أحد العدنيين المقيمين فى مصر وزير المعارف وأبلغه أن نظام الدراسة فى بلاده لا يتفق فى كثير من الوجوه مع أساليب التعليم فى مصر، وأعرب عن أمله أن تتجاوز الوزارة عن بعض الشروط مع تسهيل وصول البعثة، التى استجابت لهذا الرجاء اليمنى.

ولم تقتصر هذه العلاقات على المشرق العربى فقط بل امتدت إلى المغرب، ووصلت إلى السلطنة المغربية، ففى أواخر الثلاثينيات وصل إلى القاهرة وفد مؤلف من ثمانية طلاب من المغرب الأسبانى قدموا من مدينة تطوان لتلقى الدروس فى مختلف المعاهد المصرية، وهم يحملون رسالة إلى وزير المعارف من المجلس الأعلى للتعليم فى تطوان الذى أرسلهم لإتمام دراستهم فى مصر.

ولم يلبث أن وصل إلى القاهرة الأستاذ محمد بن اليمانى الناصرى رئيسا للبعثة المغربية ومعه مرسوم من نائب سلطان المغرب فى المنطقة الخليفية بتأسيس «بيت المغرب» فى القاهرة، وهو مؤسسة مغربية ثقافية صرفة، تتكون من ثلاثة أقسام، قسم لتركيز جميع العلاقات الثقافية والروحية، ويدعى مكتب التبادل الثقافى بين مصر والمغرب، وقسم لإيواء الطلبة الذين يدرسون فى المعاهد المصرية، وأخير لعرض البدائع والفنون المغربية.

وقد افتتح بيت المغرب رسميا بحضور الدكتور محمد حسين هيكل وزير المعارف المصرى وقتئذ، الذى تحدث عن عراقة العلاقات بين البلدين، ونوه بأن مركز مصر الوسط بين الأقطار العربية، المغربية والمشرقية يجعلها مقصدا لأبناء كل تلك البلاد، ونوه بالتاريخ المشترك فى الحضارة والعلوم، وأنه جدير بالإحياء قبل أن يسبق الغرب العرب فى هذا الميدان.

من الأدوات التى صنعت مكانة مصر فى العالم العربى خلال تلك الفترة السينما، الفن السابع الذى شهد انتعاشا واضحا، ويسمى الأستاذ سمير فريد فى عمله تحت عنوان «مدخل إلى تاريخ السينما العربية» السنوات بين عامى ١٩٣٦ و١٩٤٤ بمرحلة «ستوديو مصر»، وهى المرحلة التى شهدت التحول فى هذه الصناعة من المبادرات الفردية إلى العمل المؤسسى من خلال الشركة التى أسسها بنك مصر تحت هذا الاسم.

ويعدد صاحب هذا العمل الشرائط السينمائية التى أنتجتها «شركة مصر للتمثيل والسينما» خلال تلك الفترة، والتى وإن لم تكن عديدة غير أن الحرص على أن تكون ناطقة بالعربية، من ناحية، وأن تخاطب المشاهد العربى، الأمر الذى تم بوسيلتين: عرض جوانب من الحياة العربية مثل شريط "رابحة" أو "سلامة"، وهو الفيلم الغنائى الذى قامت ببطولته "أم كلثوم"، التى تعرض جانبا من حياة البدو، وأن يشارك الممثلون القادمون من بعض البلاد العربية، الذين اكتسبوا شهرة كبيرة من خلال التمثيل فى أفلام مصرية.

واكتسبت الشرائط المصرية شهرة عريضة أيضا بحكم أن ما تعبر عنه من عادات اجتماعية كان قريبا للمشاهد العربى الذى لم يشعر بالغربة التى كانت تتملكه عند مشاهدة الأفلام الأجنبية، أمريكية كانت أو فرنسية، من ناحية أخرى فإن هذا النوع الأخير من الأفلام كان يصحبه شريط عليه الترجمة بالعربية، الأمر الذى كان مجهدا لمن يعرفون القراءة، وكان مزعجا للأميين منهم.

ولا شك أن النجاح الذى أحرزه «ستوديو مصر» قد أنعش سوق الفن السابع فى مصر، الأمر الذى يتأكد من تزايد الإنتاج على نحو سريع خلال الفترة التى أعقبت الحرب العالمية بعد ١٩٤٥، إذ بينما لم يزد عن عشرين فيلما خلال فترة الحرب، فقد ارتفع إلى خمسين فى الفترة التى أعقبتها، وهى الشرائط التى لقيت كل ترحيب، وأصبح أبطالها نجوما فى العالم العربى، ربما أكثر من مصر، وكانوا عنصرا من أهم عناصر «صناعة المكانة»!

الفصل الحادى عشر

ثورة يوليو - مفردات جديدة للمكانة

١٩٥٢ - ١٩٦٧

مقدر على الفصول الأخيرة من هذه الدراسة التقسيمات الخمس عشرية، بدءا من الفصل التاسع الذى تعامل مع الفترة بين عامى ١٩٢٢و١٩٣٧، ثم الفصل التالى له والذى عالج المرحلة بين هذا العام الأخير وانتهى عند قيام ثورة يوليو ١٩٥٢، لنصل إلى الفصل الذى نطالعه، والذى يتناول الخمسة عشر عاما التالية، حتى تم إيقاف بندول المكانة بفعل فاعل فى حرب يونيو ١٩٦٧ .

ولأننا لسنا من هواة «جلد الذات» فيما يحدث كلما جاءت ذكرى هذه الحرب، والذى جرى على نطاق واسع بمناسبة مرور أربعين عاما على هذه الذكرى، فإننا أيضا لسنا من «عباد الفرد» فيما يفعله بعض المتدثرين بثياب عبد الناصر، حتى حولوه إلى أسطورة، على الرغم من أن الأستاذ محمد حسنين هيكل، الكاتب الكبير، وكان من أقرب الناس للزعيم الراحل، حذر فى أعقاب رحيله من مثل هذا المنزلق .. تحويل الرجل إلى أسطورة.

هذه البداية مقصودة لتصحيح خطأ تاريخى يقع فيه المصريون والعرب عموما، وهو خطأ ناجم عن ثقافة «ألف ليلة وليلة» التى تنتهى دائما بظهور البطل المنقذ كيفما كان اسمه، أبو زيد الهلالى أو أترابه، أو عن بعض الثقافة الدينية التى تنتظر على رأس كل مائة عام منقذ ينجد الناس مما هم فيه، يسميه المسلمون، خاصة الشيعة «المهدى»، ويصفه اليهود بـ«مسيا»، أما النصارى فيعتقدون بالعودة الثانية «للمسيح».

حقيقة ما يحدث فى مثل هذه الأحوال، وليس بالضرورة على رأس كل مائة عام، أن يظهر الشخص المناسب فى ظرف تاريخى موات، ليتم التفاعل بين الجانبين حتى ينتهى الأمر بالصورة التى تتشكل لهذه الشخصية فى الوجدان الوطنى العام، حدث هذا مع محمد على، وجرى مرة أخرى، وإن كان بدرجة أقل مع إسماعيل، وتم مرة ثالثة فى الفترة الناصرية، وفى كل مرة كان يجرى إسقاطها بأيدى القوة التى تتحسب لعواقب تعاظم هذه المكانة، المرة الأولى بالتحالف الدولى الذى تزعمته القوة الاستعمارية الناهضة، بريطانيا، والتى عقدت مؤتمرا فى عاصمتها، لندن، عام ١٨٤٠، وما تبعه من تدخل انتهى بسجن مصر داخل حدودها من خلال فرمانات عثمانية، والمرة الثانية بالتدخل الثنائى، البريطانى الفرنسى، والذى نجح أخيرا فى الضغط على السلطان العثمانى، وخلع إسماعيل ١٨٦٩، مما كان تمهيدا مرة أخرى لإعادة مصر إلى حدودها بعد أن كانت قد انطلقت منها إلى الجنوب هذه المرة، فوصلت إلى أوغنده جنوبا وإلى دارفور غربا، وإلى القرن الإفريقى شرقا وهيمنت عليه، مما كان لا يمكن أن تسمح به القوة البحرية العظمى فى هذا العصر، الإمبراطورية البريطانية، التى تدخلت باحتلال مصر نفسها، ثم استثمرت ما شهده الجنوب من أحداث تمرد تحولت إلى ثورة، وقلصت أطراف الإمبراطورية التى كونها إسماعيل لتتكفئ مصر مرة أخرى إلى حدودها الداخلية وتتحدد مكانتها.

ونزعم أن الظرف التاريخى كان مواتيا لكلا الرجلين، محمد على وإسماعيل، لتفعيل المكانة، الأول :ناجم عما أصاب الدولة العثمانية من ضعف، واشتعال الثورات هنا وهناك، من الوهابية فى شبه الجزيرة العربية شرقا، إلى اليونانية فى شبه جزيرة المورة غربا، وهى الثورات التى لم يستطع الباب العالى مواجهتها دون المساعدة المصرية، وكان من الطبيعى أن يأبى باشا مصر الطموح محمد على أن يلعب دور الأداة إلى ما شاء الله، ومن هنا جاء تحديه للدولة وما تبعه من حروب الشام التى انتهت بالتدخل الدولى وإحباط التجربة الأولى.

المـرة الثـانيـة :واكبت العصـر الذى عرف فى التاريخ الإمبـريالى بـ "تقسيم إفريقيا" حين بدأت الدول الاستعمارية القديمة، إسبانيا والبرتغال، فى الحفاظ على نصيبها من كعكة الشيكولاتة، كما كانت تسمى القارة السوداء، أو الدول الإمبريالية الجديدة، بريطانيا وفرنسا وبدرجة اقل كل من هولندا القوة البحرية الناهضة، وألمانيا وإيطاليا بعد أن ظهرتا على خريطة القارة كدولتين مستقلتين فى مطلع سبعينيات القرن التاسع عشر. ورأت مصر أن يكون لها نصيب من الكعكة، ليس لسبب يتعلق بنمو الرأسمالية وأطماعها فى المرحلة التى وصفت بالإمبريالية، وإنما لأسباب تتعلق بالمكانة.

ونصل للمرة الثالثة :التى تنسب إلى مواطن مصرى بسيط هذه المرة اسمه «جمال عبد الناصر»، مما أكسبها كل هذه الشعبية، فعلى الرغم من المهابة التى أحاطت بالرجل نتيجة لإنجازاته، فإنه لم يكن فى النهاية من طبقة "أفنديا" الذين يتولون ومهمهم هذه الهالة بغض النظر عن إنجازاتهم، وإن كنا من أول المعترفين بهذه الإنجازات!

لعل من تناولوا الحدث الذى جرى ليلة ٢٢-٢٣ يوليو ١٩٥٢ بالتحليل وعزوا أهم أسبابه لفساد الحكم وسوء سمعة الملك فاروق الأول، وكانوا محقين، قد عبروا عن الشعور العام للمصريين، الذين كرهوا من فاروق والنظام السياسى كله خلال الفترة التى فصلت بين نهاية الحرب وقيام الثورة، غير أن هذا الشعور لا يكفى، فهناك القناعات الداخلية التى لا يستطيع رجل الشارع العادى أن يعبر عنها، ويترك مهمة التعبير فى العادة للمؤرخين فى مرحلة تالية، وهو ما نفعله هنا!

لعل أول الأسباب الحقيقية - فى رأينا - ما أصاب المصريين من شعور بالمهانة بالنسبة لقضيتهم الأساسية. إخراج آخر جندى بريطانى من أرض الكنانة، والذين رأوه أمرا بديهيا بعد أن فقد هذا الوجود أهم حججه فى أعقاب استقلال الهند عام ١٩٤٧، وفقدت بالتالى ذريعة حماية "المواصلات

الإمبراطورية" أهم أسبابها. والأهم من ذلك ما حدث خلال تلك الفترة من تآكل المقاومة الوطنية ممثلة فى الحزب الشعبى الكبير، الأمر الذى حدث سواء بسبب هيمنة طبقة كبار الملاك على مقدراته، يمثلها سكرتير عام الحزب فؤاد باشا سراج الدين، وخروج بعض رموز الطبقة الوسطى من صفوفه، على رأسها كل من مكرم عبيد وأحمد ماهر ومحمود فهمى النقراشى، أو بسبب الاهتمام بغنائم الحكم مما تأكد تماما خلال عهد وزارته قبل الأخيرة (١٩٤٢-١٩٤٤)، الأمر الذى فضحه مكرم عبيد فى كتابه الأسود، وزادت حدته فى وزارته الأخيرة (١٩٥٠-١٩٥٢) على الرغم من وجود بعض الشخصيات ذات الجاذبية الشعبية مثل محمد صلاح الدين باشا، وزير الخارجية، ومثل رجال الطليعة الوفدية على رأسهم الدكتور عزيز فهمى، غير أنهم لم يكونوا فى مركز صنع القرار مثل الباشا وزير الداخلية!

أما بقية الأحزاب فحدث عنها ولا حرج: الأحرار الدستوريون فقدوا أغلب أسباب وجودهم، الهيئة السعدية المنشقة عن الوفد غطى تحالفها مع القصر على قدرات زعيميها، أحمد ماهر والنقراشى، حتى إن الأخير قرر دخول حرب فلسطين ١٩٤٨، رغم عدم اقتناعه خضوعا لرغبة مولانا، الحزب الوطنى القديم برئاسة حافظ رمضان باشا، لم يبق له إلا الوجود التاريخى، وبعض الذكريات المستمدة من فترة تأسيسه قبل الحرب العالمية الأولى، أما آخر المنشقين، ممثلا فى حزب الكتلة الوفدية الذى أسسه مكرم عبيد بعد خروجه من الوفد، فقد كان السفير البريطانى فى القاهرة ينعته بـ"الحزب المكرمى" حيث هيمن الرجل على كل مقدرات الحزب وصبغه بالصبغة الشخصية الأمر الذى كان لا يتمكن معه من الوجود الفاعل خارج العباءة المكرمية!

وكان من الطبيعى أن يعجز نظام بمثل هذه المفردات عن أداء المهمة الوطنية الموكولة إليه بالتخلص من الوجود العسكرى البريطانى، هذا على الرغم من بعض المحاولات ذات الطبيعة المظهرية والجوهر البائس، كأن يدَّعى صدقى باشا أنه قد نجح فى الاتفاق مع الإنجليز على الخروج من قاعدة القناة ١٩٤٦،

وكان يتقدم النقراشى باشا فى العام التالى بشكوى إلى مجلس الأمن ويذهب إلى نيويورك ليصف البريطانيين بالقراصنة، وحتى وصل الأمر إلى قرار إلغاء المعاهدة فى أكتوبر ١٩٥١ وما تبعه من بعض أعمال الهجوم على المعسكرات البريطانية، التى شجعتها الحكومة، إلى أن انتهت بما عرف بـ"مذبحة الإسماعيلية" فى ٢٥ يناير ١٩٥٢ والتى أفضت إلى حريق القاهرة المشهور فى اليوم التالى، وتم كل ذلك دون أن يخرج الإنجليز من البلاد، الأمر الذى ارتآه المواطن المصرى البسيط فى تلك الأيام ضربا لمكانة مصر فى مقتل!

السبب الثانى: متصل بمكانة الزعامة التى اعتقد المصريون أنهم قد حصلوا عليها بعد قيام جامعة الدول العربية، فقد أكدت التجربة أن هذه الزعامة محل شك، على ضوء ما جرى خلال حرب فلسطين عام ١٩٤٨، والتى كشفت أن دول الجامعة تفتقر إلى الأدنى من التضامن، فيما حدث سواء بعد أن خرقت الهاجاناه، جيش الدفاع الإسرائيلى، الهدنة وهاجمت القوات المصرية دون أن تسارع بنجدتها أقرب الجيوش العربية إليها، وهو الجيش العراقى الذى تذرع بالمقولة الشهيرة "ما كو اوامر"، بمعنى أنه لم تصدر الأوامر للمشاركة، وهو بهذا تواطأ مع القوات العسكرية للدولة الإسرائيلية الناشئة لإذلال الجيش المصرى، وفيما حدث فى مفاوضات الهدنة التى جرت فى رودس عام ١٩٤٩ والتى اختلفت فيها مواقف الحكومات العربية، الأمر الذى مكن الجانب الإسرائيلى من تنفيذ سياساته القائمة حتى اليوم بالانفراد بالدول العربية كل على حدة ليعقد معها اتفاقا منفردا.

ولعل الأصوات التى نستمع إليها اليوم بتخلى مصر عن عروبتها قد ترددت فى ذلك الزمان، بعد ما أصاب المصريين من خيبة أمل، وكان مطلوبا الحل البديل، هل هو الانكفاء على الذات، كما رأى ويرى البعض، أم هو معالجة أسباب خيبة الأمل بالتوجه إلى الشعوب قبل الحكومات، وأن تتحول الجامعة إلى مؤسسة قومية وليس مؤسسة لمجموعة من الحكومات التى تراعى اعتبارات المصالح الضيقة، سواء للبلد الذى تمثله، أو للمجموعة الحاكمة فى هذا البلد.

ثالث هذه الأسباب: كان وافدا على هذه المرحلة، إذ اتصل بالمتغيرات التى عرفتها الخريطة السياسية للعالم فى تلك الفترة، فقد انهار العصر الاستعمارى بشكله الذى ساد نتيجة للثورة الصناعية، والذى امتد لنحو قرن، بين منتصف القرن التاسع عشر ومنتصف القرن الذى يليه، لأسباب يتعلق بعضها بظهور حيتان فى محيط هذه الخريطة ابتلعت الأسماك الكبيرة، حتى لو كانت من نوع «القرش»، وساد فى العالم توصيف لهذا النوع من الحيتان السياسية، وهو القوة الأعظم Super Power، بينما بقيت الدول الاستعمارية القديمة محتفظة باسمها "الدولة العظمى Great Power، وكان التوصيف الأول من نصيب الحوتين الكبيرين: الولايات المتحدة الأمريكية، المسلحة بثروة طبيعية وبشرية لا محدودة، والاتحاد السوفيتى متذرعا بقدر من الثروة وإن كان أقل، والأهم من ذلك بأيديولوجية لقيت رواجا بعد الحرب بين جماعات المثقفين من أبناء الطبقة الوسطى، والطبقات الفقيرة من الشعوب المقهورة، وكانت مصر إحداها.

وفى هذه الظروف نجحت الحركات الاستقلالية فى البلدان المستعمرة القديمة من إنهاء الوجود الإمبريالى، فيما بدا من انتشار الثورات فى المستعمرات البريطانية والفرنسية، والتى تراوحت بين العصيان المدنى وبين المقاومة المسلحة، والتى انتهت أخيرا بالصورة المشهورة، والتى تكررت كثيرا، رحيل آخر جندى من البلاد وهو يحمل زاده وذخيرته، وظهور دول مستقلة جديدة فى أعقاب الرحيل، كان أغلبها من الدول الوسطى والصغيرة، حتى ساد فى وقت من الأوقات القول بأن عالم ما بعد الحرب هو عالم الحركات الوطنية والدول الصغيرة، ولم يكن مثل هذا المشهد ليغيب عن أنظار المصريين.

وبحكم ما عرفه العالم خلال تلك الحقبة من حالة استقطاب حادة بين الحوتين الكبيرين ومنافسة سياسية اقتصادية أيديولوجية، فقد أرادت هذه الدول مدفوعة بماضيها القريب ألا تنضم لأى من المعسكرين، وأن تبقى على استقلالها الذى حصلت عليه بشق الأنفس، ومن ثم أخذت تلملم أطرافها لتواجه هذا الوضع، وحتى عام ١٩٥٢ لم يكن لمصر نصيب فى هذا التيار، على الرغم

من موقفها المحايد خلال الحرب الكورية فى عهد الحكومة الوفدية الأخيرة، والذى اعتبره البعض إيماءة لما يريده المصريون حتى لو تواجدت على أرضهم بعض قوات النظام الاستعمارى القديم.. قوات بريطانيا العظمى المتمركزة بمنطقة القناة، ونرى أن المصريين فى هذا الزمان قد عانوا من هذا الموقف، الذى يغض من مكانة بلادهم، وتمكنت من نفوسهم الرغبة لجارفة فى تغييره.

* * *

كانت هذه هى الظروف السياسية عندما قامت "الحركة المباركة" التى أسماها المصريون بعدئذ بـثورة يوليو، وهم إذا كانوا قد حمدوا لهذه الحركة قضاءها على الفساد، سواء بالتخلص من الملك فاروق رأس النظام، أو إنهاء عمر الأحزاب السياسية التى كانت قد انتهت مدة صلاحيتها، والتى ظلت تعيش على الإرث التاريخى أكثر مما أصبحت تعايش الواقع، فإنهم لم يكونوا، بمن فيهم الحكام الجدد، ينظرون إلى ما وراء ذلك .. الهدف كان التخلص من نظام قائم دون خطة لنظام جديد، الأمر الذى يقرره الأستاذ محمد حسنين هيكل فى حلقاته التى يذيعها على قناة الجزيرة، والذى كان قريبا بدرجة كافية من مراكز صنع القرار، خاصة البكباشى جمال عبد الناصر.

ويمكن القول إن سبب شهرة هذا البكباشى بعدئذ ليس فى صراعه على السلطة، والذى انتهى بالتخلص من واجهة الثورة، اللواء محمد نجيب، وليس بإعادة توزيع ملكية الأراضى الزراعية، عصب الاقتصاد المصرى، على فقراء الفلاحين، فيما تم بعد نحو شهرين من تغيير نظام الحكم، وإنما فى جملة المتغيرات التى أحدثها بعد ذلك، والتى استردت معها مصر بعضا من مكانتها فى المرحلة الأولى التى انتهت عام ١٩٥٦، وهو ما لم يكن محل رضاء الدول العظمى، التى خاضت مغامرتها الأخيرة ضد النظام الجديد فى الحرب التى شنتها فى ذلك العام، وكان فشلها فيه من جراء موقف الحوتين الكبيرين من ناحية، وبسبب نجاح النظام الجديد فى استنفار المصريين من ناحية أخرى، ثم

نجحت فى زيادة هذه المكانة خلال السنوات التالية إلى الوصول بها إلى الأوج، وهو ما لم يكن يسمح به الحوت الأمريكي، ونزعم هنا الحوت السوفيتي أيضا، وإن كان بدرجة أقل، ففى عالم الحيتان تغيب المبادئ لتحل محلها المصالح السياسية، وكان على مصر أن تدفع الثمن عام ١٩٦٧ وتسقط من ذرى المكانة إلى حضيض لم تكن يتوقعه أبناؤها، مما قد يبرر هذه المناحة الحزيرانية التى نشهدها كل عام وتزداد حدتها كل عقد، ولا ندرى ما سوف يجرى بها بمناسبة عيدها الذهبى بعد مرور نصف قرن!

ونبدأ بالخطوة الأولى، ولعلها كانت أسهل تلك الخطى .. خطوة التخلص من الوجود العسكرى البريطانى بعد جثوم على أرض الكنانة لنحو ثلاثة أرباع القرن، فقد كان محكوما على هذا الوجود بالانتهاء بعد غروب العصر الذى كان يمثله، كل ما كانت تطلبه حكومة لندن أمرين .. حق تقرير المصير للسودانيين، وكانت تعلم مقدما ما سيئول إليه ذلك من انتهاء الحلم المصرى القديم بوحدة وادى النيل، وذلك بعد أن صنعت فى الجنوب واقعا سياسيا يفضى إلى هذه النتيجة، فيما تحقق باتفاقية فى فبراير ١٩٥٣، وأن تبقى لها قاعدة متأهبة فى قناة السويس لفترة زمنية معقولة حتى ينتهى التهديد السوفيتي، وهو ما تم التوصل إليه فى الاتفاقية التى عرفت بالجلاء المعقودة فى أكتوبر من العام التالى مع النظام الجديد. وقد أصبح معلوما لدارسى تاريخ تلك الحقبة الدور الذى لعبته الولايات المتحدة الأمريكية من خلال سفيرها فى العاصمة المصرية، المستر جيفرسون كافرى، فى التوصل إلى هذه النهاية السعيدة!

وبعد مرور هذه الفترة الزمنية الطويلة على تلك الأحداث، نصف قرن أو يزيد، وبعد أن انكشفت كل الحقائق التاريخية المدعمة بالوثائق، فلم يعد ثمة مكان للاجتهاد، والتى تؤكد أن ذيل الحوت الأمريكى الذى يتأهب أية لحظة لضرب قارب النجاة المصرى كان بعيدا .. كل ما كان مطلوبا فسحة من الوقت لتطويع شراع هذا القارب على نحو يوافق الملاحة فى نهر المصالح الأمريكية، وهى الفسحة التى طالت لأحد عشر عاما، والتى تأكد خلالها صانعو القرار السياسى فى "البيت الأبيض" استعصاء ماسك الدفة عليهم!

صحيح أن هذه الفترة قد استغرقت نحو أحد عشر عاما (١٩٥٦-١٩٦٧)، ولكنها زمن قصير جدا فى عمر التاريخ، غير أنها على الجانب الآخر كانت فترة بلوغ المكانة المصرية مرحلة الأوج، بعد أن تحقق كل ما فى الضمير الوطنى من أسباب هذا البلوغ!

بدأت الفترة بما فعله عبد الناصر فى أعقاب خروج آخر جندى بريطانى من البلاد، ١٨ يونيو ١٩٥٦، إذ قام قبل انقضاء أكثر من شهر قليلا من هذا الخروج بعمله بـ"تأميم الشركة العالمية لقناة السويس" بكل ما ظلت تمثله الإدارة الأجنبية لهذا المرفق من شعور لدى المصريين بنقص فى المكانة، وهو تحمل بذلك تحقيق حلم مصرى قديم لم يجرؤ أحد من ساسة العهد القديم أن يقترب منه بحكم ما كان يدركه من ردود الفعل الواسعة التى يمكن أن تترتب عليه، غير أنه كان يعلم أن "الدول العظمى"، أو ما بقى منها لم تعد قادرة على إيذاء المصريين من جراء هذا العمل، كما لو كان قد حدث من قبل، وهو العمل الذى أشعل مشاعر المكانة وصنع حجر الأساس فى زعامة عبد الناصر.

وعندما تصورت كل من بريطانيا وفرنسا أنهما قادرتان على تأديب الماسك بالدفة، وكان ما حدث من اتفاق لندن وباريس على تأديب مصر، مستخدمين فى ذلك دولة إسرائيل المزروعة حديثا فى قلب المنطقة، وهو ما لم يتقبله الحوتان الكبيران فى محيط السياسة العالمية، واشنطون وموسكو، فالدنيا كانت قد تغيرت كثيرا عن ذى قبل، الأمر الذى انتهى ليس فقط بانسحاب قوات الدولتين العظميين، وإنما بانتهاء العصر الذى تزعماه .. عصر الإمبراطوريات الاستعمارية من خلال الاحتلال العسكرى المباشر.

وعلى الرغم من سياسة الاحتواء التى اتبعتها حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بعد ذلك فإن نجاح ١٩٥٦ أغرى عبد الناصر، مدعوما برأى عام مصرى طبيعى فى أغلب الأوقات ومصنوع فى أوقات أخرى من أن يسير فى طريقه بزيادة أسباب هذه المكانة لا يلوى على شىء!

وكان الميدان فسيحا هذه المرة .. فى العالم العربى حيث حاول أن يستبدل الشكل الهش لجامعة الدول العربية بإيقاظ روح الانتماء العربى، فيما نجح فيه من خلال مواقف سياسية محددة كان يتخاذل أغلب الحكام العرب عن اتخاذها مما أدى إلى عزلة أصحاب "العروش والكروش" عن القواعد الجماهيرية الحقيقية، لعل أهمها مواقفه من الحركات التحررية فى الجنوب العربى وفى شمال إفريقيا، إذ حظيت كل من هذه الحركات بالتأييد المصرى الكامل، خاصة حركة التحرير الجزائرية التى بدأت حربها ضد الاستعمار منذ عام ١٩٥٤، سواء كان هذا التأييد لوجستيا بالتدريب وإمداد الثوار بالسلاح والذخيرة، أو معنويا بالإذاعة، حين ثبت أغلب أبناء الحركات التحررية مؤشرات أجهزة الاستقبال الإذاعى عندهم على صوت العرب، وبعد أن كان يربط بين هؤلاء من قبل أغانى أم كلثوم فى حفلها الشهرى مساء الخميس الأول أصبح يربط بينهم صوت المذيع المشهور أحمد سعيد الذى انتظروا تعليقاته اليومية، وليس الشهرية، وهو الصوت الذى وصل إلى أبعد الأغوار العربية، خاصة بعد صناعة جهاز الترانزستور!

وفى هذه الظروف جاءت الخطوة التالية لتجسيد الحلم على أرض واقع، والارتقاء خطوة نحو الأوج، بقيام أول وحدة عربية فى التاريخ الحديث، فيما جرى يوم ٢٢ فبراير عام ١٩٢٢ بظهور دولة "الجمهورية العربية المتحدة" بإقليميها الشمالى، سوريا، والجنوبى، مصر، مما أدى إلى مزيد من اشتعال المنطقة بالولع بالرجل وأعماله، الأمر الذى بدا فى الاستقبالات الحافلة التى كان يلقاها الرجل فى كل رحلاته إلى دمشق عاصمة الإقليم الشمالى، والتى لم تكن تعبيرا فحسب عن مشاعر السوريين، وإنما كانت قبل ذلك وبعده تعبيرا عن مشاعر عربية عامة، أتيح للسوريين ان يبدوها علانية، وإن لم يتح للآخرين الواقعين تحت الحكم الملكى مثل هذه الفرصة، وإن كنا نلاحظ أن بعضهم انتهزوا الفرصة للتعبير، كما حدث من عدد من الطيارين العسكريين السعوديين الذين لجئوا بطائراتهم إلى القاهرة، التى أعادت الطائرات وقبلت لجوء قادتها.

ونرى ان مكانة مصر قد بلغت الأوج بعد ثورة تموز ١٩٥٨ في العراق التى أطاحت بفرع العرش الهاشمى الأقوى فى بغداد، وأعلنت الجمهورية، الأمر الذى اعتقد معه المصريون أن انضمام هذه الدولة القوية إلى الجمهورية العربية المتحدة ليس أكثر من مسألة وقت، وقد جرت مفاوضات حول هذا الانضمام، واضيفت بالفعل نجمة ثالثة لعلم الجمهورية العربية المتحدة، ولكن لم تهب الرياح هذه المرة وفق رغبات ماسك الدفة!

فيمكن القول إنه حتى هذه اللحظة لم يكن للأمريكيين اعتراض على ما يفعله عبد الناصر، وإن كان قد أقلقهم دوره المتعاظم فى حركة الدول حديثة الاستقلال، الملعب الذى تتبارى فيه القوتان الأعظم، والتى شكلت فيما بينها مجموعة "الحياد الإيجابى" بعد مؤتمر باندونج ١٩٥٥، والتى اتخذت شكلا مؤسسيا بعد ذلك من خلال انعقاد رؤسائها فى مؤتمرات قمة منتظمة، لتصبح مجموعة "عدم الانحياز"، خاصة وأن الرجل احتل موقعه بين الزعماء الأربعة لهذه المجموعة، بالإضافة إلى كل من نهرو رئيس وزراء الهند وتيتو رئيس يوغوسلافيا والرئيس الإندونيسى سوكارنو. كما أقلقهم بنفس الدرجة محاولة رئيس مصر تنويع مصادر الأسلحة، فيما عرف بصفقة الأسلحة التشيكية اسما والسوفيتية فعلا عام ١٩٥٥ .

وينقص القائلين بأن تحسن العلاقات المصرية-الأمريكية فى عهد الرئيس جون كنيدى يعود إلى شخصية الرجل فهم طبيعة حقائق التاريخ، فطبيعة الرؤساء، طيبين كانوا أو أشرارا، لا تصنع سياسات الدول الكبرى، بل يصنعها أصحاب المصالح، الذين يشكلون قوى الضغط المؤثرة فى صناعة القرار، والتى كان لا يزعجها تحركات عبد الناصر طالما بقيت بعيدة عن مصالحهم، وإن لم يمنع ذلك حكومة واشنطون من تقليم الأظافر المصرية كلما طالت ولو قليلا عن الحدود المسموح بها!

حدث هذا فى سبتمبر عام ١٩٦١ حين رحبت بالحركة الانفصالية فى سوريا وتبديد حلم الوحدة الذى ظل الرجل رمزا له، وحدث هذا بعد ذلك بما جرى من تشنجات فى العراق حولت الإطاحة بالنظام الملكى من رصيد محسوب للمكانة المصرية إلى رصيد مسحوب منها!

ونظن أن حرب اليمن بعد ثورتها المشهورة عام ١٩٦٢، وبعد القرار المتسرع بإرسال القوات لمصرية إلى جبالها الوعرة، كان النقطة الفاصلة فى القرار الأمريكى، والذى تبعته دول الغرب، بأن مصر قد عبرت كل الخطوط الحمراء التى لا يمكن لها السماح بعبورها!

فبغض النظر عن تجاهل دروس التاريخ التى تقول أن هذا البلد ظل عصيا على الدولة العثمانية بامتداد القرون الثلاثة التى حكمت فيها المشرق العربى، وأنه لم يخرج بعد من ظلمات العصور الوسطى تحت حكم النظام الإمامى، الأمر الذى دعا الدول الأوروبية إلى عدم الاقتراب منه فى فترة التوسع الاستعمارى، إلا بالقدر الذى يتيح لها الاستفادة من موقعه الفريد باحتلال مناطقه الجنوبية، عدن وما حواليها عام ١٨٣٩، ولم تزد عن ذلك .. نقول بغض النظر عن هذه الحقيقة التاريخية الجلية للعيان فإن إرسال قوات مصرية إلى هذه البلاد، كان يعنى ببساطة التحكم فى مدخل البحر الأحمر بكل ما يعنيه من تهديد لطرق التجارة الراسمالية، خاصة بعد أن أصبح أحد المجارى الرئيسية لنقل شحنات النفط التى يحتاجها الغرب، والأهم من ذلك الاقتراب أكثر مما هو مسموح به من مناطق إنتاج هذه الطاقة اللازمة لاستمرار الحياة فى الغرب، خاصة وبعد أن تأزمت العلاقة بين مصر والسعودية، الدولة الأم فى الخليج، حتى وصل الأمر إلى تحليق طائرات السلاح الجوى المصرى فى سمائها، مما أثار شجونا قديمة عند الوهابيين تعود إلى النصف الأول من القرن التاسع عشر عندما فعلها محمد على.

ونزعم أن السنوات الفاصلة بين التورط المصرى فى اليمن، وبين انتهاء تلك الحقبة بحرب يونيو ١٩٦٧، كانت سنوات استنزاف القوة الوطنية، وجر المكانة المصرية إلى أسفل من قمة الجبل التى كانت قد اعتلتها.

فمن ناحية امتنعت الولايات المتحدة مع مرور الوقت عن تقديم المعونة الغذائية ممثلة فى شحنات القمح شبه المجانية التى كان يحصل عليها المصريون، ومن ناحية أخرى لم يكن الاتحاد السوفيتى مستعدا طول الوقت أن يمد مصر باحتياجاتها من الأسلحة والذخائر دون مقابل حقيقى، وهو قد تراجع عن ذلك ليس فقط بسبب سياسات مرسومة، وإنما بسبب قصور عن مجاراة منافسه التقليدى، الولايات المتحدة الأمريكية، بما يملكه هذا المنافس من إمكانيات اقتصادية هائلة، ومن ثم ظل يؤثر سياسة صنع السلام فى المنطقة. ومن ناحية ثالثة كانت دول عدم الانحياز مستعدة أن تدعم المكانة المصرية طالما بقيت فى حدودها المشروعة، فيما حدث ضد العدوان البريطانى الفرنسى عام ١٩٥٦، ولكنها لم تكن مستعدة أن يمتد هذا الدعم إلى سياسات القاهرة الخارجية، فى أمور تخصها قبل أن تخص أى طرف آخر، ثم بقيت الدول الإفريقية التى كانت فى حاجة إلى المعونة المصرية إبان حركاتها التحررية، ولكنها بعد أن انتهت هذه التحركات إلى الاستقلال، وبعد أن غابت رموز المقاومة الوطنية بالانقلاب أو بالوفاة لم يكن للنظم الجديدة نفس الموقف من نظام عبد الناصر وإن أبقى أغلبها على أسماء الشوارع التى تسمت باسمه، وكانت فى الغالب من أهم شوارع العاصمة!

وفى ذلك المناخ الملائم وجهت القوى المستفيدة الضربة القاصمة فى حرب يونيو ١٩٦٧ والتى أوقعت مكانة مصر من القمة إلى قرار لا يعلمه إلا الله!

الفصل الثانى عشر

المأزق

١٩٦٧ـ١٩٨١

المشهد المأسوى الذى حدث على مرأى من العالم صباح يوم ٦ أكتوبر عام ١٩٨١، أمام منصة الرئيس محمد أنور السادات. فبينما كان الرجل يستعرض قوات الجيش قفز بعض المشاركين فى العرض أمام مكان جلوسه وأطلقوا عليه النيران فأردوه قتيلا.. هذا المشهد لم يتكرر من قبل فى تاريخ مصر فى العصور الحديثة. صحيح أنه قد تم اغتيال بعض رؤساء الوزارات: بطرس غالى أحمد ماهر ومحمود فهمى النقراشى. لكن لم يحدث أن طالت يد الاغتيال رئيس الدولة بكل ما له من هيبة وبكل ما هو مكفول له من احتياطات. اللهم إلا إذا وضعنا فى الحسبان حادثة اغتيال عباس الأول عام ١٨٥٤. وهى حادثة يكتنفها كثير من الغموض. فقد جرت فى أحد قصور الباشا غريب الأطوار. وتم التكتم عليها لأسباب تتعلق بوراثة العرش!

هذا المشهد كان نهاية لفترة مثيرة فى التاريخ المصرى. وهى الفترة التى بدأت قبل ذلك بنحو خمس عشرة سنة فى أعقاب حرب يونيو ١٩٦٧. والتى بدا معها أن المكانة التى وصلت للأوج قد أخذت فى التهاوى. وعلى الرغم من محاولة عبد الناصر فى الفترة التى بقيت له من الحياة بعد هذه الحرب. والتى ناهزت السنوات الثلاثة. منع هذا التهاوى وإثارة روح التحدى الوطنى والقومى. غير أن القدر لم يمهله. وانتقل إلى رحاب الله بعد أن كان قد قبل وقف إطلاق النار على خط القتال. ليواجه خلفه المأزق!!

وكان آخر ما يتصوره معاصرو تلك الأحداث أن يكون هذا الخلف محمد أنور السادات، رغم أنه كان يشغل وقتئذ منصب نائب رئيس الجمهورية، صحيح أنه كان معروفا عن الرجل أنه قد عرك السياسة خلال الفترة السابقة على ١٩٥٢، واتهم بالمشاركة فى عملية اغتيال أمين عثمان باشا، وأنه طرد من الجيش وأعيد إليه، هذا فضلا عما يقال إنه شارك فى أعمال المنظمة السرية الموالية للقصر، الحرس الحديدى .. كل هذا صحيح، غير أن وجوده فى مجلس قيادة الثورة كان باهتا إذ لم يلى طوال الفترة التى امتدت حتى عام ١٩٦٧ منصبا ذا شأن إلا رئاسة مجلس الأمة، وهو ما زاد صورته شحوبا، على اعتبار أن هذا المجلس كان وقتئذ منبثقا من الاتحاد الاشتراكى، ودوره الموافقة على ما يتقرر فى الدوائر العليا، ونقصد بها هنا مؤسسة رئاسة الجمهورية فى عهد عبد الناصر.

بيد أنه كان طول الوقت حريصا على عدم مواجهة مصادر القوة الأساسية فى مصر خلال تلك الفترة، عبد الناصر نفسه طبعا والمشير عامر، ولم يحدث فى أى وقت أن دخل فى صدام مع أى منهما، وهو الدرس الذى لم يتعلمه منه سائر أعضاء مجلس القيادة، الذين راحوا واحدا بعد الآخر ضحية هذه الصدامات أو الاختلافات، باستثناء حسين الشافعى شريكه فى الاستئناس!

وحتى بعد أن تم التخلص من الجميع وبقى وحده على "حجر الرئاسة" نائبا للرئيس، فالظاهر أنه لم يكن يشارك مشاركة فعلية فى وضع السياسات، ولعل القصة المعروفة عن مبادرة روجرز وزير الخارجية الأمريكية، والتى تم إعلانها عام ١٩٦٩ بينما كان عبد الناصر متغيبا عن البلاد، وما حدث حين أراد أنه يقوم مقام الرئيس "بحق وحقيق"، فما كان منه إلا أن رفضها، غير أنه بعد عودة الرئيس أعلن قبولها .. نقول لعل هذه القصة توضح أنه كان بلا دور فى اتخاذ القرارات!

هذه المقدمة الطويلة ضرورية فى رأينا لأنها تطرح قضية على جانب كبير من الأهمية .. دور الرجل الثانى ليس فى السياسات المصرية فحسب، بل فى السياسات العربية عموما، ونرى أن هذا الدور كان أحد أسباب تراوح السياسات بين حاكم وآخر، وهو دور له صلة بالمكانة، إذ بينما تصل إلى الأوج فى عهد حاكم من الحكام نتيجة لسياساته يمكن أن تصبح محل تساؤل فى عهد الحاكم الذى يعقبه، وهو الأمر الذى تكرر كثيرا فى تاريخ مصر الحديث: أوج محمد على أعقبه حرج عباس، واوج إسماعيل أعقبه وهن توفيق، غير أن ما حدث بين عبد الناصر والسادات كان أنكى!

السبب -فى تقديرنا- أن الحاكم الذى يحرز نجاحا ويصنع مجدا تحدث درجة من التوحد بين شخصه وبين الوطن، ولعل ما جرى بعد محاولة عبد الناصر التنحى فى أعقاب حرب يونيو ١٩٦٧، أو فى أعقاب وفاته فى سبتمبر ١٩٧٠ من حزن وطنى عام يؤكد على أن هذا التوحد قد استشعره جموع المصريين، فأزمة عبد الناصر تحولت بالنسبة لهم إلى أزمة الوطن، الأمر الذى زاد من صعوبة مهمة خليفته.

باختصار انه لا يوجد (الرجل الثانى) فى السياسات المصرية أو العربية، ويجوز وضع نائب رئيس الجمهورية، إن وجد، فى الترتيب الخامس أو السادس مع فراغ بينه وبين الرئيس، الأمر الناجم عن عدم وجود نظام حزبى يسمح بتفريخ الشخصيات العامة التى تستطيع أن ترقى سلم العمل السياسى، من خلال قانون الانتخاب الطبيعى، فيظهر البديل فيما يحدث فى النظم الديموقراطية الحقيقية، والتى لا تعانى من هذه الظاهرة.. ظاهرة فقدان الرجل الثانى، وما يتبع اختفاء الرئيس من صناعة المأزق السياسى.

على أى الأحوال تولى محمد أنور السادات رئاسة الجمهورية فى أسوأ وقت ممكن: فعلى جانب كان هناك رجال عبد الناصر غير المقتنعين بالرئيس الجديد، والذين رأوا فى اختياره مجرد إنقاذ لموقف، لم يكونوا متأهبين له من

بعد رحيل عبد الناصر المفاجئ، ولتصورهم أنه سيظل الشريك الضعيف الذى يمكن أن يبقى طوع إرادتهم، وعلى الجانب الآخر كان هناك الاحتلال العسكرى الإسرائيلى لمساحة واسعة من التراب الوطنى: شبه جزيرة سيناء، وما نتج عن ذلك من تعطيل قناة السويس، بكل ما استتبعه من تآكل الدور المصرى فى المنطقة وضعف مكانة حكومة القاهرة.

ويمكن القول إن حالة الاستنفار التى صنعها حدث ١٩٦٧، وتغذية سياسات الرئيس عبد الناصر لهذه الحالة من خلال حرب الاستنزاف والاستعداد الذى انعكس على كل بيت فى سائر أنحاء مصر المعمورة، ورفع شعار أن ما "أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة" قد أدى إلى حد كبير إلى إفشال هدف إسرائيل ومن ورائها بإسقاط المكانة المصرية على النحو المرتجى، ولعل ما جرى فى مؤتمر القمة بالخرطوم من استقبال أسطورى لعبد الناصر من أبناء السودان، وما جرى مقابله من استقبال فاتر للملك فيصل ملك السعودية، قد عبر عن هذه الحقيقة .. أن مصر المهزومة والمأزومة ما زالت تحتل مكانتها، الأمر الذى لم يجد معه الحكام العرب الذين شاركوا فى هذا المؤتمر مندوحة من التعهد بتأييد المجهود الحربى المصرى، سواء برغبة حقيقية أو تحت الضغط الشعبى العام.

ولم يجد خلال تلك الفترة أمر ذو شأن إلا بموافقة عبد الناصر على مبادرة روجرز، التى رآها خصومه تعبيرا عن قبوله بالهزيمة، بينما فسرها أنصاره أنها كانت جزءا من خطته العسكرية للقيام بعملية عبور القناة، فقد كان فى حاجة إلى حائط نيران يغطى القوات التى ستقوم بهذه العملية، وكانت هذه الخطة فى حاجة لفسحة من الوقت تصل فيها صواريخ سام للمناطق التى تتمكن معها من القيام بعملية التغطية، وفى هذه الظروف رحل عبد الناصر.

* * *

المتيقن أن «مكانة مصر» خلال الفترة المنقضية بين حرب يونيو ١٩٦٧ ورحيل عبد الناصر ١٩٧٠ قد تأثرت كثيرا بما جرى فى ساحة القتال، وكانت

مهمة الرجل خلال تلك الفترة التى زادت عن السنوات الثلاثة أن يحافظ على هذه المكانة من الانهيار.

وقد تطلب الأمر فترة مماثلة، ثلاث سنوات أخرى، حتى يصدر الرئيس السادات قراره بخوض حرب أكتوبر ١٩٧٣، ولم يكن أما ـه للتأكيد على شرعيته سوى أن يخوضها، وهو قد نجح خلال تلك الفترة من تدعيم مركزه فى الداخل، بعد الصراع على السلطة بينه وبين رجال عبد الناصر المتنفذين، الذى حسمه بقرارات ١٥ مايو ١٩٧١، والتى وصفها أنصاره بـ"الثورة" بينما رآها خصومه انقلابا، وكانت خطوة أولى، تبعها تغييرات دستورية خلال نفس العام أصدر إبانه دستورا يوافق آراءه حرص أن ينسب إليه، فقد اعتقد السادات أن مثل هذا الدستور استكمال لمقومات الرئاسة، وقد حاول فى نفس الوقت إرجاء المعركة العسكرية لتحرير سيناء حتى ينتهى من ترتيب البيت من الداخل على النحو الذى يلائمه، الأمر الذى أدى إلى مظاهرات الطلاب ١٩٧٢ بعد أن وعد بشن الحرب فى ذلك العام، ولم يوف بوعده بذريعة أن حالة من الضباب قد سادت فى الوقت المحدد لهجوم، مما جعله هدفا للسخرية الشعبية، وزادت سياساته اتضاحا بعد أن ألغى معاهدة الصداقة المعقودة مع الاتحاد السوفيتى .. فعل كل هذا قبل خوض الحرب التحريرية التى لم يكن أمامه من سبيل سوى خوضها، وكانت حرب أكتوبر.

وضعت كتابات كثيرة عن هذه الحرب، ولسنا هنا بصدد إضافة المزيد عنها، ولكنا فى مجال البحث فى تأثير هذه الحرب على مكانة مصر، ويمكن القول، وبدون انحياز مع أو ضد، أنها قد أدت إلى استرداد هذا الوطن لكثير من مكانته التى كان قد أخذ يفقدها قبل أكثر من ست سنوات، سواء عربيا أو دوليا.

وتصدر أهمية حرب أكتوبر ١٩٧٣ من أنها أول إنجاز حقيقى لجيش عربى ضد قوة عسكرية أوروبية، فقد خاضت مصر منذ قدوم الحملة الفرنسية إليها عام ١٧٩٨ معارك عديدة ضد قوات دول أوروبية، وكانت تنتهى فى العادة

بالخذلان: موقعة إمبابة التى خاضها المماليك ضد الفرنسيين عام قدوم حملتهم، حرب الشام بعد التدخل البريطانى ضد محمد على ١٨٤٠-١٨٤١ والتى انتهت بسقوط مشروع محمد على، موقعة التل الكبير فى سبتمبر ١٨٨٢، والتى أفضت إلى الاحتلال البريطانى للبلاد.

تكرر ذلك مع إسرائيل باعتبارها قوة أوروبية بالأساس، فسقط وهم أنهم مجرد عصابة عام ١٩٤٨، وتأكدت هويتها الغربية بالتحالف أو بالعمل العسكرى عام ١٩٥٦، الأمر الذى تكرر بصورة لم تتمح من التاريخ المصرى فى حرب يونيو ١٩٦٧، وكان مطلوبا ألا يتكرر ذلك مرة أخرى، وبغض النظر عما يقال عن الثغرة وما أحدثته فإن حرب أكتوبر ١٩٧٣ كانت أول الحروب المتكافئة فى تاريخ مصر الحديث التى جرت بينها وبين قوة أوروبية المنشأ والتدريب والتسليح.

كان من المنطقى مع ذلك أن تسعى جميع الأطراف على الجانب الآخر إلى لملمة الموقف، وكان من الطبيعى أن يكتسب الرئيس الجديد سمعة لم يكن يحلم بها، وأصبح بالنسبة للمصريين بطل الحرب، ولم يكن أصبح بعدئذ بطل السلام، وهى سمعة لاحقته فى سائر أنحاء العالم العربى. واستعادت مصر من خلال ذلك الحدث الكبير فى تاريخها كثيرا من مكانتها التى كانت قد فقدتها.

من جانب آخر فقد اعتقد الرئيس السادات أن ما أحرزه من نجاح فى أول حرب عربية-إسرائيلية قد أضفى على عهده شرعية تختلف عن شرعية الفترة السابقة المنسوبة لعبد الناصر، التى استمدت روافدها من نجاح عبد الناصر فى أن يجسد روح المقاومة الوطنية والقومية، ومن ثم بدأ بعد هذه الحرب فى التخلص من بقايا رجال عبد الناصر، حتى أولئك الذين ساعدوه فى صراعه مع رجال الاتحاد الاشتراكى، مثل الأستاذ محمد حسنين هيكل، فنزعه عن عرش الأهرام فى العام التالى للحرب مباشرة، بعد أن أعاد الرجل بناء الجريدة العريقة التى كانت معرضة للانهيار وقت توليه المسئولية عنها قبل سبع عشرة سنة (١٩٥٧).

الأهم من ذلك التخلص من سياسات عبد الناصر الاقتصادية التى تقوم على اقتصاد موجه، وسيطرة حكومية على شتى شئون الحياة. وذلك باتباع سياسة تسمح بقدر من الحرية الاقتصادية انتقدها البعض، حتى أن الأستاذ أحمد بهاء الدين وصفها بسياسة "السداح مداح".

وكان من الطبيعى أن تنعكس هذه السياسات على العلاقات المصرية-الأمريكية، فبدأت منذ نوفمبر ١٩٧٣ زيارات كيسنجر إلى مصر، والتى تغيرت خلالها مواقف الرئيس المصرى من القضية الفلسطينية. فهو قد تمسك باستعادة سيناء كاملة غير أنه بالمقابل اعتقد أن أوراق اللعبة السياسية فى أيدى الولايات المتحدة، وأنه لا مندوحة من تحييدها. وقد دفعه إلى ذلك اعتقاده أنها القوة الوحيدة القادرة على ممارسة الضغط على إسرائيل. فضلا عما لاح فى ذلك الوقت من اتباع القطبين الأكبر لسياسة «الوفاق»، مما يحرم مصر من أية قدرة على المناورة كانت تتمتع بها على عهد عبد الناصر.

وعرفت تلك الفترة اتفاقات فض الاشتباك التى عقدت تحت رعاية حكومة واشنطون، وبدأت عمليات الانسحاب الجزئى للقوات الإسرائيلية من سيناء بعد أن كانت قد انسحبت من غرب القناة بعد الثغرة الشهيرة التى أحدثها شارون، بينما ظلت المفاوضات تجرى على قدم وساق بين الطرفين.

يهمنا من تلك الفترة التى امتدت حتى عقد معاهدة السلام المصرية-الإسرائيلية ١٩٧٩ رد فعل التحركات المصرية على وضعها فى محيطها الطبيعى: العالم العربى، فقد كانت مفاجآت الرئيس أنور السادات خلال تلك الفترة فوق ما يطيقه ساسة البلدان العربية المحيطة، ولعل أهمها مفاجأة زيارته للقدس فى نوفمبر ١٩٧٧، وكان قرارا ذا طبيعة وطنية مصرية، ولم يوضع فيه بدرجة كافية حساب رد الفعل العربى، سواء على المستوى الرسمى أو المستوى الشعبى، خاصة بعد أن عرك خلال الحرب التجربة التى ظل يكابد منها سلفه.. أن يجتمع العرب وقت ظهور الخطر، ولكنه اجتماع مؤقت إذ لا يلبث أن يتبدد بعد ابتعاده، ويكون فى العادة قد حقق هدفه!

وتقيم الباحثة الدكتورة ألفت الخشاب فى رسالتها للدكتوراه تحت عنوان «تاريخ تطور حدود مصر الشرقية وأثره على الأمن القومى المصرى» الأسباب العربية التى دفعت الرئيس السادات إلى اتخاذ قراره فتعددها فى تسعة: غياب الإرادة العربية، عدم القدرة على توظيف المقدرات العربية لصالح أزمة الشرق الأوسط، غياب استراتيجية عربية واقعية، طبيعة العلاقات العربية- العربية التنافسية والصراعية، التئام الصف العربى يتم فى لحظة تاريخية ثم ينفض المولد، حل القضية الفلسطينية ملقى على مصر وحدها عسكريا وسياسيا، التناقض العربى-العربى والعجز عن الحركة والفعل، الفارق الكبير بين طموحات الشعوب وقدرات الأنظمة العربية الحاكمة وأهدافها الحقيقية، وأخيرا أن القضية الفلسطينية أصبحت موضوعا للمزايدة، وإطلاق الشعارات الرنانة دون خطة واقعية لإدارة الصراع العربى _ الإسرائيلى.

وقد حرص على أن يحوطها بقدر من السرية حتى لا تسعى بعض العواصم العربية إلى إفسادها، وكمادة هؤلاء الساسة الذين يعملون على إضفاء الشرعية على نظمهم الأوتوقراطية باتخاذ المواقف المتطرفة التى تسعى إلى تملق مشاعر الجماهير، بغض النظر عما إذا كانت تلك المواقف تخدم القضية أم لا.

من جانب آخر فقد رأى عديد من حكام الدول العربية أن استبعاد مصر من مكان القيادة سوف يؤدى إلى أن يرثوا هذا المكان، سواء فى هذا بعض الذين تصوروا أنه يمكن أن يلعبوا دور عبد الناصر، فى الشرق: صدام حسين فى العراق، وفى الغرب معمر القذافى فى ليبيا.

فى نفس الوقت أدت الثروات المفاجئة التى نزلت على دول النفط بعد ارتفاع أسعاره على نحو فجائى نتيجة لحرب أكتوبر إلى إغراء حكام هذه الدول على تصور أنهم بأموالهم قادرون على سد الفراغ الذى قد ينشأ بعد إزاحة القاهرة عن مكان الصدارة. وبدلا من أن تساعد الثروات الجديدة على تدعيم الموقف المصرى فى المفاوضات الشاقة التى كانت تجرى وقتئذ مع الجانب الإسرائيلى.

كانت تسعى إلى سحب البساط من تحت أقدام المصريين ليقفوا عراة فى الهواء الطلق، وكان أمام الرئيس السادات أحد خيارين: أن يشارك فى المزايدة مع الساسة العرب الذين كان واضحا من خطواتهم أنهم غير معنيين بما سيجرى إلا فى الحدود التى تتعلق بمصالحهم، وكان فى طليعتها التخلص من الوجود المصرى فى مكان القيادة، وإما أن يسير قدما فى السياسة التى اختطها بغض النظر عن تأثيرها على مكانة مصر بين البلاد العربية، بل وفى غيرها من بلدان العالم الثالث، أو فى إفريقيا .. واستقر على الخيار الثانى فقد كان كل ما يهمه تحرير ما بقى من التراب الوطنى، أما ما دون ذلك فيمكن تأجيله إلى وقت آخر.

* * *

نرى أن العامين الطويلين الفاصلين بين زيارة الرئيس المصرى للقدس وتوقيعه لاتفاقية السلام مع إسرائيل فى واشنطون برعاية أمريكية، قد قلبا كثيرا من البديهيات التى ظلت سائدة فى الفكر السياسى المصرى والعربى، وأثرا بالتالى على مكانة مصر فى المنطقة.

فقد بدأ الموقف العربى مندهشا بما حدث بعد الزيارة، ثم بدا موقف الدول العربية متشددا تجاه التسوية، وفى مؤتمر بغداد قررت فرض مجموعة من العقوبات على "الدولة القائد": تجميد عضوية مصر بالجامعة العربية، نقل مقر الأمانة العامة من القاهرة إلى تونس، قطع العلاقات الدبلوماسية مع القاهرة وسحب السفراء العرب منها، منع المعونات المالية والاقتصادية.

وبلغ التشدد تجاه الموقف المصرى أن تم خلال عام واحد عقد أربعة مؤتمرات قمة عربية لاتخاذ موقف موحد ضد مصر، الأمر الذى إن دل على شىء فإنما يدل على أن غيابها كان مؤثرا، إلى الحد الذى تجمعت فيه الأنظمة العربية كما لم تتجمع من قبل ضد إحداها، وكان أمرا طبيعيا بحكم التاريخ والإنسان، وهما الضلعان اللذان أكدنا منذ بداية هذه الدراسة على أهميتهما مع الجغرافيا.

ففى التاريخ لم تكن مصر هى فحسب الدولة المقر للجامعة العربية بل قامت هذه المنظمة قبل ذلك بمبادرة مصرية (على عهد مصطفى النحاس) وانتعشت على عصر جمال عبد الناصر. وفى التاريخ أيضا كانت مصر وراء كل حركات التحرر الوطنى فى المنطقة العربية والإفريقية. وفى التاريخ ثالثا كانت وراء درء الخطر الصهيونى ما أمكنها ذلك طوال الأربعين عاما ،سابقة على كامب دافيد.

أما من ناحية البشر فقد كان للورد كرومر المعتمد البريطانى فى مصر فى أوائل القرن العشرين مقولة مشهورة، وهى "أنك لا تقلب حجرا فى تلك البلاد إلا وجدت تحته يونانيا". وهو قول أصبح ينطبق على المصريين فى أغلب البلاد العربية، بعد اتساع الهجرة إلى سائر أنحاء المعمور العربى خلال الثلث الأخير من القرن العشرين، ولم يكن هؤلاء مجرد "جرسونات" فى المقاهى، كما هو الحال بالنسبة لليونانيين، وإنما عملوا فى المدارس والمكاتب والحقول والمستشفيات، بمعنى آخر كان يمكن أن تقاطع الحكومات العربية مصر، ولكن لم يكن فى إمكان الشعوب أن تستغنى أبدا عن الوجود المصرى.

هذا ما بدا للرئيس السادات وللمحيطين به، وقد تصور أن ما تفعله العواصم العربية لن يكون أكثر من فورة من فورات الغضب المعتادة التى لا تلبث أن تهدأ، خاصة وقد تملكه اعتقاد بأن الفرصة المتاحة لإشاعة السلام فى المنطقة بعد أول حرب متكافئة مع الجيب الغربى الذى زرع فى قلبها، قد لا تأتى مرة أخرى. غير أن المسألة كانت أكبر من تقديرات الرجل الخاصة.

فمن ناحية لم يأت الاعتراض فحسب من العواصم العربية، وربما لأسباب تخص حكامها، وإنما ارتفعت من الداخل أيضا، ومن أكثر من جهة ..

ارتفعت من بعض أصوات أعضاء مجلس الشعب المصرى، وكان الرجل فى لهثه للتقرب من الغرب قد سمح بالتخلى عن نظام الحزب الواحد، تدفعه فى ذلك الرغبة فى التخلص من رجال الاتحاد الاشتراكى الذين ناصبوه العداء بعد توليه السلطة، هذا من جانب، وتقديم عربون صداقة للغرب، من جانب آخر.

الأمر الذى بدا فى الخطوات التى اتخذها نحو تحويل هذا الاتحاد إلى منابر ثم السماح بقيام مقنن للحياة الحزبية، ومن هذا الباب الأخير دخل بعض المعارضين الذين ارتفعت أصواتهم برفض معاهدة السلام. ولأن الطبع يغلب التطبع، فما لبث أن قام بحل المجلس وتشكيل آخر جديد لا يرتفع فيه صوت واحد ضد المعاهدة، وكان تصرفا غريبا. غير أنه يقينا خلف آثاره على المنطقة المحيطة، حيث ساد الشعور بأن المصريين بدورهم غير راضين، مما زاد من عزلة النظام، وأثر فى مكانة مصر.

ارتفعت الأصوات أيضا من شرائح اليسار المصرى التى رأت أن ما فعله الرئيس السادات قد أثر بدرجة أو أخرى على توجهات اعتادوها طول تاريخهم الحديث، وبدا واضحا أن الخصومة التى أخذت تحتدم بين الرئيس الجديد وبين كل ما كان يمثله عبد الناصر، ولعل المظاهرات الشهيرة المعادية للحكومة فى ١٨و١٩ يناير ١٩٧٧، والتى لم تحدث من قبل لأكثر من ربع قرن، كانت نقطة فاصلة فى تاريخ هذين العامين، وبينما أسماها خصومه "انتفاضة الخبز" أسماها الرئيس بانتفاضة الحرامية. هذه الخصومة زادت احتداما وبدأ بعدها مسلسل طويل من الانحيازات جرت خلاله زيارة القدس وما تبعها، وجرت أيضا محاولة الرئيس أن يتخلى عن دوره كـ "حكم بين المتصارعين المصريين" إلى طرف من أطراف الصراع، فشجع التيار الدينى الذى كان قد خمد كثيرا فى عهد سلفه، وكان عليه أن يدفع الثمن!

وحتى لا يبدو أننا نحمل الجانب العربى ما أصاب «المكانة المصرية» من خلل بسبب السياسات الجديدة التى اتبعها الرئيس السادات بعد حرب أكتوبر، فإن الموضوعية تستوجب أن نوافق على أن الرئاسة المصرية بدورها تتحمل جانبا من المسئولية، فقد أدت قناعة الرئيس السادات بإمكان الفصل بين المصلحة الوطنية والمصلحة القومية إلى ردود فعل سلبية، وهى القناعة التى زال البعض يبشر بها حتى هذه اللحظة!

فبامتداد التاريخ ظلت مصر الكائن المتحرك فى المنطقة سياسيا واجتماعيا واقتصاديا وثقافيا، وظلت فى حاجة إلى المنطقة المحيطة بنفس القدر الذى كان به أبناء هذه المنطقة فى حاجة إليها، وبقيت مفردة أساسية من مفردات سياسة القوى الطامعة من الخارج محاولة عزل مصر عن بقية البلاد العربية المجاورة .. والاطلاع على الوثائق الإسرائيلية والأمريكية خلال الفترة الأخيرة، والبريطانية من قبل، يؤكد على خط مستقر فى هذه السياسات، فمنذ أيام بن جوريون، وبدء الصراع العربى-الإسرائيلى، وهو يرى أن لا أمان لإسرائيل إلى بعد إخراج مصر من منظومة خصومها المحيطين، وقد عبر فى أكثر من مناسبة عن اعتقاده بأن مصر هى الدولة الوحيدة من بين هؤلاء لخصوم التى تملك مقومات الدولة، والقادرة بالتالى على الحرب.

نفس المنطق حكم السياسات الأمريكية منذ أن انطلقت بعد الحرب الثانية، وبدء الصراع بين الكتلتين، فى إحكام الحصار حول الاتحاد السوفيتى وحلفائه بسلسلة من المحالفات كانت سياسة عبد الناصر من أهم أسباب إفسادها فى منطقة الشرق الأوسط، وكان وراء الاشتراك الحقيقى للولايات المتحدة فى حرب ١٩٦٧، ولو من وراء الستار، هدفا أصيلا، ليس إسقاط الرجل كما يتصور البعض وإنما قبل ذلك إسقاط سياساته، والتخلص ما أمكن من الدور السياسى المصرى المؤثر فى المنطقة.

وتشير الوثائق أن الولايات المتحدة الأمريكية سعت طوال الفترة السابقة إلى عزل مصر عن محيطها العربى، وتهميشها على قدر الإمكان، ونخشى أن يكون المبشرين بذلك يساعدونها فى هذا المسعى، ويقينا بغير علم.

الفصل الثالث عشر

الاستقرار فى مواجهة الحصار!

١٩٨١ـ......

كما استهللنا الفصل السابق من هذه الدراسة بالمشهد المأسوى المعروف بحادثة المنصة التى جرت فى ٦ أكتوبر عام ١٩٨١، باعتباره نهاية ما أسميناه بفترة "الحرج" فى المكانة المصرية، فإننا نتوقف عند هذا المشهد مرة ثانية باعتباره نقطة بداية، ليس فحسب لعصر الرئيس مبارك، وإنما الأهم من ذلك لعصر يمكن أن نسميه من ناحية الرؤية التاريخية بـ«حصار المكانة»!!

لقد بدأ الرئيس الجديد عهده وهو يرى الرئيس السابق يخر صريعا برصاصات بعض أفراد الجيش المشاركين فى الاستعراض، وتصور البعض أن هذا المشهد قد انمحى من ذاكرته، مهما كانت شجاعته المعروفة عنه كطيار، هو تصور غير إنسانى، خاصة وأن صفته المهنية تجعله دائما فى موقع الحذر.

وأن يجد الرجل نفسه فجأة مسئولا عن قيادة الأمة، وليس مجرد قيادة طائرة، وفى مثل هذا الجو الخطر، دفعته يقينا إلى أن يعطى (الاستقرار) أولوية على كل ما عداه من الاعتبارات، وأن يرى بعض خصومه هذه السياسات نوعا من (الجمود) إنما هو نوع من عدم التقدير أو على الأقل عدم الفهم.

وفى محاولة استعادة توازن سفينة الأمة من حالة الاحتقان التى عرفتها نهاية عهد الرئيس السادات، خاصة بعد اعتقالات سبتمبر الشهيرة، كان أول ما فعله بعد أيام قليلة من توليه صلاحياته رسميا أن أفرج عن المعتقلين الذين كانوا من

سائر ألوان الطيف السياسي، وأبقى الحال على ما هو عليه عدا ذلك ليتفرغ لمطاردة عناصر "الجماعة الإسلامية" التي تأكد أنها كانت وراء حادثة المنصة، والتي تصورت أن الفرصة سانحة في أعقاب الحادث للاستيلاء على الحكم، مما أدى إلى مذابح بشعة في أسيوط، وحوادث دامية في الأقصر، الأمر الذي استغرق أغلب سنوات عقد الثمانينيات.

وعلى عكس سلفه فقد كان الرئيس الجديد لا يوافق على ما اتصف به السادات من عنجهية فبدأ يمد أيديه للدول العربية المحيطة، ولا يقدم إلا على الخطوات المحسوبة، الأمر الذي لم ينقض معه وقت طويل إلا وقد عادت الجامعة العربية إلى دولة المقر مع أمينها العام التونسي، ويذكر كاتب هذه الدراسة أنه في لقاء خاص مع الرئيس مبارك بعد أن أطلت قضية طابا بوجهها على العالم، أن شكا أحد كبار رجال الخارجية من حرمان المصريين من بعض المناصب التي اعتادوا على توليها في الجامعة، فما كان منه إلا أن نبه الشاكي أن للعرب أيضا حقا في وظائفها، وأنبه على رغبته أن يستأثر المصريون بهذه الوظائف، وقد اندهش الحضور، وأنا منهم، من هذه اللهجة الجديدة.

وينبغي أن تذكر أكثر من واقعة خلال هذا العقد تبين مفهوم الرجل الذي خلت منه كل أسباب الاستعلاء التي كانت كثيرا ما تصيب المسئولين المصريين، ولو بحق، وأنه بذل كل ما وسعه من جهد أن تعود لمصر مكانتها التي تحرجت في المنطقة نتيجة لسياسات سلفه، ما نتفق عليها وما نختلف.

الواقعة الأولى :الحرب العراقية- الإيرانية التي بدأ في شنها الرئيس صدام حسين، والتي استمرت لثمان سنوات من هذا العقد، ومع أنه كان يمكن أن يترك الرجل لمصيره، خاصة وكانت له مواقفه العدائية من "مكانة" مصر خلال فترة الحرج التي عانت منها، فقد اتسع أفق النظرة المصرية لهذا الحدث ورأت أن الخطر يحيط بالجناح الشرقي للأمة العربية قبل أن يحوط بالرئيس (الجبار) صدام حسين، فقدمت كل مساعدة ممكنة عسكرية وإنسانية للجيش العراقي،

سواء بالتدريب أو بالتسليح أو الإمدادات البشرية، حتى خرج العراق من المأزق بعد أن ذرف آية الله الخميني الدموع على نهاية هذه الحرب بالشكل الذى لم يكن يتوقعه، وعلم الجميع أن فضلا كبيرا فى هذا يعود إلى مصر.

الواقعة الثانية :أن نظام الرئيس الجديد فى مصر كان متفهما لطبيعة المعاهدة مع إسرائيل، وأنها تحظى بضمان مؤكد من جانب القوة الأعظم التى انفردت بالهيمنة على شئون العلاقات الدولية، الولايات المتحدة الأمريكية، ورفض أن يلعب دور "دون كيشوت" بإلغاء المعاهدة ردا على بعض تصرفات إسرائيل، كما كان يطالبه البعض، ولكنه فعل كل شيء يمنع هذه المعاهدة من تحويلها إلى اتفاق استسلام بدلا من أن تكون اتفاقية سلام.

فهو قد ظل يتملص من الدعوات المستمرة لزيارة إسرائيل، وكان يضع شروطا لهذه الزيارة تجعلها مستحيلة، بحكم استحالة استجابة حكومة تل أبيب لها، وهو قد ظل يستثمر وجود مصر الدبلوماسى فى الدولة الإسرائيلية لصالح الفلسطينيين الواقعين تحت سيطرة قوات جيش الدفاع. الأهم من كل ذلك ما جرى فى قضية التحكيم الدولى بشأن طابا، ويستطيع كاتب هذه السطور أن يدلى بشهادته فى هذا الشأن بحكم اختياره عضوا فى هيئة الدفاع المصرية فى هذه القضية ..

أقول فى هذه الشهادة أنى كنت شديد الاستغراب من التصميم المصرى على الوصول باختلاف على شريط حدودى ضيق تزيد مساحته قليلا عن كيلومتر مربع واحد إلى مرحلة التحكيم، رغم أنه كانت هناك وسائط أخرى للتسوية اقترحها الجانبان الإسرائيلى والأمريكى أقل تكلفة، منها المفاوضات ومنها التوفيق. غير أن مصر صممت على اللجوء إلى التحكيم، حتى سمعنا يوما من الرئيس أنه لا تفاوض على ذرة من التراب الوطنى، واكتسبت الكلمة عندى، وأنا أستاذ تاريخ معنىً لم أكن أعيه من قبل.

ونرى أن ما صحب هذه القضية التى استغرقت أكثر من عامين فى نظرها (١٩٨٦-١٩٨٨) من اهتمام عام من الرأى العام المصرى والعربى، وما ترتب على الحكم الصادر فيها من هزيمة لحقت بالجانب الإسرائيلى فى ميدان القانون، قد أعاد لمصر كثيرا من (مكانتها) فى العالم المحيط، ولو أننا نرى أنها لم تحصل على كفايتها من الإعلام المصرى، بالشكل الذى يطمن أسطورة التفوق الإسرائيلى!

الواقعة الثالثة: ما عرفه نهاية العقد من الهجمة العنترية للرئيس صدام حسين فى عملية غزو قواته للكويت، بغض النظر عن النتائج، ورفض الانسحاب رغم النصائح المتتالية التى أسدتها الإدارة المصرية، والتى كانت بداية لسلسلة من النكبات دفع ثمنها العراق ومعه الأمة العربية حتى وقتنا هذا، ولا يعنينا هنا تاريخ هذه العملية المأسوية، فقد أصبحت معروفة فى أكثر تفاصيلها، ولكن ما يعنينا الموقف المصرى منها بحكم تأثيره على استعادة المكانة، ولو على حساب الرجل الذى حاول بكل الوسائل النيل منها.

فقد كانت المرة الوحيدة التى قبلت فيها مصر فى عهد الرئيس مبارك أن تخرج قواتها، ليس لمحاربة العراق وإنما لتحرير الكويت، والتى التزمت بها فعلا، فشاركت فى تحرير العاصمة، الكويت، وطاردت القوات الغازية، حتى توقفت عند الحدود العراقية، فقد كانت التعليمات الصادرة إليها أن مصر لم تكن ولن تكون فى حرب مع أى بلد عربى. ونظن أن هذا الموقف لم يكن غريبا على المصريين الذين فعلوها قبل ذلك عام ١٩٦٢ وقت تهديد عبد الكريم قاسم بغزو الكويت ضمن قوات عربية فأرسل عبد الناصر قواته لحمايتها، الأمر الذى دعا الزعيم العراقى إلى العدول عن رغبته، ويكفى تدليلا على صحة الموقف المصرى فى هذا الشأن من لجوء بعض أفراد القوات العراقية أثناء انسحابها للخطوط المصرية تلتمس عندها الحماية، وكان أمرا جديرا بـ «مكانة مصر».

يبدو أنه قد عزَّ على خصوم هذه المكانة أن تستعيد عزوتها القديمة، ولو بهذه السياسة المتأنية، التى أدرك صانعوها فى عهد الرئيس مبارك أنها تتناسب مع مقتضيات العصر .. عصر هيمنة القوة الأكبر على مقدرات العالم، مما انكشف تماما فى مؤتمر مدريد عام ١٩٩١ الذى أعقب عملية الغزو المقيتة، وبدا معه هزال وجود الاتحاد السوفيتى القديم، وأنه فى طريقه للاختفاء من على خريطة السياسة العالمية كقوة أعظم، وعصر نهاية زعماء حركات التحرر واستيلاء الجيوش على غالبية أنظمة الحكم فى العالم الثالث.

ويمكن أن نصف هذا العقد الأخير من القرن العشرين بأنه كان عقد حصار المكانة المصرية، والذى شارك فيه فرقاء عديدون، بعضهم بالوعى على رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، وكانا أصحاب مصلحة أكيدة فى تهميش دور مصر فى المنطقة بحكم العلاقة العكسية بين مصالح الأولى ووجود الثانية وبين تعاظم المكانة المصرية، كما علمتهم التجربة التاريخية، وبعضهم بغير وعى سواء من بعض دول النفط التى رأى حكامها أن الثروات التى تفجرت عليهم من باطن الأرض تقدم الفرصة الذهبية لصنع مكانة لم تكن تحلم بها، وبعض حركات المقاومة التى ارتدت الثوب الدينى التى أيقنت أن لا انتصار لتيارهم فى المنطقة إلا بتديين السياسة المصرية، وكان لكل منهم وسائله فى الحصار.

ونبدأ بالشريك الأمريكى- الإسرائيلى، فقد اعتقدت حكومة واشنطون أنها قادرة على حصار السياسة المصرية بجعلها رهينة بالمعونة السنوية التى تقدمها إليها، وهى تعلم شدة حاجتها الاقتصادية لها، ثم بعد ذلك فى النفخ فى بعض الأنظمة العربية الموالية وتضخيمها إلى حد لا يتناسب مع التاريخ، بحيث تتساوى الرءوس!!

وبينما يستخدم الأمريكيون أموالهم للضغط كانوا يرسمون الخطط لإثارة المشاكل الداخلية المصرية على نحو غير مسبوق، فوجدنا منظمات تحت مسمى حماية حقوق الإنسان تنتشر بطول البلاد وعرضها والتى يتم تمويلها من جهات

غير معلومة، يبدو كأن لا عمل لها إلا أن تتسقط الأخبار عن أى خروج عن هذه الحقوق، وتعقد المؤتمرات وتقيم الندوات، وعندما صادرت مصر لبعض الوقت أعمال أهم هذه المنظمات، ابن خلدون التى أسسها وأدارها واحد من أصحاب الجنسية المزدوجة، المصرية-الأمريكية، هو الدكتور سعد الدين إبراهيم، الأستاذ بالجامعة الأمريكية، قامت الدنيا ولم تقعد، حتى تم إطلاق سراحه، وهو لم يترك البلد بعد ذلك، بل هو جالس على قلب الحكومة المصرية إلى ما شاء الله. ولا نظن أنه بعد كل ذلك، وبعد كل الأنشطة التى مارسها هذا المركز طوال السنوات الماضية، خاصة على تأكيد ما يراه من مظالم تقع على رءوس الأقباط، يمكن تبرئته وأمثاله من شبهة العلاقة الخاصة مع دوائر أمريكية معينة، تتلقى منها الأموال الوفيرة فى مقابل إثارة المتاعب الداخلية التى تشغل فى النهاية هذا الوطن عن الاستمرار فى احتلال مكانته التى طالما احتلها من قبل.

وعلى الرغم من رفضنا لمنطق المؤامرة فى تفسير التاريخ إلا أنه فى بعض الحالات لا يكون أمامنا من مندوحة من الموافقة على أن هناك أعمالا تجرى من تحت المائدة، غير تلك الأعمال التى تكون فى العادة مطروحة فوقها، ونرى أن التلويح بورقة "أقباط المهجر" هو جزء من تلك الأعمال.

ولا بد أن ننبه هنا أن ظلما شديدا يقع على الأقباط الذين هاجروا إلى الغرب، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، عندما نضعهم جميعا فى سلة واحدة، فالحقيقة أن بعضا من هؤلاء يمارسون عداءهم، ليس ضد النظام المصرى بقدر ما هو ضد مكانة مصر، مقابل أجر مدفوع. بينما لا صلة بغالبيتهم بمثل هذا العداء، ويتأكد ذلك من أن ملايين الأقباط الذى استقروا فى بلاد المهجر ما زالت تربطهم ببلادهم أحسن العلاقات. وقد فعلت كنيسة الإسكندرية حسنا بمحاولتها مد سيطرتها الدينية عليهم. غير أن هناك البعض ممن ركبوا الموجة، ولم يكن لهم فى مصر مكانة "لا فى العير ولا فى النفير" ركبوا الموجة وسعوا إلى التكسب من ورائها. الأمر الذى يدفع إلى الاعتقاد أن محاولاتهم فى هذا الصدد لم تكن بريئة، مما تؤكده مجموعة من الأدلة.

فهناك محامى صغير من شبرا كان يملك مكتبا غير معروف، وكنا نراه يتردد على بعض المنتديات دون أن تكون له مساهمة فعلية فيها، فجأة يهاجر إلى الولايات المتحدة الأمريكية، ويثير قضية "اضطهاد الأقلية القبطية، فيذيع صيته على المستوى العالمى أكثر من كان ذائعا فى هذا الحى الشعبى الفقير من أحياء القاهرة، ولا ندرى من أين نزل عليه الوحى ومن أين جاءته الأموال.

وهناك المؤتمرات التى تعقد بين الحين والآخر فى عاصمة من العواصم الأوروبية لتبث شكاوى الأقباط وتهتم بها أجهزة الإعلام، ويكون معلوما قدر الأموال الهائلة التى ضخت لتغطية تكلفة هذه المؤتمرات، ورغم ادعاءات البعض أنهم يغطون هذه التكلفة من جيوبهم الخاصة، فهو احتمال قابل للتصديق مرة، ولكنه غير قابل للتصديق كل مرة، فسعة الجيوب الخاصة لها حدود!

على الجانب الآخر هناك الثقافة الوافدة التى تقوم على رفض الآخر، وهى الثقافة التى أتى بها المهاجرون إلى بلاد النفط، ويمكن التمييز بين هذه الهجرة وقرينتها بالهجرة إلى دول الغرب، أنه بينما يستقر المهاجرون إلى الأخيرة، وكان أغلبهم من الأقباط، فى البلاد التى قصدوها وحصلوا على جنسيتها، وقام بعضهم بالاحتجاج على ما يتصوروا أن أصحاب دينهم يعانونه، فإن المهاجرين من النوع الأول، وكان أغلبهم من المسلمين عادوا إلى أرض الوطن، فى الغالب لأنهم حققوا هدفهم من الحصول على الثروة السريعة، ولأنهم يبقون فى الدول التى هاجروا إليها غرباء وليسوا مواطنين، فالحصول على جنسية هذه الدول دونه خرط القتاد بحكم النظر إلى كل وافد على أنه قادم لمقاسمتهم فى الثروة التى منَّ بها الله عليهم.

المهم أن هذه الهجرة المؤقتة قد اختلفت فى تداعياتها عن الهجرة الأولى الدائمة، فقد جاء هؤلاء مشبعين بثقافة مختلفة، ونجحوا من خلال ربط هذه الثقافة بالدين أن ينشروها على نحو سريع. وساعدتهم فى ذلك بعض المرجعيات الدينية التى وجدت سندا فى الكتب القديمة، سواء بنصها أو بتأويلها، وممن نال بعضهم نصيبا من الكنز النفطى!

وبدا وكأن مصر قد انقسمت إلى عالمين؛ عالم من يعرفون الله وعالم الكفرة الذين وصفوهم بالعلمانيين، بعد أن أساءوا تفسير هذه الكلمة من الناحية التاريخية، ولم يقتصر هذا الاختلاف على مجرد لبس الحجاب فى مواجهة السفور وإنما امتد إلى كل أشكال التدين الصورى، بإقامة الصلاة فى مواعيدها حتى لو تم ذلك على حساب أوقات العمل، وبأداء الزكاة حتى لو حدث ذلك بصورة مظهرية، الأمر الذى انكشف من خلال ما عرف باسم "موائد الرحمن" التى تقام للإفطار فى شهر رمضان، والتى أصبحت تنسب لأحد الأغنياء من أصحاب "السوبرماركتات" التى تسرق المشترين جهارا نهارا، أو لإحدى الفنانات سيئات السمعة ممن أردن التكفير عن ذنوبهن بهذا العمل المظهرى.

باختصار فقد استفحل خلال ربع القرن الأخير ما يمكن أن نسميه بـ "الغزو من الداخل"، الأمر الذى نراه أقرب إلى "حصان طروادة"، الوسيلة القديمة التى لجأ إليها الأسبرطيون لضرب مقاومة أعدائهم، بعد أن أعيتهم سبل حصارهم من الخارج.

لا ينصرف هذا التوصيف بالطبع لكل متدين، فمصر منذ تاريخها القديم هى بلد التقوى والورع، وإنما ينصرف إلى نسبة ممن تأثروا بالثقافة البدوية، وتصوروا أنها تقدم النهج الصحيح للدين، وهم يفعلون ذلك أحيانا بوعى وغالبا بغير وعى. وتبدو أحيانا بعض أقوال هؤلاء كاشفة، فقد تحدثت إحدى ربات البيوت مرة لإحدى برامج الفضائيات، وطالبت أن نحذو حذو مواطنين فى دولة بعينها فى شكل مظهرى تماما، وهو الخاص بتربية الرجال للحاهم، وعندما سألها مقدم البرنامج عن سبب ذلك، جاءت الإجابة تلقائية: لأنهم المسلمون الحقيقيون، وهى قد جردت بذلك كل حليق من إيمانه.

* * *

لم تقدم تطورات الداخل فحسب بعض حلقات حصار "مكانة مصر" التى دعت النظام السياسى برئاسة حسنى مبارك إلى أن ينهج سبيل الاستقرار لهذا

الوقت الطويل، ذلك أن إلقاء نظرة على ما يجرى فى مجموع البلاد المحيطة، أعطى لهذا النظام كل مبرر للتمسك بهذا النهج لوقت طويل، حتى وصفه خصومه بـ "الجمود"، كما أسلفنا فى مستهل هذه الحلقة.

لعل أظهر ما جرى ويجرى حالة الفوضى العامة التى أصبح يعانى منها أبناء أغلب تلك البلاد، والتى كان مفروضا أن تؤثر على مكانة مصر التى تزدهر وقت الاستقرار، وهى حالة استفحلت بعد الغزو الأمريكى للعراق لكنها بدأت قبل ذلك.

فمنذ عام ١٩٨٩ وبعد انقلاب جماعة العسكريين الذين أسموا أنفسهم بـ"جبهة الإنقاذ" فى السودان يساندهم فى ذلك الإخوان المسلمون بزعامة حسن الترابى، والذين ما لبثوا أن كشفوا عن وجوههم، كان على مصر أن تتمسك بأسباب الحذر، فالسودان ليس كأى بلد عربى آخر، فقد كان لفترة غير قصيرة جزءا من الوطن المصرى، وكان مرشحا حتى قيام الجمهورية المستقلة فيه عام ١٩٥٦ أن يكون الشطر الجنوبى من دولة موحدة، هى دولة وادى النيل.

فضلا عن ذلك فعبر أراضى هذا البلد الجار تأتى إلى مصر أغلب حاجتها من مياه النيل، الأمر الذى دفع حكومة القاهرة أن ترنو بأبصارها، كل الوقت وليس بعض الوقت إلى الجنوب، وهى الحقيقة التى أدركها كل من أراد أن يتحكم فى مصر من خارج أراضيها.

أدركها الفرنسيون فى أواخر القرن التاسع عشر، فهم فى خضم صراعهم مع البريطانيين على إفريقيا، أرسلوا عام ١٨٩٨ إلى فاشودة فى جنوب السودان قوة لقطع مياه هضبة البحيرات الاستوائية عن مصر. الأمر الذى لم تتهاون معه حكومة لندن فعجلت بإرسال حملة الاستعادة المصرية-البريطانية التى واجهت القوة الغازية، والتى انسحبت بعد أن كادت الحرب تنشب بين الدولتين الإمبرياليتين.

وأدركها الإنجليز بعد حادثة اغتيال السردار السير لى ستاك فى أحد شوارع القاهرة عام ١٩٢٤، فقد تضمن الإنذار الذى وجهه اللورد اللنبى، المندوب السامى فى القاهرة إلى رئيس وزراء مصر، سعد باشا زغلول، تهديدا بزيادة مساحة الأراضى المزروعة قطنا فى مشروع إقليم الجزيرة الواقع بين فرعى النيلين الأزرق والأبيض، إلى ما هو أكثر من الـ ٣٠٠ ألف فدان التى كانت مخصصة له، وذلك على حساب ما يصل مصر من المياه. صحيح أن هذا التهديد لم يوضع موضع التنفيذ، لكن الصحيح أيضا أنه يؤكد حساسية مياه النيل بالنسبة لمصر.

المهم أنه قد ترتب على انقلاب عام ١٩٨٩ فى السودان أمران زادا من الحاجة إلى الاستقرار لمواجهة ما أصبحت تمثله سياسات الانقلابيين من مخاطر، ليس على مكانة مصر فحسب، بل وعلى حياتها..

الأمر الأول: أن زعماء الانقلاب ما لبثوا أن اقتربوا من الثوابت فى العلاقات المصرية-السودانية، التعليم: بعد أن أغلقوا مدارس البعثة التعليمية المصرية، وقاموا على إلغائها بالمرة، وفرع جامعة القاهرة بالخرطوم، العمق الاستراتيجى فقد أصبح النظام القائم فى السودان عبئا على مصر بدلا من أن يكون عونا لها، اندلاع الحرب الأهلية نتيجة للسياسة العنصرية التى اتبعها حكام الخرطوم، مرة فى الجنوب حتى انتهى الأمر من الناحية الواقعية بانفصاله عن الشمال، ومرة فى الغرب حيث تشتعل المخاوف بالتدخل الدولى وفصل دارفور عن بقية جسد الوطن الأم.

الأمر الثانى: ما اعتقده حكام السودان الجدد من قدرة على إسقاط النظام المصرى، وإقامة حكم دينى محله، وذلك من خلال المؤامرة التى حاكوها لاغتيال الرئيس مبارك، أثناء حضوره مؤتمر القمة الإفريقية فى أديس أبابا عام ١٩٩٥، وهى المحاولة التى آلت إلى فشل لسوء حظهم وحسن حظ مصر.

ونشهد فى هذا المقام أن حكومة القاهرة قد تصرفت طوال الوقت حيال سياسات جبهة الإنقاذ، وهى السياسات التى أغرقت السودان فى بحار من

الدماء وحروب أهلية لا تنتهى، على ضوء أساسين .. محاولة احتواء سياسات رجال هذه الجبهة دون اللجوء إلى رد الفعل العربى المعتاد فى مثل هذه الظروف: العين بالعين والسن بالسن والبادى أظلم. ففى أعقاب محاولة اغتيال أديس أبابا الفاشلة وقف العالم كله على أصابع قدميه، وهو يتصور قوات الجيش المصرى فى طريقها إلى الخرطوم. غير أن السياسات المصرية التى قامت طوال الوقت على عدم قتال العربى للعربى، والتى اتبعها عبد الناصر من قبل إبان حركة الانفصال السورى عام ١٩٦١، غلبت ولم تراق نقطة دماء واحدة، مصرية أو سودانية، من أجل العمل الأهوج الذى أقدمت عليه حكومة الخرطوم.

أما الأساس الثانى فيقوم على محاولة الحفاظ على وحدة السودان بكل ما أوتيت من أساليب دبلوماسية، ولعل علاقتها بالجنوب شبه المستقل، هذا من ناحية، ومحاولاتها القائمة على قدم وساق حتى هذه اللحظة لمنع التدخل الدولى فى قضية دارفور رغم عدم اقتناعها بسياسات حكومة الخرطوم فى هذا الإقليم، تقدم الدليل على ذلك!

غير أنه يبقى بعد كل ذلك ضرورة حماية استقرار هذا الوطن حفاظا على مكانته من رياح الهبوب التى تأتى من الجنوب!

زاد من حالة الفوضى التى فرضت طوقا من الحصار على مصر تتطلب مواجهتها بسياسة "الاستقرار" حتى لو طالت، ما جرى فى المشرق العربى بعد الغزو الأمريكى للعراق عام ٢٠٠٣، والموقف الإسرائيلى من الانتفاضات الفلسطينية المتعاقبة، وهى الفوضى التى وصفتها وزيرة الخارجية الأمريكية مؤخرا، بالفوضى المنظمة، والتى تحاول حكومة واشنطون أن تستثمرها لصنع عالم عربى جديد على المقاس الأمريكى-الإسرائيلى.

ففضلا عن إثارة النعرات المذهبية والعرقية بالعراق والتى أدت فى النهاية إلى الحرب الأهلية الناشبة فى أرجائه، فهناك إثارة النعرات الدينية والأسرية فى لبنان الذى يقف على حافة حرب أهلية جديدة، وهناك اقتتال الإخوة فى

فلسطين الذى أضاع جهود ودماء عربية على امتداد نحو ستين عاما، وتصب جميعها فى النهاية فى نهر المخاطر التى تحيق بمصر ومكانتها.

وبينما يرى بعض المثقفين الأخذ بالحل السريع، حتى لو لم يكن متفقا مع حركة التاريخ، بأن تقطع مصر أوصالها العربية، فإن هذا الحل ليس أفضل الحلول ولا أقصرها إلى نجاة المصريين مما يواجهونه من مخاطر. وقد كان الأستاذ محمد حسنين هيكل محقا فى حديثه لقناة الجزيرة الفضائية يوم الخميس ٢٩ يونيو ٢٠٠٧ حين نبه إلى أن مصر تواجه خطرين .. أحداث غزة بعد الاقتتال الدامى بين حماس وفتح، والتى وصفها بالقنبلة الموجهة إلى القاهرة. هذا من الشمال. أما من الجنوب فهناك القوة الدولية المقترحة لاحتلال دارفور، مما يعنى إحكام الحصار حول الدور المصرى، وتطويع الحكومة المصرية لما تريد أن تمليه القوى المعادية للمكانة المصرية.

وإذا كنا قد أشرنا من قبل إلى سياسات حكومة القاهرة بمعارضة التدخل الدولى فى دارفور، فإننا ننوه هنا بنفس السياسات التى جاءت فى حديث للرئيس مبارك بالرغبة فى احتواء اقتتال الإخوة فى غزة. ونحن إذا كنا نتمسك هنا بأن سيطرة حماس على القطاع تمثل مخاطر على الاستقرار المصرى، فإن سياسات حكومة القاهرة ترى إمكانية مواجهة هذه المخاطر، وأن ما هو أسوأ منها اقتتال الإخوة.

ولعل الحديث عن «حماس» يقدم أفضل نهاية عن استمرار سياسات مصر فى الحفاظ على الاستقرار بعد المخاطر التى ترتبت على تقديم هذا النموذج العربى المؤسف. فالمعلوم أن هذه المنظمة منذ أن نشأت وهى امتداد لجماعة الإخوان المسلمين المصرية. والمعلوم أيضا أنها لن تظل بعيدة عن محاولات الإخوان القفز على الحكم فى قلب العاصمة المصرية. الأمر الذى أظهرته كل تحركاتهم بعد الفوز الذى حصلوا عليه فى الانتخابات الأخيرة. ومن ثم لا يكون غريبا أن يدافع هؤلاء عن «حماس» بكل ما أوتوا من قوة. وأن يسلكوا كل السبل

فى سبيل إشاعة الفوضى التى تصل بهم إلى مبتغاهم، ولا بأس فى هذه الحالة من استخدام ورقة أحداث غزة.

ولعل ما جرى قبل أشهر قليلة من تزيى جماعات الطلبة المنتسبين إلى الإخوان فى جامعة الأزهر بلثام عناصر حماس المسلحة، وقيامها ببعض تدريبات عسكرية على مرأى من الجميع إنما يقدم البرهان الحى على هذه العلاقة. صحيح أنهم لم يحسنوا تقدير ردود الفعل وقوة الحكومة المركزية فى القاهرة على نحو لا يسمح بتكرار المشهد الفلسطينى، ولكن الخطر قبل أن يكون على مستقبل مصر فهو على مكانتها التى سمحت بمثل هذه المظاهرة العسكرية.

ولا يبقى فى النهاية سوى التنبيه لخطر وصول أية جماعة دينية إلى الحكم فى القاهرة؛ على مصر وعلى مكانتها، ذلك أن هذا الوصول يعقبه فى العادة، كما حدث فى المناطق المحيطة لون من الفوضى الداخلية، ثم إن أفكار هذه الجماعات الأممية تتكر على مصر مكانتها، وليس أدل على ذلك من التصريحات التى أدلى بها المرشد العام فى وقت اعتقد فيه بقرب الوصول .. "طظ فى مصر" التى أصبحت أشهر طظ فى تاريخ السياسة المصرية، وأنه يفضل حكم الماليزى الصالح عن حكم المصرى، بما يعنيه ذلك ليس فقط بنفى مكانة مصر، بل قبل ذلك وبعده بنفى الوجود المصرى، ويصبح مع كل ذلك الحرص واجبا والاستقرار ضرورة.

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

ص. ب : ٢٣٥ الرقم البريدى : ١١٧٩٤ رمسيس

WWW maktabetelosra. org eg

E - mail : info @egyptianbook.org. eg



مكتبة ٢٠٠٧

مازلت أحلم بكتاب لكل مواطن، ومكتبة فى كل بيت، لأن الثقافة هى وسيلة الشعوب لتحقيق التقدم والتنمية بما لها من قدرة على تحويل المعارف المختلفة إلى سلوك متحضر وإعلاء المثل العليا، وقيم العمل، وإشاعة روح التسامح والحرية والسلام التى دعت إليها جميع الأديان، وتكوين ثقافة المجتمع يبدأ بتأصيل عادة القراءة وحب المعرفة، وستظل وسيلة المعرفة الخالدة هى الكتاب الذى يساهم فى إرساء دعائم التنمية وتحقيق التقدم العلمى المنشود.

سوزان مبارك

القراءة للجميع
2007 - 2008



٢ جنيه

ISBN 9774199383